

المجلس الدستوري اللبناني في القانون والاجتهاد

بول مرقص
ميراي نجم شكرالله

مشروع دعم الإنتخابات اللبنانية
التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بالتعاون مع المجلس الدستوري

كانون الأول ٢٠١٤

إن الآراء الواردة في هذه الدراسة هي على مسؤولية موقعيها ولا تعبر
بالضرورة عن موقف أو توجهات المجلس الدستوري ولا تلزمه.

مقدمة بقلم الدكتور عصام سليمان رئيس المجلس الدستوري

لم يمر على تجربة المجلس الدستوري في لبنان سوى عشرين سنة، فهي تجربة حديثة ينبغي تطويرها وتفعيلها وترسيخها لكي يحقق المجلس الدستوري الأهداف التي وجد من أجلها، ويسهم في تطوير ما توافر في لبنان من ديمقراطية، وفي بناء دولة المؤسسات التي تصون الحقوق وتحمي الحريات وترعى شؤون المواطن.

نظامنا ديمقراطي برلماني، رسم الدستور قواعده. شرعية السلطة فيه تتبع من إرادة الشعب المعبر عنها بانتخابات، ينبغي ان تكون حرة ونزيهة ودورية. وعلى السلطة المنبثقة من الشعب التقيد باحترام الدستور.

المجلس الدستوري مؤسسة دستورية مستقلة ذات صفة قضائية، مناط بها البت بالنزاعات الناتجة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، حفاظاً على صحة التمثيل وشرعية السلطة، وصوناً للعملية الديمقراطية. كما هو المؤسسة الدستورية المولجة بالبت في دستورية القوانين للحيلولة دون تعارضها مع الدستور، القانون الأسمى في الدولة، ومن أجل الحفاظ على الإنسجام في المنظومة القانونية فيها. فالمجلس الدستوري ركن أساسي من أركان النظام الدستوري اللبناني.

لقد واجهت المجلس الدستوري صعوبات جمة، ناجمة عن الأوضاع السياسية والانقسامات الحادة واضطراب أداء المؤسسات الدستورية والشلل الذي أصابها أحياناً. فالعطب في أي مؤسسة دستورية يؤثر سلباً على المؤسسات الأخرى، وعمل النظام الدستوري لا يستقيم إلا بتكامل أداء مؤسساته جميعاً.

إن الفصل في صحة الانتخابات من قبل المجلس الدستوري لا يمكن ان يتم بمعزل عن قانون الانتخاب، وهو قانون انطوى على الكثير من الثغرات، وبخاصة لجهة ضبط الإنفاق على الحملة الانتخابية وتقليص دور المال في الانتخابات، ما جعل من الصعوبة بمكان إيجاد الدليل الحسي في هذا المجال، أضف الى ذلك فوضى المال في الحياة السياسية والحزبية وغياب الشفافية.

على الرغم من كل ذلك ساهم المجلس الدستوري في الدفع باتجاه ضبط العمليات الانتخابية، ضمن حدود معينة، وتحسين إدارتها، وأدرك المرشحون ان الطعون في الانتخابات النيابية هي موضع تحقيقات جدية، غالباً ما تؤدي الى الكشف عن التجاوزات وتصحيح النتائج عند الضرورة، والى ابطال النيابة اذا توافرت شروط إبطالها.

أما على صعيد البت في دستورية القوانين، فقد أبطل المجلس الدستوري، كلياً أو جزئياً، العديد من القوانين التي طُعن بدستوريتها، وهذا ما حدا بالمشرع الى التحسب لما سيكون عليه مصير القانون اذا ما تعرض للطنع أمام المجلس الدستوري.

إن حداثة تجربة المجلس الدستوري من جهة، والدور الهام الذي يضطلع به من جهة أخرى، يقتضيان تعريف المواطنين وهيئات المجتمع المدني، إضافة الى رجال القانون ورجال السياسة، بهذه المؤسسة الدستورية الحديثة العهد، وبخاصة ان لها خصوصيات تميزها عن سائر مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة التشريعية والقضاء، إن لجهة تكوينها أو لجهة طبيعة عملها والإجراءات المتخذة للبت في الطعون الانتخابية ودستورية القوانين.

لقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اطار نشاطاته الرامية الى تطوير الديمقراطية من خلال الانتخابات، المبادرة بوضع دليل عن المجلس الدستوري، وأوكل المهمة الى المحامي الدكتور بول مرقص والمحامية الأستاذة ميراى نجم، وهما من المشهود لهما بسعة المعرفة والثقافة القانونية والجدية، فأنجزا بنجاح هذا الدليل.

اننا نتقدم منهما ومن الذين رافقوا وضع هذا الدليل، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشكر والتقدير والإمتنان، راجين المزيد من التعاون في سبيل بناء الديمقراطية وقيام دولة الحق.

الدكتور عصام سليمان

رئيس المجلس الدستوري

القسم الاول

المجلس الدستوري من خلال اطاره القانوني

إعداد بول مرقص

أولاً: إنشاء المجلس الدستوري اللبناني

المجلس الدستوري هو هيئة دستورية مستقلة ذات صفة قضائية أنشئت بموجب القانون رقم ٩٣/٢٥٠، بناءً على المادة ١٩ من الدستور اللبناني التي تنص على أن «ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية».

وكانت وثيقة الوفاق الوطني، التي أقرت في الطائف، قد نصّت على إنشاء مجلس دستوري، وتمّ إدراج أحكام هذا الإتفاق في الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١.

وبتاريخ ١٥/٧/١٩٩٣، سنّ مجلس النواب القانون رقم ٩٣/٢٥٠ بعنوان «إنشاء المجلس الدستوري»، وقد عدّل هذا النصّ مرات عديدة^١، إلى أن كان آخر تعديل عبر القانون رقم ٤٣ الصادر بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٨.

شكّل إنشاء المجلس الدستوري خطوة تشريعية هامة نظراً لعدم وجود هيئات مولجة النظر بدستورية القوانين والطعون الانتخابية سابقاً، فكانت الطعون الانتخابية تعالج بصورة غير عقلانية حيث كان للنواب وحدهم صلاحية النظر في صحة نيابتهم، بكل ما في ذلك من تناقض.

لذلك جاء التعديل الدستوري بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠ ليكرس الرقابة على دستورية القوانين في لبنان، وتمّ بموجبه إنشاء المجلس الدستوري الذي اعتُبر خطوة أساسية في المداك الدستوري.

يلعب المجلس الدستوري دور حارس الدستور، تطبيقاً لمبدأ الشرعية، ودوره في هذا الجانب

(١) تم تعديل القانون رقم ٢٥٠ الصادر بتاريخ ١٤/٧/١٩٩٣ بالنصوص التالية: القانون رقم ٣٠٥ الصادر بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٤ (الذي بموجب القانون رقم ١٥٠ الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٩)، القانون رقم ١٥٠ الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٩، القانون رقم ٦٥٠ الصادر بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٥، القانون الصادر بتاريخ ٩/٦/٢٠٠٦ المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد ٣٠ تاريخ ١٢/٦/٢٠٠٦ تطبيقاً لأحكام المادة ٥٧ من الدستور (الذي بموجب القانون رقم ٤٣ الصادر بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٨)، القانون رقم ٤٣ الصادر بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٨.

شبيه بدور رجل الأمن الذي يشكل وجوده بحد ذاته حماية ورادعاً يمنع حصول المخالفات، أو يحدّ منها على الأقل، وهو حام لمبدأ الفصل بين السلطات، بحيث يكفل التزام كل سلطة حدودها الدستورية، لاعباً بذلك دوراً بارزاً في بناء دولة الحقّ.

أراد المشترع من خلال انشاء المجلس الدستوري تحصين إرادة الشعب المباشرة في اختيار ممثليه والتعبير عنها أصدق تعبير من جهة، و تحصين إرادته غير المباشرة من جهة أخرى، من خلال الرقابة على الانتخابات الرئاسية وعلى دستورية القوانين.

بموجب المادة ١٩ من الدستور، تنحصر مهام المجلس في جانبين:

- الرقابة على دستورية القوانين

- النظر في الطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية والرئاسية.

ثانياً : أعضاء المجلس الدستوري

إن إرساء سلطة المجلس الدستوري في دولة ما هو نتيجة رغبة في تدعيم دولة الحق والمؤسسات، لذلك فإن إنشاء هكذا مجلس يترافق اجمالاً مع تعديل دستوري او وضع دستور جديد. وبالتالي يجب توافر ظروف موضوعية تمهد لتكوين هذه المؤسسة وصولاً الى إقرار قانونها وآلية تأليفها واختيار أعضائها والأصول المتبعة لديها.

نصت المادة ٢ من قانون انشاء المجلس، على أن المجلس الدستوري يتألف من عشرة أعضاء، ينتخب نصفهم مجلس النواب ويعين النصف الآخر مجلس الوزراء، وتكون مدة ولاية هؤلاء ست سنوات غير قابلة للتجديد، ولا يجوز اختصار ولاية أي منهم.

١ - تعيين أعضاء المجلس الدستوري

لقد حدّدت المادة الثالثة من قانون انشاء المجلس شروط اختيار الاعضاء اي الصفات التي يجب توافرها في الاشخاص المطلوب تعيينهم أعضاء في هذا المجلس.

أ) اختيار الأعضاء

يتم اختيار عشرة أعضاء من بين:

- قضاة الشرف الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري أو المالي لمدة خمس وعشرين سنة على الأقل،
- أو أساتذة التعليم العالي الذين مارسوا تعليم مادة من مواد القانون أو العلوم السياسية أو الادارية مدة خمس وعشرين سنة على الأقل،
- أو المحامين الذين مارسوا مهنة المحاماة مدة خمس وعشرين سنة على الأقل.

ب) شروط العضوية

- أن يكون العضو لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل، متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم

عليه بجناية أو جنحة شائنة.

- أن لا يزيد عمره عند التعيين عن أربع وسبعين سنة وأن لا يقل عن الخمسين سنة.

ج) شروط الترشيح

- يقدم الترشيح بموجب تصريح مرفقاً بسيرة ذاتية مفصلة لقلم المجلس لقاء ائصال.
- تبدأ مهلة تقديم الترشيح قبل تسعين يوماً من موعد إنتهاء ولاية أحد أعضاء المجلس الدستوري وتنتهي بعد ثلاثين يوماً على بدئها. وتكون مهلة تقديم الترشيح في حال شغور مركز أحد الأعضاء عشرة أيام تلي تاريخ إعلان شغور المركز في الجريدة الرسمية.
- على قلم المجلس أن يطلب الملف الشخصي للمرشحين من الادارات أو المؤسسات التي عملوا فيها، وعلى هذه الجهات أن تجيب الطلب فوراً.
- يحيل رئيس قلم المجلس الدستوري إلى الأمانة العامة للمجلس النيابي والأمانة العامة لمجلس الوزراء التصاريح المودعة لديه مع مرفقاتها خلال مهلة ثمان وأربعين ساعة من تاريخ تسجيلها في القلم.

د) آلية التعيين

- في المجلس النيابي:** ينتخب المجلس النيابي نصف الاعضاء:
 - بالاكثورية المطلقة من عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، في الدورة الاولى،
 - والاكثورية النسبية من أصوات المقترعين، في الدورة الثانية.
- في مجلس الوزراء:** يعين مجلس الوزراء نصف الاعضاء:
 - يحتاج التعيين الى أكثرية الثلثين من أعضاء الحكومة.

وقد نصت المادة ٥ من قانون إنشاء المجلس على ما يلي:

«يقسم أعضاء المجلس الدستوري قبل مباشرة مهامهم، أمام رئيس الجمهورية، خلال مهلة اقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ اكتمال تعيينهم، اليمين الآتية:
«أقسم بالله العظيم أن أقوم بعمل في المجلس الدستوري بكل أمانة وتجرد واخلص متقيداً بأحكام الدستور وأن أحرص على سر المذاكرة، الحرص المطلق.»

٢- رئيس المجلس الدستوري ونائبه

بعد أدائهم اليمين، يجتمع أعضاء المجلس الدستوري بدعوة من رئيس السن أو بطلب ثلاثة منهم عند الاقتضاء وينتخبون من بينهم بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وذلك بالغالبية المطلقة من عدد أعضاء المجلس في الدورة الاولى وبالأكثرية النسبية في الدورة الثانية، وفي حال تعادل الأصوات يعتبر منتخبا العضو الأكبر سناً (المادة السادسة الجديدة من قانون إنشاء المجلس الدستوري).

يمارس الرئيس في ما يتعلق بالمجلس الدستوري الصلاحيات المالية والإدارية التي تتيبها القوانين والأنظمة بالوزير، باستثناء الصلاحيات الدستورية (المادة ٢١ من النظام الداخلي للمجلس).

٣- مكتب المجلس

يتألف مكتب المجلس من رئيس المجلس ومن عضوين تنتخبهما الهيئة العامة بالأكثرية النسبية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتنتخب من بينهما أميناً للسراً، وعند تساوي الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحاً.

ينظم أمين السراً محاضر متسلسلة باجتماعات المكتب وقراراته.

يتولى مكتب المجلس السهر على حسن سير العمل في المجلس ورعاية شؤون موظفيه، وتحضير مشروع موازنة المجلس والإشراف على تنفيذها، وتقديم الاقتراحات الى الهيئة العامة. (المادة ٢٤ من النظام الداخلي للمجلس).

٤- الهيئة العامة

تتألف من جميع الأعضاء ويرأسها رئيس المجلس. وتقوم بإقرار موازنة المجلس والبت في اقتراحات مكتب المجلس، والتداول في الأمور الطارئة التي يعرضها الرئيس واتخاذ القرارات بشأنها، واقتراح تعديل النظام الداخلي وملاك الموظفين في المجلس (المادة ٢٦ من النظام الداخلي للمجلس).

٥ - في الاستقلالية والحصانة

حرص المشترع على أن يوفر لأعضاء المجلس الدستوري أعلى قدر من الاستقلال والحصانة فنصّ على تدابير ومحظورات أهمها :

- ولاية أعضاء المجلس الدستوري غير قابلة للتجديد أو للاختصار.
- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الدستوري ورئاسة أو عضوية الوزارة أو مجلس النواب، ورئاسة أو عضوية مجلس إدارة مؤسسة عامة أو خاصة، أو أي وظيفة عامة مهما كانت.
- لا يجوز الجمع بين العضوية وبين أي مهنة أو عمل مأجور، باستثناء التعليم الجامعي والمشاركة في المؤتمرات والنشاطات العلمية بعد موافقة رئيس المجلس خطياً.
- والغرض من هذا الموجب يكمن من جهة في فكرة التفرغ لمهام المنصب وتكريس الجهد الكامل له من خلال ممارسة حسنة وجيدة للمهام الموكولة الى أعضاء المجلس الدستوري، ومن جهة ثانية ضمان استقلالية الاعضاء وكرامتهم.
- كل عضو يخالف ذلك يعتبر مستقياً حكماً، وللمجلس الدستوري أن يعلن هذه الاستقالة بقرار منه يتخذ بأكثرية سبعة أعضاء.
- إذا كان العضو من المحامين العاملين تعلق عضويته حكماً، وينقطع عن ممارسة مهنة المحاماة طيلة مدة عضويته في المجلس.
- إذا كان العضو من اساتذة التعليم العالي الأصليين ينقطع عن ممارسة عمله مدة ولايته.
- لا يحق لأعضاء المجلس الدستوري، خلال مدة عضويتهم، إبداء الرأي والمشورة أو إعطاء الإستشارات والفتاوى في الأمور التي يمكن أن تعرض عليهم، وهم مقيدون بموجب التحفظ وبسرية المذاكرة في عملهم.
- وبوجه عام يكون أعضاء المجلس الدستوري مقيدين بموجب التحفظ وسرية المذاكرة.
- في ما خلا الجناية المشهودة، لا يجوز إقامة دعوى جزائية على عضو المجلس الدستوري أو اتخاذ أي إجراء جزائي بحقه أو إلقاء القبض عليه طوال مدة ولايته، الا بإذن الهيئة العامة للمجلس الدستوري (المؤلفة من جميع اعضائه).

- يقدم وزير العدل طلب الإذن بالملاحقة او باتخاذ الإجراء القانوني الملائم مرفقا بمذكرة من النائب العام لدى محكمة التمييز تشمل نوع الجرم وزمان ومكان ارتكابه وعلى خلاصة عن الأدلة التي تبرر الملاحقة واتخاذ الإجراءات الجزائية اللازمة.
- يقدم طلب الإذن بالملاحقة الى رئيس المجلس الدستوري الذي يدعو مكتب المجلس لدرس الطلب وتقديم تقرير في شأنه الى الهيئة العامة في مهلة أسبوع.
- تبت الهيئة العامة بالطلب بعد الاستماع الى العضو المشكو منه دون أن يشترك في التصويت وتصدر قرارها في مهلة مماثلة.
- وهذا يعني أن الحصانة لا ترفع عن عضو المجلس الدستوري إلا بقرار من هذا المجلس.

٦ - ولاية أعضاء المجلس الدستوري

أ) مدة ولاية أعضاء المجلس الدستوري

حدّدت المادة الرابعة من قانون انشاء المجلس مدّة ولاية أعضاء المجلس الدستوري بست سنوات غير قابلة للتجديد أو الإختصار.

تنص المادة ٤ من النظام الداخلي للمجلس على أنه:

«عند انتهاء الولاية، يستمر الاعضاء الذين انتهت ولايتهم في ممارسة اعمالهم الى حين تعيين بدلاء عنهم وحلفهم اليمين. يجري تعيين البدلاء لمدة ست سنوات من قبل المرجع نفسه الذي عين الاعضاء الذين انتهت ولايتهم، وبالطريقة نفسها التي تم بها تعيين هؤلاء».

تنص المادة ٥ من النظام الداخلي للمجلس على أنه:

«في حال شغور مركز احد الاعضاء، يعلن المجلس حصول هذا الشغور بقرار منه، ويقوم رئيس المجلس بابلاغ هذا القرار الى المرجع الذي اختار العضو الذي شغره مركزه لاختار العلم وتعيين عضو بديل. يتم هذا التبليغ خلال اسبوع من تاريخ صدور القرار، بالطرق الادارية.

يقوم المرجع المشار اليه بتعيين العضو البديل خلال شهر من تاريخ اخذه العلم، بالطريقة ذاتها التي عين بها العضو الاصيل وللمدة المتبقية من ولايته».

(ب) عدم جواز إقالة أعضاء المجلس الدستوري أو تجديد ولايتهم

لا بد من الإشارة إلى أن قانون إنشاء المجلس الدستوري هو قانون خاص فلا يجوز تفسير مواده بتوسع؛ والملاحظ ان قانون المجلس ونظامه الداخلي كلاهما تحدثا عن مدة ولاية أعضاء المجلس الدستوري، وعن كونها غير قابلة للتجديد وعن عدم جواز اختصار مدة ولاية أي عضو من أعضاء المجلس.

والغرض من هذا النص يكمن في تأمين الاستقلالية والحماية الضرورييتين لأعضاء المجلس الدستوري إستبعاداً لأي تأثير من أي نوع كان سواء من السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية نظراً لطبيعة مهام المجلس الدستوري وأهميته على الصعيد القانوني الدستوري.^٢ الا انّ المشتزع احتاط لاحتفال حصول حالة فراغ في المجلس الدستوري، في حال لم يتم تعيين اعضاء جدد يحلون محل الاعضاء المنتهية ولايتهم، مما قد يؤدي الى تعطيل مهام المجلس الدستوري، فنص القانون على استمرار الاعضاء الذين انتهت ولايتهم في ممارسة أعمالهم الى حين تعيين بدلاء عنهم (المادة ٤ من نظام المجلس).

(٢) الياس أبو عيد، «ملخص في المجلس الدستوري بين النص والاجتهاد والفقهاء المقارن»، ص. ٤٥.

ثالثاً: إلزامية قرارات المجلس الدستوري

بمقتضى المادة ١٣ من قانون انشاء المجلس والمادة ٥٢ من نظامه الداخلي، تتمتع قرارات المجلس الدستوري بقوة القضية المحكوم بها. وتختلف إلزامية القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري وفقاً لنوعها إذا كانت نهائية أو مؤقتة.

١) القرارات النهائية

القرار النهائي الصادر عن المجلس الدستوري يكون:

نهائياً أي أنه يفصل في أصل النزاع المعروض على المجلس، بحيث يستنفذ هذا الأخير سلطته بشأنه وتخرج القضية من يده. وهذا المفهوم للقرارات النهائية منصوص عليه في المادة ٥٥٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد.

ملزماً انطلاقاً من قاعدة سريان مفعول القرار على جميع السلطات العامة والمراجع القضائية والإدارية، يتعين عليهم الإلتزام بمضمون القرار الصادر عن المجلس الدستوري من دون تخويلهم حق المناقشة أو التفسير.

مبرماً أي أنه لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة العادية أو غير العادية، فالقرارات الصادرة عن المجلس الدستوري تستنفذ سلطته في النظر بالنزاع وتخرج القضية من ولايته ولا يعود له بعد ذلك الرجوع عن قراراته أو تعديلها.

فالقرار النهائي المبرم الذي تمّ البت به يقوي الحق المقضي به في القرار، حيث يصبح مستنداً جديداً من شأنه تثبيت الحق المقضي به وتدعيم قوته، ويعتبر أداة إثبات مهمة للحق المقضى به وله حجية على الجميع وله طابع الإلزام لجميع السلطات العامة والمراجع القضائية والادارية.^٢

(٢) زهير شكر، «الوسيط في الدستور اللبناني»، طبعة ٢٠٠٦، المجلد الثاني، ص. ١١٠١.

لا تقتصر حجية قرارات المجلس الدستوري المكرسة في المادة ١٣ من قانون إنشاء المجلس الدستوري على الفقرة الحكمية فقط بل تنسحب أيضاً على الحثيات أو الأسباب. وهذه الآثار تسري على القرار الذي يفصل نهائياً في الطعن، سواء شمل جميع الطلبات أو بعضها فقط، وسواء تمّ الفصل بصورة صريحة أو ضمنية.

٢) القرارات المؤقتة: قرارات وقف التنفيذ

أما إذا كان القرار الصادر عن المجلس الدستوري بصدد طلب وقف تنفيذ قانون مطعون بدستوريته، فهذا النوع من القرارات ليس نهائياً ويُتخذ ريثما يتم البت بالطعن.

رابعاً: الرقابة على دستورية القوانين

حدّدت المادة ١٩ من الدستور ومن بعدها المادة الأولى من قانون إنشاء المجلس الدستوري والمادة الأولى من نظامه الداخلي مهمات هذا المجلس كالتالي:

- مراقبة دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون

- البت في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات

وهذه الصلاحيات حصرية حيث أنه لا يجوز للمجلس أن يتصدى لأي مسألة خارجة عن هذه الحصرية المحددة في النص الدستوري وفي النظام الداخلي للمجلس الدستوري. وقد تكرّست هذه المبادئ في اجتهاد المجلس الدستوري اللبناني الذي اعتبر أن للمجلس الدستوري كياناً دستورياً مستقلاً واختصاصاً دستورياً محدداً، وإن تمتع بالصفة القضائية. وهو اختصاص له غاياته وآثاره على انتظام ممارسة سائر السلطات الدستورية لاختصاصاتها بشكل صحيح تعبيراً عن ارادة الشعب الذي هو مصدر السلطات وصاحب السيادة^٤.

نصت المادتان ١ و١٨ من قانون انشاء المجلس معطوفتان على أحكام المادة الأولى من نظامه الداخلي على أن المجلس الدستوري يتولى الرقابة على دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون. وخلافاً لأي نص مفاير، لا يجوز لأي مرجع قضائي أن يقوم بهذه الرقابة مباشرة عن طريق الطعن أو بصورة غير مباشرة عن طريق الدفع لمخالفة الدستور أو مخالفة مبدأ تسلسل القواعد والنصوص.

(٤) المجلس الدستوري، قرار رقم ١ تاريخ ٦/٨/٢٠٠٥.

للمزيد من المعلومات (نافذة رقم ١)

ما هي النصوص التي لها قوة القانون؟

القانون بالمعنى العادي أي الذي يقره مجلس النواب عملاً بالمواد /١٨/ و /٥١/ و /٥٦/ من الدستور. يفهم من هذه النصوص أن المجلس الدستوري ليس هيئةً استشاريةً إضافة إلى كونه ناظرًا في دستورية القوانين كما هو الحال في بعض البلدان حيث يمكن أن يطلب رأيه أثناء اعداد القوانين أو بعد اعدادها وقبل طرحها على السلطة التشريعية أو بعد اقرارها وقبل نشرها في الجريدة الرسمية كما هو الحال في فرنسا. أما في لبنان فقد حُصر دور المجلس الدستوري بالفصل في عدم تعارض القوانين مع الدستور بعد نشرها في الجريدة الرسمية، في حال جرى الطعن في دستورتها من قبل الجهات المولجة حق الطعن.

مشروع القانون المعجل أي الذي طُرِح على مجلس النواب وأدرج على جدول أعمال جلسة عامة وتُلبى ولم يُبَت به خلال أربعين يوماً فأصدره رئيس الجمهورية بمرسوم قضى بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المرسوم الاشتراعي أي النص الذي له قوة القانون: وإن احكام المادة ١٩ من الدستور والمادتين /١/ و /١٨/ من قانون إنشاء المجلس الدستوري تلحقان كل النصوص التي لها قوة القانون في اختصاص المجلس الدستوري. بالتالي، ينظر المجلس بقانونية المراسيم الاشتراعية التي هي ثمرة تفويض تشريعي يعطيه مجلس النواب للحكومة بموضوعات محددة ومدّة معينة. إلا أنها قبل عرضها على مجلس النواب وموافقته عليها تبقى قرارات ادارية بحيث يمكن الطعن بها أمام مجلس شورى الدولة خلال مهلة المراجعة الادارية اي خلال شهرين من نشرها، ويبقى إذاً من صلاحية مجلس الشورى ابطالها كلياً او جزئياً حسب صحة ومدى الطعن.

القوانين التي أقرها مجلس النواب ولم تنشر أو أُعيدت لمناقشة ثانية أي القوانين التي تم إعادة النظر فيها عملاً باحكام المادة ٥٧ من الدستور قبل نشرها، فلا تدخل ضمن القوانين التي ينظر بها المجلس الدستوري لأنه لا ينظر إلا بالقوانين المنشورة، وتبقى كذلك إلى حين البت بها من قبل مجلس النواب ونشرها من قبل رئيس الجمهورية، ام لحين نشرها بعد ان تصبح نافذة حكماً بانقضاء مهلة الشهر المحددة في الفقرة ٢ من المادة ٥٧

عينها، فتصبح عندئذ قابلة للمراجعة أمام المجلس الدستوري.

وهذه الرقابة تمارس على القوانين التي صدرت بعد انشائه على مختلف انواعها، اذ ان رقابته لدستورية القوانين لا تمارس بمفعول رجعي وبالتالي لا تتناول القوانين التي صدرت قبل انشائه، كما لا تتناول القوانين المحصنة اي التي صدرت بعد انشائه ولم يطعن بها خلال مهلة الخمسة عشر يوماً التي تلت نشرها.

والرقابة على دستورية القوانين هي رقابة لاحقة وليست مسبقة، بمعنى انه لا يعود للمجلس الدستوري ممارستها الا بعد اقرار القانون والتصديق عليه من قبل المجلس النيابي واصداره من قبل رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية. والغاية من هذه الرقابة هي أن تأتي القوانين متوافقة ومتجانسة مع أحكام الدستور، وأن تكون المراسيم الاشتراعية والتنظيمية متطابقة مع قوانين التفويض.

١) أصحاب الحق بالمراجعة

أصحاب الحق بالمراجعة هم:

- رئيس الجمهورية
- رئيس مجلس النواب
- رئيس مجلس الوزراء
- ١٠ نواب على الأقل
- رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

تقدم المراجعة من قبل المرجع المختص إلى رئاسة المجلس الدستوري خلال مهلة خمسة عشر يوماً تلي نشر القانون في الجريدة الرسمية أو في إحدى وسائل النشر الرسمية الاخرى المعتمدة قانونياً، تحت طائلة رد المراجعة شكلاً.

٢) آلية الطعن

- يقدم الطعن الى رئيس المجلس الدستوري بالذات بموجب استدعاء موقع من المرجع المختص شخصياً خلال خمسة عشر يوماً يلي تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية او في احدى وسائل النشر المعتمدة قانوناً تحت طائلة ردّ المراجعة شكلاً، والغاية من قصر المهلة تلافي الاصطدام بحالات وحقوق تنشأ وتكتسب منذ مده نفاذ القانون. يجب ان يتضمن استدعاء الطعن النصوص المطعون بعدم دستورتيتها.
- يعين الرئيس مقررًا من الأعضاء لوضع تقرير في القضية خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ ابلاغه قرار تعيينه.
- فور ورود التقرير يبلغ رئيس المجلس نسخًا عنه الى الأعضاء ويدعوهم الى جلسة تعقد خلال خمسة أيام من تاريخ ورود التقرير للتداول في موضوع الطعن.
- يصدر القرار في غرفة المذاكرة في مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة ويوقع من الرئيس ومن جميع الاعضاء الحاضرين ثم يدون في سجل خاص للحفظ لدى رئيس المجلس. إذا لم يصدر القرار ضمن المهلة المذكورة يعتبر النص موضوع المراجعة مقبولًا وصحيحًا.

٣) مفعول المراجعة

- بمقتضى المادة ١٢ من قانون إنشاء المجلس الدستوري، تتخذ قرارات المجلس بأكثرية سبعة أعضاء على الأقل في المراجعات المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ويسجل العضو او الأعضاء المخالفين مخالفتهم في ذيل القرار وتعتبر المخالفة جزءاً لا يتجزأ منه وتنتشر وتبلغ معه. للمراجعات أمام المجلس الدستوري نتائج مؤقتة ونتائج ثابتة.
- فالنتائج المؤقتة تظهر عندما يقرر المجلس تعليق القانون المطعون فيه الى حين البت بالمراجعة تلافياً للاصطدام بحقوق تنشأ وتكتسب منذ نفاذ القانون.
 - أما النتائج الثابتة فتتمثل بالنتائج النهائية التي تصدر عن قرار المجلس الذي يعود له ان يبطل بقرار معلل النص موضوع المراجعة ابطالا كلياً او جزئياً او الابقاء عليه لعدم مخالفته الدستور.
- بالتالي، ينبغي الفصل بوضوح بين القرار بتعليق العمل بالقانون والقرار بشأن دستورية القانون المطعون فيه.

فبمقتضى المادة ٢٠ من قانون انشاء المجلس الدستوري، معطوفة على المادة ٢٤ من قانون النظام الداخلي لهذا المجلس، فور تسجيل المراجعة في قلم المجلس، يدعو الرئيس أو نائبه في حال غيابه المجلس الى درس ما اذا كان يقتضي تعليق مفعول النص موضوع المراجعة الى حين البت بالطعن. واذا قرر المجلس الدستوري تعليق مفعول القانون موضوع المراجعة، وجب نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وابلاغ نسخة عنه مصدقة الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

ويعلن المجلس الدستوري في قراره بشأن دستورية القانون، أن القانون مطابق أو مخالف كلياً أو جزئياً للدستور. فإذا قرر المجلس الدستوري أن النص موضوع المراجعة مشوب كلياً أو جزئياً بعيب عدم الدستورية، فإنه يقضي بإبطاله كلياً أو جزئياً بقرار معلل يرسم حدود البطلان. ويعتبر النص الذي تقرر بطلانه، كأنه لم يصدر ولا يجوز لأي كان التذرع به وذلك بموجب أحكام المادة ٢٢ من قانون انشاء المجلس.

٤) نطاق ومدى المراجعة

حدّد المشرع اللبناني في المادة ١٩ من قانون إنشاء المجلس والمادة ٣٠ من نظامه الداخلي بصورة محددة أصحاب الحق في التقدم بمراجعة أمام المجلس الدستوري، فالمجلس لا يتحرك من تلقاء ذاته بل هو بحاجة الى من يستدعي الطعن أمامه ويخوله وضع يده على المراجعة^٥ (Droit de saisine).

فاعتبر المجلس الدستوري أنه «(...) لا يعود للمجلس الدستوري حق اجراء الرقابة عفواً ومن تلقاء ذاته (...)»^٦.

الا أن المجلس الدستوري اللبناني سار على نهج المجلس الدستوري الفرنسي، أي النهج التوسعي للاختصاصات في الحالات التي يصار فيها الى الطعن بدستورية بعض أحكام القانون المطعون فيه، فيمارس المجلس الدستوري اختصاصه الرقابي على كامل نصوص القانون، مرتكزاً في خطوة أولى على قاعدة الترابط فيما بينها وفي خطوة ثانية على قاعدة أنه لا يجوز لأي قانون أن يكون مخالفاً للدستور.

(٥) راجع الفقرة السابقة «١ - أصحاب الحق بالمراجعة».

(٦) المجلس الدستوري، قرار ٢ تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٩.

يتبين بالفعل أن الاختصاص الذي مارسه المجلسان الدستوريان اللبناني والفرنسي توسع بحيث مارس المجلسان الرقابة على كامل مواد القانون، ففضيا بأكثر مما طلبه أصحاب المراجعة كما أجازا لنفسهما استلهام أسباب وحجج لم يثرها الطاعنون.

خامساً : البت في الطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية

يعتبر الفقه الدستوري ان المجلس الدستوري يشكل الضامن الأساسي للتعبير السليم عن الإرادة الشعبية. وبما أن التعبير عن الإرادة الشعبية يتم من خلال مؤسسات عدّة (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب ومجلس النواب)، فيصبح من الضروري تحقق المجلس الدستوري من قانونية ونظامية انتخاب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب والنواب اذا ما تلقى طعناً بالانتخابات.

١) النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية

قضت المادة ١٩ من الدستور بإعطاء المجلس الدستوري صلاحية البت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. وبالتالي فهي أحالت الى قانون إنشاء المجلس الدستوري ونظامه الداخلي المسائل الأساسية والإجرائية التي ترعى موضوع الطعون الانتخابية. فنصت المادة ٢٣ من قانون إنشاء المجلس الدستوري على أن «يتولى المجلس الدستوري الفصل في صحة انتخابات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب والبت في الطعون والنزاعات الناشئة عنها».

أ) الأصول المتبعة في الطعن في صحة الانتخابات الرئاسية

- يقدم استدعاء الطعن من ثلث الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب قانوناً على الأقل، ويجب أن يكون استدعاء الطعن موقعاً منهم شخصياً. والهدف من هذا التشديد على جدية المراجعة هو ابعاد المراجعة السياسية التي لا تركز الى اسنادات مهمة.

- تقدم المراجعة إلى رئاسة المجلس الدستوري خلال مهلة ٢٤ ساعة تلي إعلان النتائج، تحت طائلة ردها شكلاً.

- يصدر القرار بمهلة أقصاها ٣ أيام من تاريخ ورود المراجعة، وقد اعتمدت الاصول

السريعة للمراجعة، لإصدار قرار المجلس الدستوري قبل أن يباشر رئيس الجمهورية
او رئيس مجلس النواب مهامه الدستورية.

- يتخذ القرار بأكثرية سبعة أعضاء على الأقل في الدورة الأولى وفي حال تعذر هذه
الأكثرية يكتفى بالأكثرية المطلقة من أعضاء المجلس.

- يبقى مجلس النواب منعقداً كهيئة انتخابية لحين صدور قرار المجلس الدستوري.

- في حال إبطال الانتخاب يعتبر وكأنه لم يكن.

(ب) المسائل المثارة في هذا النطاق

بخلاف المجلس الدستوري الفرنسي، فإن المجلس الدستوري اللبناني يمارس في موضوع
الفصل في الانتخابات الرئاسية دوراً أقل بكثير من الدور الذي يمارسه في الفصل في صحة
الانتخابات التشريعية، وذلك لأن رئيس الجمهورية الفرنسية منتخب مباشرة من الشعب،
وان الدستور والقانون ينظمان أصولاً وقواعداً للترشيح ولسير العملية الانتخابية وإعلان
النتائج التي هي من صلاحية المجلس الدستوري. كما يلعب المجلس الدستوري الفرنسي
دوراً هاماً في الأعمال التحضيرية والتمهيدية للانتخابات.

أما في لبنان، ونظراً لأن الدستور لا ينظم ولا يضع أصولاً للترشيح، بحيث يمكن انتخاب
أي شخص تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٩ من الدستور، ودون أن
يعلن ترشيحه، فإن الطعون الانتخابية يمكنها أن تثير مسألتين أساسيتين أمام المجلس
الدستوري :

- توافر الشروط التي يفرضها الدستور بمادته ٤٩ في رئيس الجمهورية المنتخب.

- نظامية العملية الانتخابية: ويشمل ذلك تاريخ الانتخاب والدعوة الى الإنتخاب وفرز
الأصوات ونزاهة الانتخاب ومسألتي النصاب والأكثرية.

(٢) النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية

اعتمد التعديل الدستوري لعام ١٩٩٠ الاتجاه العام في النظم الديمقراطية والقاضي
باعتبار المجلس الدستوري هو المرجع الصالح للبت في الطعون الانتخابية، بحيث لا يعود
للمجلس النيابي البت في مسألة صحة انتخاب أعضائه لأنه يكون في هذه الحالة الخصم

والحكم في آن واحد^٧؛ الأمر الذي يتعارض مع الأصول الديمقراطية ومع مقتضيات العدالة والانصاف. مما أدى الى وضع حد لرقابة المجلس النيابي على صحة انتخاب أعضائه، التي كانت مكرسة في المادة ٣٠ من الدستور ونقلت الرقابة بشأنها الى هيئة دستورية مستقلة ذات صفة قضائية هي المجلس الدستوري.

وهذه الصلاحية الممنوحة للمجلس الدستوري في الرقابة على الطعون الانتخابية لا تشكل تعدياً على المجلس النيابي، لأنه لا يمس الأداء التشريعي للمجلس النيابي وبالتالي فإن توليه البت بالنزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية لها موضوع محدد بالذات، لا يتعلق بالعملية التشريعية بل بطعون مقدمة بشأن سلامة وصحة العملية الانتخابية. بالتالي، إن النائب المطعون بنيابته يستمر في ممارسة مهامه في مجلس النواب إلى أن يصدر قرار عن المجلس الدستوري بإبطال نيابته.

نظم قانون إنشاء المجلس ونظامه الداخلي الأصول والاجراءات والقواعد التي ترعى عمل المجلس الدستوري في الطعون الانتخابية النيابية. وقد أرسى إجتهد المجلس الدستوري قواعد واضحة أنارت هذه الأصول القانونية وأكملتها عند عدم وضوح النص او نقصانه او غيابه، وسوف نتناول هذه القواعد والاجراءات في ثلاثة أقسام:

- أولاً: الشروط الشكلية لقبول الطعن
- ثانياً: إطار صلاحيات المجلس الدستوري في الطعون والنزاعات الناشئة عن الانتخابات النيابية
- ثالثاً: الاجراءات المتبعة من قبل المجلس الدستوري لدى ورود الطعن

أ) الشروط الشكلية لقبول الطعن

- توجيه الطعن الى رئاسة المجلس الدستوري
- بمقتضى المادة ٢٤ المذكورة من قانون إنشاء المجلس الدستوري، معطوفة على المادة ٤٦ المذكورة من نظامه الداخلي، يوجه الطعن الى رئاسة المجلس الدستوري بموجب طلب يسجل في قلم المجلس وفقاً للمادة ٢٥ من قانون انشائه.

(٧) جوزف أسعد كرم، «الطعون النيابية أمام المجلس الدستوري»، مجلة الحياة اللبنانية، عدد حزيران ١٩٩٧.

يقدم الطعن في صحة نيابة نائب منتخب الى رئاسة المجلس الدستوري، إلا أن تقديم الطعن الى المجلس الدستوري ككل أو الى الرئيس والأعضاء لا يشكل عيباً يقتضي معه ردّ الطعن، وقد قضى المجلس بذلك. فالأساس هو المرجع أي المجلس الدستوري، ووجوب توجيه الطعن الى رئاسة المجلس الدستوري يأتي من كون رئيس المجلس يمثل المجلس الدستوري.

التوجه مباشرة الى المجلس ككل أو الرئيس والأعضاء لا يستدعي ردّ المراجعة شكلاً، والطعن معفى من الرسوم.

- حق المرشح الخاسر في تقديم الطعن

وضع المشتري الشروط التي تمنح الطاعن الصفة القانونية لتقديم الطعن بصحة نيابة نائب منتخب، حيث حصر هذا الحق بالمرشح الخاسر شرط ان يكون:

- من الدائرة الانتخابية عينها.

- مرشحاً عن المقعد النيابي نفسه^٨ (أي عن مقعد الطائفة نفسها في حال وجود أكثر من مقعد واحد لطائفة ما في الدائرة).

أعطى القانون حق الطعن للمرشح الخاسر المنافس في الدائرة الانتخابية عينها فقط دون غيره من المرشحين أو المواطنين. أما في فرنسا فيقدم الطعن من المرشح الخاسر ومن أي ناخب في الدائرة الانتخابية، وبالتالي فإن حق الطعن واسع جداً. وقد أوجب المشتري اللبثاني بحصره الطعن بالمرشح الخاسر ضرورة توافر المصلحة المباشرة لقبول الطعن في الشكل.

وطالما أن حق الطعن محدود أو محصور بالمرشح الخاسر عن المقعد نفسه، فلا مجال للتوسع في تفسير النص، بحيث يتمتع على المواطن في الدائرة الانتخابية، أن يمارس مثل هذا الحق، وكذلك يمنع على الأحزاب السياسية أو سواها من الأشخاص المعنويين التقدم بالطعون الانتخابية أمام المجلس الدستوري.

والمرشح الخاسر المنافس في الدائرة الانتخابية التي ترشح لها يمكنه الطعن بنتيجة

(٨) المجلس الدستوري، قرار رقم ٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٧.

الانتخاب أياً تكن المرتبة التي حصل عليها، وهذا ما أكدّه اجتهاد المجلس المستمر. فالمادة ٢٤ من قانون إنشاء المجلس أعطت هذا الحق للمرشح الخاسر في الدائرة الانتخابية التي ترشح لها دون تحديد مرتبته من الأصوات التي نالها كل من المرشحين المنافسين، إذا أدلى بأسباب وجيهة تؤدي الى تعديل النتيجة شرط أن تكون على قدر من الجدية وأن يقوم بتقديم الأدلة التي تثبت هذا الحق.

وبإمكان المستدعي أن يوجه طعنه ليس ضد منافسه المباشر فحسب، أي الذي جاء في المرتبة الأخيرة في حال وجود أكثر من مقعد للطائفة الواحدة داخل الدائرة، بل أيضاً في مواجهة أحد منافسيه الفائزين الآخرين، أو حتى ضدهم جميعاً، عن طريق طلب إدخال هؤلاء في مراجعة الطعن، وهذا ما استقر عليه أيضاً اجتهاد المجلس الدستوري.

يمكن للمرشح الخاسر الطعن بصحة نيابة نائب منتخب أو أكثر عن المقعد أو المقاعد التي ترشح عنها، على أن يقرر المجلس الدستوري بالاستناد الى العناصر التي ستوافر له في القضية، بإستقرار الحق على أحدهم عند البت بالطعن المقدم، أي أن يقرر المجلس الدستوري فوز أحد النائبين المطعون بنيابتهما.

- تقديم الطعن بصحة نيابة المرشح المعلن فوزه في الدائرة الانتخابية نفسها

يقدم الطعن بصحة نيابة المرشح المعلن فوزه من قبل مرشحاً منافساً من نفس الطائفة والمذهب العائدين للمطعون بنياپته، وما يبرر هذه القاعدة هي المصلحة لأن لا مصلحة لمرشح خاسر أن يطعن في نيابة مرشح فائز ينتمي الى طائفة اخرى لأنه لا يستطيع الحلول مكانه.

ويمكن ان يوجه الطعن الى كل الذين أعلن فوزهم من الطائفة والمذهب الواحد في الدائرة الانتخابية الواحدة اذا كانت هناك مخالفات يدلي بها الطاعن تسحب على كل الذين أعلن فوزهم.

للمزيد من المعلومات (نافذة رقم ٢)

هل يتمتع النائب الفائز بحصانة توجب أخذ الإذن قبل الطعن بصحة انتخابه أمام المجلس الدستوري؟

وماذا عن الفائزين الذين يتمتعون بحصانة ما كالمحامين؟

على الرغم من أن النائب لا تجوز ملاحظته إلا بعد أخذ موافقة المجلس النيابي لرفع الحصانة عنه باستثناء حالات معينة حددها القانون كالجرم المشهود وما يتعلق بانعقاد دورات المجلس، فإنه لا يكون للنائب المنتخب أية حصانة أمام المجلس الدستوري حين يتم التقدم بالطعن بوجهه، ضمن المهل المحددة قانوناً، ويكتفي بإبلاغ رئيس المجلس النيابي بالطعن المذكور.

من الملاحظ في هذا السياق أن الطعن ليس بمثابة دعوى موجهة ضد النائب المطعون بنيابته، إنما هي مراجعة بشأن صحة الانتخاب.

أما بالنسبة للفائزين بالانتخابات النيابية من المحامين، فيجوز الطعن بصحة نيابتهم أمام المجلس الدستوري بدون أية حاجة للاستحصال على إذن بذلك من نقابة المحامين، ومرد ذلك إلى أن الطعن في نيابة محام منتخب كالطعن في نيابة نائب أعيد انتخابه لا يتعلق بشخصه، بل بممارسة حق سياسي دستوري، ولا يمت إلى مهنته بصفة، وهذا ما قضى به المجلس الدستوري. فليس هناك خصومة بالمعنى التقليدي في مراجعة الطعون النيابية^٩.

– المهلة المحددة قانوناً للتقدم بالطعن

بمقتضى المادة ٢٤ من قانون إنشاء المجلس الدستوري معطوفة على المادة ٤٦ من نظامه الداخلي، على المرشح الخاسر ان يقدم الطعن إلى رئاسة المجلس الدستوري في مهلة أقصاها ٣٠ يوماً تلي تاريخ إعلان نتائج الانتخاب أصولاً في دائرة المرشح الخاسر تحت طائلة رد الطلب شكلاً.

إن احتساب مهلة الطعن تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية. ووفقاً للقواعد القانونية العامة التي ترعى سريان المهل، لا يدخل يوم إعلان نتائج الانتخاب في حساب مهلة الثلاثين يوماً، فيبدأ احتساب مهلة الثلاثين يوماً من اليوم التالي لإعلان النتائج في الدائرة المعنية.

(٩) المجلس الدستوري، قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٨.

ومن المهم أن نلاحظ أن المجلس الدستوري لا يقبل المذكرات التوضيحية أو تبادل اللوائح كما هي الحال أمام المحاكم. فالمجلس الدستوري يبلغ المطعون بنيايته بالمراجعة، وعليه أن يرد على هذه المراجعة في مهلة أقصاها ١٥ يوماً ومن ثم يباشر المقرر بإجراء التحقيقات اللازمة لوضع تقريره في الطعن ورفعها إلى رئيس المجلس الدستوري.

للمزيد من المعلومات (نافذة رقم ٣)

ما هو الأثر القانوني الذي يترتب على اللوائح التي تقدم بعد المراجعة والتي تتضمن أسباباً جديدة فهل تقبل شكلاً؟

المبدأ: إن كل سبب جديد يدلى به بعد انقضاء مهلة تقديم مراجعة طعن بصحة نيابة نائب يرد شكلاً. الاستثناء: يشذ عن هذه القاعدة الحالة التي يكون فيها السبب الجديد متعلقاً بالانتظام العام أو إذا قصد مقدمه من ورائه إيضاح سبب سبق له أن أدلى به في مراجعة طعنه. وهذا النهج الاجتهادي للمجلس الدستوري اللبناني متعارف عليه منذ زمن أمام المجلس الدستوري الفرنسي.

أما بالنسبة لطلب تدخل المنافس، فيجب أن يرد ضمن مهلة الثلاثين يوماً، بحيث أن تقديم طلب التدخل بعد انصرام المهلة يستوجب رده شكلاً، ما لم يجد المجلس ضرورة لذلك^{١٠}. فبعد أن يضع المجلس الدستوري يده على الطعن، يصبح متمتعاً بصلاحيات كاملة في التحقيق في الطعن بهدف الوصول الى القرار المناسب، فيعود له حق قبول التدخل ولو بعد إنصرام المهل، إذا اقتضت الضرورة. ومن المهم التذكير أنه لا خصوصية شخصية في الطعون النيابية.

- توقيع الاستدعاء من الطاعن أو وكيله

يجب ان يكون الإستدعاء موقعاً من الطاعن أو من وكيله. أما إذا كان الاستدعاء غير موقعاً فيرد في الشكل. لكل من الطاعن والمطعون بنيايته، الاستعانة بمحام واحد أمام المجلس

١٠) المجلس الدستوري، قرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧.

الدستوري طبقاً لأحكام المادة ٢٧، فقرتها الثانية، من قانون إنشاء المجلس الدستوري معطوفة على أحكام المادة ٤٦ من نظامه الداخلي، على أن تكون وكالة المحامي منظمة لدى الكاتب العدل. ولكن اعتبر المجلس أنه إذا وقّعت المراجعة من محامين إثنين، فلا يشكل التوقيع على هذا النحو مخالفة وليس من شأنه أن يتسبب برد المراجعة^{١١}.

وكذلك لا يعيب الوكالة عدم الحصول على إذن مسبق من نقابة المحامين بالتوكّل ضد محام فائز، حيث أن عدم حصول المحامي على إذن مسبق من نقيب المحامين قبل قبوله الوكالة لتقديم الطعن ضد زميل له، وإن كان يؤلف مخالفة مسلكية تخل بقواعد السلوك المهني، إلا أن لا علاقة لها بالاصول الاجرائية المتعلقة بمراجعة الطعن، ولا تفضي بالتالي الى بطلان الطعن. ويقبل الطعن بالرغم من عدم قيام المحامي الوكيل بتسجيل وكالته في نقابة المحامين قبل استعمالها، إذ لا يعقل أن يتحمل الموكل نتائج إهمال وكيله بعدم تسجيل الوكالة لدى نقابة المحامين قبل استعمالها.

– إرفاق الطعن بالوثائق والمستندات التي تؤيد صحته

حيث ان الاستدعاء الذي تنقصه هذه المستندات يستدعي الرد وكذلك الاستدعاء المبني على اسباب يعوزها المنطق كأن يطعن المستدعي في قانون الانتخاب، ويدعي أن تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس القضاء أفقده الحظ في النجاح، ويطالب بإستصدار قانون إنتخاب جديد مما يستدعي ردّ الطعن.

الوثائق والوقائع
التي تؤيد صحة
الطعن

عدم الاكتفاء بإيراد معلومات تتصف بالعمومية وبصورة غير موثقة فضلاً عن ضرورة توفير الدليل الحسّي على صحة ما يدلي به.

الإثبات على ما
يدلي به الطاعن

حيث أن المجلس الدستوري لا يعتد بأقوال وإدعاءات عامة الطابع ولا يأخذ بما يدلي به الطاعن الا اذا اتصفت ادعاءاته بالدقة الكافية. فالمجلس يطرح جانبا الأسباب المشوبة بطابع الإبهام والعمومية، والأسباب التي يعوزها المنطق، فلا يسعه الاعتداد بالحجج التي يدلي بها المتنازعون ولا تتصف بالدقة، كما لا يأخذ بالأقوال ذات الطابع العام أو التي يكتنفها الغموض والإبهام.

أسباب الطعن
المبينة بدقة كافية

(١١) المجلس الدستوري، قرار رقم ٣ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧.

- ذكر اسم النائب المطعون في صحة إنتخابه في الاستدعاء

يعتبر ذكر اسم المتنازعين في استحضار الطعن من المبادئ الشكلية الجوهرية. فبمقتضى المادة ٢٥ من قانون إنشاء المجلس الدستوري، يجب أن يشتمل الطعن لدى المجلس الدستوري على إسم الطاعن واسم النائب المطعون في صحة انتخابه. فإن عرض المنازعة على المجلس الدستوري بموجب مراجعة طعن يجب أن يوجه من المدعي الى المطعون بنيابته ما يستوجب تبيان هويته.

بعد تقديم الطعن من المستدعي المرشح الخاسر بوجه المطعون بنيابته، يعمد المجلس الدستوري الى تبليغ هذا الاخير مراجعة الطعن، مشفوعة بالمستندات والمربوطات، لتمكينه من إبداء أسباب دفاعه ودفعه بشأنها.

وبإمكان المستدعي أن يوجه طعنه ليس ضد منافسه المباشر فحسب بل أيضاً ضد اي من منافسيه الفائزين الآخرين أو حتى ضدهم جميعاً عن طريق طلب إدخال أي من منافسيه من الطائفة ذاتها والدائرة الانتخابية ذاتها، والذي يحتمل ان يكون قد حقق الفوز دون وجه حق.

(ب) الاجراءات المتبعة من قبل المجلس الدستوري لدى ورود الطعن

تخضع الطعون الانتخابية أمام المجلس الدستوري لأصول خاصة وضعها المشرع في قانون انشاء المجلس ثم فصلها في نظامه الداخلي.

من مراجعة نصوص القانون المتعلقة بالمجلس الدستوري، نرى أنها تحدد الاصول والاجراءات المتبعة، وقد قام المجلس الدستوري برسم اجتهاد له لدى النظر في الطعن.

إن أصول المراجعة والنظر فيها هي نزاعية، حيث أن المشرع قد راعى في المادة ٢٧ من قانون إنشاء المجلس الدستوري مبدأين أساسيين على صعيد المراجعة:

- مبدأ الوجاهية، المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد.

- مبدأ المناقشة، لجهة وجوب ابلاغ الطعن على صحة انتخاب المطعون في صحة نيابته، مع نسخ عن مستنداته اليه.

وهذان الميدان هما من المبادئ الموجهة في أصول المحاكمة المدنية والدستورية وغيرها من المحاكمات وذلك ضماناً لحق الدفاع للخصم.

نصت المادة ٢٧ من قانون المجلس على وجوب تبليغ الطعن إلى رئيس المجلس النيابي ووزارة الداخلية وإلى المطعون بصحة نيابته. وفور ورود الطعن يتأكد قلم المجلس من عدد النسخ، حيث يطلب من المستدعي ان يقدم الطلب على ١٤ نسخة، يتم توزيعها لاحقا على الشكل التالي:

- نسخة لرئيس المجلس الدستوري؛
- تسع نسخات لأعضاء المجلس التسعة؛
- نسخة لرئيس مجلس النواب؛
- نسخة لوزارة الداخلية؛
- نسخة للنائب المطعون بنيابته؛
- نسخة للمستدعي ممهورة بخاتم المجلس الدستوري.

يقوم قلم المجلس بإجراء هذه التبليغات تحت رقابة المجلس الدستوري. ويجب أن تكون كل النسخات متطابقة ومرفقة بالمستندات كافة بما فيها توكيل المحامي في حال قدمت من قبل محام.

يتبلغ المطعون ضده الطلب مع نسخات عن المستندات التي قدمها الطاعن، وله أن يقدم ملاحظاته ودفاعه مع المستندات التي في حوزته خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تبليغه. (المادة ٢٧ من قانون المجلس)

ويتوجب على وزارة الداخلية تزويد المجلس الدستوري بجميع المحاضر والمستندات والمعلومات المتوفرة لديها لتمكينه من إجراء التحقيقات اللازمة. (المادة ٢٨ من قانون المجلس)

من حيث المبدأ، لا يحق لقلم المجلس رفض أي طعن مقدم، لا من حيث الشكل ولا المضمون، بل يكفي بتسجيل الطعن في القلم وإعطاء رقم المراجعة لمقدم الطعن ونسخة موقعة طبق الأصل، ويقوم كذلك بالاتصال بمقدم الطعن او وكيله القانوني لابلأغه بأي جديد متعلق

بالمراجعة وإبلاغه بورود أي امر يتعلق بها.

فقلم المجلس لا يحق له ان يرفض المراجعة لأي سبب كان، بل أن المجلس هو الذي يقبل أو يرفض هذه المراجعة. إلا إنه من المؤكد، أن قلم المجلس يقوم بتنبيه مقدم الطعن بوجود خطأ شكلي أو جوهري بيّن، ويعود لمقدم الطعن الأخذ بهذه الملاحظات أم لا، وبدون أن يكون القلم ملزماً أساساً بتقديم أية ملاحظات.

يعين رئيس المجلس الدستوري مقررًا أو أكثر عند الاقتضاء، من بين أعضاء المجلس ويكلفه إعداد تقرير عن الطعن المقدم ويفوض اليه إجراء التحقيقات اللازمة. (المادة ٢٩ من قانون المجلس)

لكل من الطاعن والمطعون نيابته أن يستعين بمحام واحد أمام المجلس الدستوري. (المادة ٢٧ من قانون المجلس)

وللمقرر بنوع خاص بناء على طلبه او بناء على طلب أحد الخصوم طلب المستندات الرسمية واتخاذ التدابير التي يراها لازمة للتحقيق، كسماع الشهود بعد اليمين، وتدقيق القيود واستجواب الأفراد والطلب من الإدارات العامة المعنية تقديم التقارير والمطالعات والسجلات. وأن يستدعي الموظفين لاستيضاحهم عن النواحي الفنية والمادية وغيرها. ويتمتع المقرر بصلاحيات قاضي التحقيق كافة، باستثناء إصدار مذكرات التوقيف.

وعلى المقرر أن يرفع تقريره ويرسله مع الملف الى رئيس المجلس ضمن مهلة ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تكليفه (المادة ٢٩ من قانون المجلس)، ويجب أن يتضمن هذا التقرير ملخصاً للقضية والوقائع والنقاط القانونية وتفاصيل التحقيق ورأي المقرر في طلب الطعن.

يتذاكر المجلس في الطعن ويصدر قراره بشأنه خلال مهلة شهر على الأكثر من تاريخ ورود التقرير (المادة ٣٠ من قانون المجلس)، ويبلغه الى أصحاب العلاقة والى رئيس مجلس النواب ووزارة الداخلية. (المادة ٣١ من قانون المجلس).

للمزيد من المعلومات (نافذة رقم ٤)

كيف يجتمع المجلس الدستوري للبت بالطعون الانتخابية؟

يجري البت بالطعن بعد مذاكرة محاطة بالسرية التامة وتُعتبر جلسة المجلس المخصصة للمذاكرة جلسة مفتوحة تنتهي بإصدار القرار بالطعن.

نصت المادة ٣٠ من قانون إنشاء المجلس على ما يلي:

«بعد ورود تقرير المقرر، يجتمع المجلس الدستوري فوراً ويتذاكر في الاعتراض موضوع التقرير وتبقى جلساته مفتوحة لحين صدور القرار على الا تتعدى مهلة اصدار هذا القرار الشهر الواحد».

سادسا : جدول الاصول والاجراءات المتعلقة بالتراعات والطعون امام المجلس الدستوري اللبناني

الطعن في صحة عضوية نائب منتخب	الطعن في صحة انتخابات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب	الرقابة على دستورية القوانين	
المرشح المنافس الخاسر	ثلث أعضاء مجلس النواب على الأقل	- رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس مجلس الوزراء - عشرة أعضاء من مجلس النواب على الأقل - رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق المراجعة في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني	مقدم الطعن
استدعاء يودع في قلم المجلس الدستوري	استدعاء طعن موقع من النواب شخصياً الى رئاسة المجلس الدستوري	مراجعة	شكل الطعن
٣٠ يوم تلي تاريخ اعلان نتائج الانتخاب في دائرته	٢٤ ساعة تلي اعلان النتائج	١٥ يوم يلي نشر القانون في الجريدة الرسمية أو في احدى وسائل النشر الرسمية المعتمدة قانوناً.	المهلة لتقديم الطعن
٣ أشهر من تكليفه	لا يوجد تقرير مسبق	عشرة ايام من تاريخ ابلاغ المقرر قرار تعيينه	المهلة لوضع التقرير

شهر من تاريخ ورود تقرير المقرر	٢ أيام من ورود المراجعة	انعقاد الجلسة: ٥ ايام من تاريخ ورود تقرير المقرر صدور القرار: ١٥ يوم من تاريخ انعقاد الجلسة	المهلة لاصدار القرار
عدم صحة النيابة: الغاء النتيجة بالنسبة للمرشح المطعون في نيابته وابطالها مع تصحيح النتيجة واعلان فوز المرشح الحائز الاغلبية او فرض اعادة الانتخاب على المقعد الذي خلى نتيجة الابطال.	قرار ابطال الانتخاب: تعتبر الانتخابات كأنها لم تكن	- اذا لم يصدر القرار ضمن المهلة المذكورة: يعتبر النص موضوع المراجعة نافذا - اذا صدر قرار ببطالان كلي او جزئي: إن النص الذي تقرر بطلانه يعتبر، في حدود قرار المجلس، كأنه لم يصدر ولا يجوز لأي كان التذرع به.	مفاعيل القرار

القسم الثاني

المجلس الدستوري من خلال اجتهاده

إعداد ميراي نجم شكرالله

تمهيد

لقد كرّس المجلس الدستوري في غضون ما يناهز العشرين سنة، من خلال قراراته الصادرة بنتيجة الطعون المقدّمة اليه، بصفتيه مراقباً لدستورية القوانين وقاضي انتخاب، عدداً وثيراً من المبادئ العامة والمعايير التي ترسم اطاراً للمراجعة الدستورية عامّة في شقيّها وتشكّل مرتكزا لها. وقد انصبت أغلبية المراجعات المقدمة لدى المجلس منذ بدء ممارسته لمهامه في العام ١٩٩٤ ولغاية اليوم على النظر في صحة الانتخابات النيابية. فقد صدر عن المجلس الدستوري ما يقارب المئة قرار لتاريخه، ثلاثة وستون (٦٣) منها متعلقاً بالطعون الانتخابية وثلاثون (٣٠) قراراً نهائياً متعلقاً بدستورية القوانين (بالإضافة الى قرارات عدة ترمي الى تعليق مفعول القانون). ولم يطرح لتاريخه أمام المجلس الدستوري اي طعن متعلّق بصحة انتخاب رئيس الجمهورية او رئيس مجلس النواب. ومن أصل ثلاثة وستين قرار متعلق بالانتخابات النيابية، خمسة منها فقط قضت بابطال انتخاب النائب المطعون في صحة انتخابه، بينما الاغلبية الساحقة منها - خمسة وخمسون (٥٥) - انتهت الى ردّ المراجعة (والثلاثة المتبقية يتعلق احدها بطلب تنحي عضو في المجلس الدستوري واثنتين بضم مراجعتين). فيكون بذلك عدد القرارات التي آلت الى رد مراجعة ابطال النيابة يفوق بكثير عدد المراجعات التي قضت بابطالها، خاصة في المرحلة الاخيرة حيث لم يرد قرار ابطال واحد في المراجعات المقدمة تباعاً لدورتي انتخابات ٢٠٠٥ (١١ مراجعة) و٢٠٠٩ (١٩ مراجعة).

اما لجهة الطعون في دستورية القوانين، فقد ورد فيها ثلاثون قراراً نهائياً لتاريخه، آخرها القرار رقم ٢٠١٤/٧ الصادر في ٢٨/١١/٢٠١٤ والذي رد بموجبه المجلس الطعن بالقانون رقم ١٦ تاريخ ١١/١١/٢٠١٤ المتعلق بتمديد ولاية مجلس النواب^{١٢}. ومن أصل هذه القرارات، ستة قرارات ابطلت القانون المطعون فيه كلياً وثمانية قرارات أدت الى ابطال القانون جزئياً ببعض مواده. اما القرارات المتبقية وعددها ستة عشر فقد آلت الى ردّ المراجعة كلياً.

(١٢) القرار رقم ٧ تاريخ ٢٨/١١/٢٠١٤.

سوف نتناول في هذا القسم الثاني، طبيعة المجلس الدستوري الخاصة ودوره المميز في الفصل الاول منه والطابع الخاص للمراجعة الدستورية في الفصل الثاني كما كرّسها الاجتهاد الدستوري. ونتناول النهج السائد في قرارات المجلس الدستوري في الفصل الثالث منه.

كما اننا سوف نعرض في الفصل الرابع المبادئ والمعايير العامة المعتمدة في الاجتهاد العائد الى النزاعات الانتخابية ومن ثم ننتقل في الفصل الخامس وننتهي الى عرض مقتضب لأهم المبادئ والمعايير المتعلقة بالرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري على دستورية القوانين.

أولاً: تحديد طبيعة المجلس الدستوري الخاصة ودوره المميز

لقد حدّد القانون طبيعة المجلس الدستوري كهيئة دستورية مستقلة ذات صفة قضائية. وقد أكّد المجلس على طبيعته الخاصة هذه من خلال اجتهاده. كما أكّد على استقلاليته تجاه سائر السلطات وبخاصة تجاه السلطة القضائية. وقد رسّخ في قراراته دوره المميز المنبثق عن طبيعته الدستورية الخاصة.

(١) تحديد طبيعة المجلس الدستوري الخاصة

عرّفت المادة الأولى من قانون انشاء المجلس الدستوري هذا الأخير بأنه «هيئة دستورية مستقلة ذات صفة قضائية»^{١٢}. فهو اذاً كيان دستوري مستقلّ يتمتع بصلاحيات قضائية. وهذا ما يميّزه عن سائر الهيئات القضائية العادية، عدلية كانت ام ادارية، التي تنظر في الحق.

وقد أكّد المجلس الدستوري على طبيعته الخاصة المستمدة من أحكام الدستور، مما يجعل منه «سلطة دستورية» كما ورد في قراره المبدئي رقم ١٢ تاريخ ٦/٨/٢٠٠٥، في معرض النظر في القانون رقم ٦٧٩/٢٠٠٥ المتعلق بتأجيل النظر بالمراسم أمام المجلس الدستوري. وقد جاء في هذا القرار:

«وبما أنّ اختصاص المجلس الدستوري، والحال على ما سبق، انما هو اختصاص يرتقي الى المرتبة الدستورية بموجب نص دستوري، مما يجعل منه سلطة دستورية أوردتها المشرع الدستوري في الباب الثاني من الدستور تحت عنوان «السلطات»، وفي الفصل الأول منه تحت عنوان «احكام عامة»، في عداد السلطات الدستورية (...)

وقد أكّد المجلس الدستوري في القرار عينه المذكور أنّها على استقلاليته تجاه سائر السلطات

(١٢) كما نصّت أيضاً المادة الأولى من نظام المجلس الدستوري (القانون رقم ٢٤٣/٢٠٠٠) على ان «المجلس الدستوري هيئة دستورية مستقلة ذات صفة قضائية تتولى مراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية».

الدستورية، وبخاصة تجاه السلطة القضائية. إلا أنه، مع تأكيده على استقلاليتها هذه، ثبتت نفسه كأعلى هيئة لها صفة قضائية في البلاد في القرار رقم ٢٠٠٢/٤. ^{١٤} كما أقرّ مبدأ وحدة المجلس التي لا تتجزأ. وقد ورد في القرار المذكور:

«وحيث ما جاء في قراري الهيئة العامة لمحكمة التمييز المذكورين أعلاه ونص المادة ٧٣٨ مدنية، ينسحب على المجلس الدستوري، باعتباره أعلى هيئة لها صفة قضائية في البلاد. فالمجلس الدستوري هيئة مستقلة ذات صفة قضائية، مهمته مراقبة دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون، والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، ويشكل بكامل أعضائه وحدة لا تتجزأ، ولم ينص الدستور على انشاء هيئة بديلة منه، ولذلك لا يمكن ان يُنحَى او ان يتنحَى اي عضو من أعضائه لمجرد ان يستدعي احدهم ذلك، وان يشكك في حياده، (...)

وقد ذهب هذا القرار الى أبعد من ذلك في معرض تبريره عدم قانونية ردّ او تنحي عضو المجلس الدستوري، بأن عدّد الصفات الاخلاقية والمؤهلات العلمية التي يجب ان يتميز بها اعضاء المجلس، النابعة عن دوره الخاص كهيئة دستورية مستقلة. وقد ورد في القرار الآنف الذكر:

«(...) خاصة بعد ان أحاط القانون تعيين الأعضاء وممارستهم لمهامهم بشروط ومؤهلات علمية وأخلاقية تنأى بهم عن التكبّب عن الحيادة والتجرد، وتشهد على عدالتهم وعدم تأثرهم بغير اقتناعهم او بما تمليه عليهم ضمائرهم. ولعلّ هذا الاعتبار هو الذي حمل المشتري على انشاء المجلس الدستوري من هيئة واحدة، تحمل من الضمانات ما يدفع عنها وعن جميع اعضائها الريب، ويضمن سلامة الأداء، وان شكك في ذلك المتضررون.»

تكمّن الأهمية البالغة لهذا القرار، في معرض استبعاده امكانية تنحي ورّد اعضاء المجلس الدستوري، ومن خلال تأكيده على طبيعة الهيئة الواحدة والقيم الاخلاقية الواجب توفرها لدى أعضائه بالنظر الى المهام المولجة اليهم، في أنه رسم حدوداً تحصّن هذه الهيئة ضد الانتقادات والتداعيات الخارجية. كما أنه في الوقت عينه رسم لعمل القضاء الدستوري- سلطةً وأفراداً- نهجاً مسلكياً يرتكز على الحيادية والنزاهة والاستقلالية وحرية الضمير.

(١٤) قرار رقم ٢٠٠٢/٤ برّد قبول طلب التنحي المقدم من عضو المجلس الدستوري سليم جريصاتي.

وقد أوجب عليهم التضامن في ما بينهم من خلال تكريسه لمبدأ وحدة الهيئة وعدم تجزئتها مما يحصّن المجلس الدستوري ضد امكانية تعطيل وظيفته من خلال المساس بهيكليته وتكوينه.

وقد جاء في حيثيات قراره رقم ٤/٢٠٠٢ المذكور آنفاً:

«وحيث ان القبول بطلب رد عضو المجلس الدستوري او تنحيه قد يؤدي الى عرقلة عمل او شلّ نشاطه خاصة اذا انصب طلب الرد او التنحي على أكثر من عضوين عملاً بالمادة الحادية عشرة من قانون انشائه.

وحيث أنّه لا يبدّل من هذه الحقيقة ان يكون النصاب مؤمناً للتقرير في المجلس من غير الأعضاء المشكو منهم لأن القواعد القانونية لا يمكن ان تكون رهناً بالمصادفات خاصة وان المجلس الدستوري - كما ورد أعلاه- يشكل هيئة واحدة لا تتجزأ، وهو المرجع الدستوري الوحيد للنظر في المنازعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، فاذا تعطل النصاب فيه بسبب الرد او التنحي تداعت هيكلية وتعطلت وظيفته.»

وقد احتاط المجلس الدستوري لامكانية تعطيل مهام المجلس الدستوري في قراره المبدئي رقم ١٢/٢٠٠٥ الذي حفظ بموجبه اختصاصه للنظر في القانون رقم ٦٧٩/٢٠٠٥ الرامي الى تأجيل النظر بالمراجعات امام المجلس الدستوري وانتهى بنتيجته الى ابطال هذا القانون، مستنداً الى واجب المجلس الأساسي بإحقاق الحق:

«وبما أنّ المجلس يرى انه في حال عدم اعمال رقابته على دستورية القانون رقم ٦٧٩/٢٠٠٥ المطعون فيه انما يكون قد تمّنّع عن احقاق الحق، وهذا ما لم يرتضه على نفسه يوماً، (...)

ولهذه الغاية اقرّ المجلس في المحاضر ذات الارقام ٤ و٥ و٦ تاريخ ٨/٧/٢٠٠٩، أنّه على الاعضاء الاستمرار في ممارسة أعمالهم الى حين تعيين بدلاء عنهم وحلفهم اليمين عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة ٤ من قانون النظام الداخلي للمجلس الدستوري رقم ٢٤٣/٢٠٠٠ المعدل، وذلك تبادياً لامكانية الفراغ في المجلس.

٢) تحديد دور المجلس الدستوري المميّز

بغضّ النظر عن تكريسه لطبيعته الدستورية ووحدته واستقلاليتها نسبةً الى باقي السلطات العامة بما فيها القضاء، واولويته بالنسبة الى هذا الأخير، تكمن خصوصية المجلس

الدستوري بشكل رئيسي في الدور المناط به، إن لناحية تصحيح المسار الانتخابي من خلال رقابة صحة ونزاهة الانتخاب، أم لناحية الرقابة التي يجريها على دستورية القوانين. فهذه الرقابة تمارس بامتياز على الحياة السياسية إذ تطل في الحالتين أعمال ذات طابع سياسي. فتعدو الرقابة التي يمارسها على المجلس النيابي من خلال الطعون في دستورية القوانين ضابطاً للعمل التشريعي. كما أنّ النظر في صحة انتخاب نائب قد يتطلب من القاضي الدستوري إعادة النظر في العملية الانتخابية وأجرائها، هذه العملية المعبرة بامتياز عن ارادة الناخبين. فينصب في الحالتين دور القاضي الدستوري على مراقبة اعمال نابعة عن ارادة شعبية بشكل مباشر ام غير مباشر، ان لناحية العمل التشريعي ام لناحية الانتخابات النيابية ام الرئاسية. وهذا ما عبّر عنه المجلس في القرار رقم ٢٠٠٥/١٢ المذكور آنفاً، حيث جاء:

«وبما ان المجلس يرى، في هذا الخصوص، ان اختصاص المجلس الدستوري بوجه عام ليس اختصاصاً محصناً فقط لأنه منصوص عنه في القانون الاسمي، اي الدستور، بل لأن المجلس الدستوري في ممارسته لاختصاص مراقبة دستورية القوانين التي تقع تحت يده او اختصاص البت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، انما يساهم في شكل فاعل وحاسم، ضمن الآلية والقواعد والاصول التي ترعى كل اختصاص له، في استخراج التعبير الأمثل والأدق والأصح والأصدق عن ارادة الشعب الذي هو مصدر السلطات وصاحب السيادة التي يمارسها عبر السلطات الدستورية وقد انشئ لغايات دستورية Objectifs à valeur constitutionnelle يتوخى من ورائها تحصين ارادة الشعب المباشرة في اختيار ممثليه والتعبير عنها أصدق تعبير، كما واراته غير المباشرة عبر وكلائه وممثليه، اي النواب، عن طريق مراقبة الانتخابات الرئاسية التي يجرونها كما ودستورية أعمالهم التشريعية، على الاقل عند وضع المجلس الدستوري يده عليها، (...).»

وقد ذهب المجلس الى أبعد من ذلك في تحديد دوره كضابط للعمل التشريعي، بتأكيد على ان التعبير عن الارادة الشعبية لم يعد حكراً مطلقاً للمجلس النيابي. فمنذ تاريخ انشاء المجلس الدستوري، أصبح العمل التشريعي لا يعبر عن السيادة الا بحدود توافقه مع أحكام الدستور. وهذا ما أكدّه المجلس في قراره ٢٠٠٥/١٢ المذكور آنفاً حيث جاء:

«(...) ان القانون لم يعد بحد ذاته العمل المعبر عن الارادة العامة، اي ارادة الشعب، على ما كانت القاعدة تقليدياً، إذ ان هذه القاعدة أضحت، بفعل انشاء المجلس الدستوري وفي ضوء

غاية انشائه دستورياً وممارسته الفعلية لأختصاصه، «أن القانون لا يمثل الإرادة العامة الا بقدر توافقه واحكام الدستور»، وهي قاعدة نسبية في النظام اللبناني بسبب اقتضار مراقبة دستورية القوانين على تلك الحالة اصولاً الى المجلس الدستوري ولا تأخذ مداها المطلق الا عند ورود مراجعة بهذا الشأن كما في حالتنا، بينما هي أكثر شمولية في النظام الفرنسي حيث ان مراقبة دستورية القوانين تجري بالمبدأ قبل نشرها وبصورة منهجية وآلية، سيما القوانين الأساسية منها (...)

لذا يمارس القاضي الدستوري رقابته، بصفته قاضي انتخاب، بحذر ودراية اذ قد يمس القرار الدستوري بارادة الناخبين عندما ينظر في الطعون الانتخابية. فهو لا يحكم على العملية الانتخابية برمتها بل يحصر رقابته بالحالة المعروضة عليه وينظر في كل طعن بحسب ظروفه وخصوصيته. وقد أكد المجلس الدستوري على هذا الدور من خلال رسمه أطر ضيقة ومحددة لأختصاصه في عدد وفير من القرارات.^{١٥} كما ينجلي موقف المجلس الدستوري «المتحفّظ» بوضوح ازاء الطعون في صحة الانتخابات اذ أنه نادراً ما ينتهي القرار الى ابطال الانتخاب. فعدد القرارات التي آلت الى رد مراجعة إبطال انتخاب تفوق بكثير عدد القرارات التي أبطلت الانتخاب كما بيّناه آنفاً، خاصة في المرحلة الاخيرة حيث لم يرد قرار ابطال واحد في المراجعات المقدمة تبعاً لانتخابات ٢٠٠٥ (١١ مراجعة) و٢٠٠٩ (١٩ مراجعة). علماً ان هذا التحفظ الشديد حيال طلب ابطال النيابات المطعون في صحتها كان محل انتقادات عديدة.

الأ أنه في المقابل، يمارس المجلس رقابته على دستورية القوانين بتشدد أكبر ولا يتردد في ابطال القانون او جزءاً منه في حال مخالفته الدستور او المبادئ ذات القيمة الدستورية. وهنا تجدر الاشارة الى أن مهمّة المجلس الدستوري الهادفة الى مراقبة دستورية القوانين هي أوسع وأشمل من تلك المتعلقة بالنظر في النزاعات الانتخابية. فالقرار المتعلق برقابة دستورية القوانين له «معنى شمولي أكبر» كما يقول الدكتور وسيم منصور،^{١٦} بحيث تتمتع حيثياته بالقوة الدستورية الملزمة التي تمتد بمفاعيلها الى المستقبل. مما يخرج النص

(١٥) الأمر اللافت في القرارات الصادرة نتيجة انتخابات عام ١٩٩٦ التي شابها مخالفات عديدة بشكل عام.
(١٦) وسيم منصور، «المجلس الدستوري قاضي بت الطعون المتعلقة بالانتخابات النيابية أو قاضي الأفراد»، المجلس الدستوري، الكتاب السنوي، ٢٠١١، ص. ٢٤٩.

التشريعي المبطل او القاعدة القانونية المبطله نهائياً من الانتظام القانوني للدولة.^{١٧} بينما انّ القرار الصادر في الطعون الانتخابية، ولو كان نهائياً وملزماً، تنحصر مفاعيله بالقضية المطروحة أمامه دون ان تطل نيات أخرى او العملية الانتخابية برمتها. الا أنه، في كلا الحالتين، يتعاطى المجلس بحرية في تقدير الوقائع وتوسيع اطار الدعوى الدستورية في شقيها. فقد توسع في بعض الأحيان في رسم اطار الدعوى الانتخابية عند النظر في صفة الطاعن والمطعون به. وقد مارس هذه الحرية في تفسير النصوص بالاستناد الى أنها تنطلق من طبيعة المراجعة الدستورية ودور القاضي الدستوري. فقرر قبول الطعن ضد نائبين او اكثر وقبول الطعن من المرشح الخاسر ايا كانت رتبته.^{١٨} كما أنه أقرّ حرّيته بفرض النتيجة التي تترتب على ابطاله نيابة المرشح الفائز بنتيجة الطعن، منطلقاً من الصلاحيات التي أولاه اياها الدستور. فالمجلس الدستوري غير مقيّد بطلبات المستدعي.^{١٩} كما أقرّ مبدأ القضاء بأكثر من المطلوب وخارج اطار النزاع الانتخابي Ultra petita. وان هذه الحرية تتجلى بشكل اوضح لدى مراقبته لدستورية القوانين، حيث انّ المجلس الدستوري يضع يده على القانون المطلوب ابطاله في كل جوانبه، متجاوزاً الحدود التي رسمها الطاعن له في مراجعة الطعن.

ولم يتردد المجلس في اجتهاده في التوفيق بين الدورين المناطين اليه في الدستور، دوره كقاضي انتخاب حام للارادة الشعبية ودوره الهادف الى حماية الدستور. وقد جمع بين هذين الدورين في قراره الذي حال الى ابطال نيابة كابريال المرعام ٢٠٠٢ حيث أكد على واجب التوفيق بين صحة التمثيل الشعبي ووجوب توافق هذا التمثيل مع المبدأ الدستوري القائم على ميثاق العيش المشترك. وقد جاء في هذا القرار:

«وبما أن المجلس، بقدر ما يحرص على صحة التمثيل الشعبي بوصفه قاضي انتخاب، الوفاء

لمبدأ الدستوري الوارد في الفقرة «ي» من مقدمة الدستور بان لا شرعية لاي سلطة تناقض

١٧) وقد أكد مجلس شوري الدولة هذا التوجه في قراره رقم ٢٠٠١/٧١ تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠١، (الدولة/السمير الياس غصن)، حيث جاء: «ان ابطال المجلس الدستوري لنصّ تشريعي أو لقاعدة قانونية تخرج النص من القاعدة من الانتظام القانوني للدولة L'ordonnancement juridique بصورة نهائية، اي من مجموعة القواعد القانونية التي يتشكل منها هذا الانتظام القانوني، بحيث لا يستطيع القضاء أن يطبق فيما بعد هذا النص او تلك القاعدة، او نصاً أو قاعدة مشابهة.»

١٨) كما سنراه مفصلاً في الفقرة رابعاً - ٢ - (ب) العائدة الى الدفع بعدم القبول.

١٩) كما سنراه لاحقاً في الفقرة رابعاً - (٤) العائدة الى النتائج المترتبة على قرار الابطال.

ميثاق العيش المشترك، فلا يستقيم التمثيل الشعبي، اي تمثيل، في ظل اوضاع تهدد صيغة العيش التوافقية والميثاقية التي ارتضاها الشعب اللبناني، صاحب السيادة ومصدر السلطات، وكرسها في دستوره، النص الاسمي، لتسود على ما عداها من اعتبارات لا تقوم بغياها، (...)^{٢٠}

وقد كرس المجلس الدستوري في قراره الأخير رقم ٢٠١٤/٧ دور كحام لانتظام المؤسسات الدستورية، في معرض البت في دستورية قانون تمديد ولاية مجلس النواب. ومن اللافت ان المجلس انتهى في هذا القرار الى ردّ مراجعة الطعن -على الرغم من اعتباره ان قانون التمديد مخالف للدستور- وهذه سابقة لم يشهدها اجتهاد المجلس الدستوري من قبل. وقد اعتبر المجلس بان التمديد «أمراً واقعاً» وذلك «منعاً لحدوث فراغ في مجلس النواب وقطع الطريق على انتخاب رئيس الجمهورية»، مما يستوجب ردّ مراجعة الطعن «للحيلولة دون التماذي في حدوث الفراغ في المؤسسات الدستورية». وقد رجّح المجلس في هذا القرار مبدأ انتظام أداء المؤسسات الدستورية، معتبراً أنه «أساس الانتظام العام في الدولة»، وآخذاً بعين الاعتبار الغاية التي وجد من أجلها الدستور:

«وبما أنّ الفراغ في المؤسسات الدستورية يتعارض والغاية التي وجد من أجلها الدستور، ويهدد النظام بالسقوط، ويضع البلاد في المجهول،

وبما أنّ قانون تمديد ولاية مجلس النواب صدر قبل انتهاء الولاية بتسعة أيام فقط، وقدّم الطعن في دستوريته قبل أسبوع من انتهاء الولاية، ما أدى الى تقليص الخيارات أمام المجلس الدستوري الى حد كبير،

وبما أنّ إبطال قانون التمديد المخالف للدستور، في الوضع الراهن، قد يؤدي الى فراغ في السلطة التشريعية، يضاف الى الشغور في رئاسة الجمهورية، ما يتعارض جذرياً مع الدستور.»

وبالنتيجة، يتبين أن مهمة المجلس المميّزة هي واحدة مهما تنوّعت صلاحياته، اذ انها تهدف في جميع الأحوال الى ضمان احترام النظام الدستوري. وهذا ما عبّر عنه الفقيه الفرنسي بسكال جان كالآتي:

“Or le Conseil constitutionnel est une juridiction, dotée de nombreuses attributions, qui répondent au concept classique de la juridiction, mais également à celle dégagée à l’instant. C’est là son originalité et celle de

(٢٠) قرار رقم ٢٠٠٢/٥، (ميرنا المرّ / كبريال المرّ)

(٢١) قرار رقم ٢٠١٤/٧ تاريخ ٢٨/١١/٢٠١٤

l'instance ouverte devant lui, en clair le procès constitutionnel si l'on veut bien donner à ce terme une dimension purgée de toute référence aux juges ordinaires. Que le juge constitutionnel statue sur une demande contentieuse ou non contentieuse (gracieuse) n'a pas réellement d'importance dès lors que, dans les deux hypothèses, sa mission est de garantir le respect de l'ordre constitutionnel.”²²

Pascal Jan, *Le procès constitutionnel*, 2^{ème} éd., L.G.D.J., 2010, p.25. (22

ثانياً : تكريس الطابع الخاص للمراجعة الدستورية

قد تطرح المراجعة الدستورية، من ناحية تصنيفها والطابع الخاص التي تتسم به، تساؤلات حول طبيعتها القضائية، وما اذا كانت تشكل دعوى نزاعية بالمعنى الكلاسيكي التقليدي. وقد تتعدّد مسألة الاستقصاء عن طبيعة المراجعة الدستورية بفعل وجود صلاحيات مختلفة يمارسها القاضي الدستوري: فهو يتمتع بصلاحيات رجائية عندما ينظر في دستورية القوانين، وبصلاحيات وجاهية يمارسها عبر القضاء الانتخابي، المتمحور حول النظر في صحة انتخاب اعضاء المجلس النيابي من جهة ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب من جهة أخرى. انما، وبغض النظر عن تعدّد الصلاحيات المناطة بالمجلس الدستوري وتنوعها، تمتاز المراجعة الدستورية بشقيها المذكورين أعلاه بخصوصية تميّزها عن سائر الدعاوى والمراجعات المقامة سواء أمام القضاء العدلي ام الاداري. وقد كرس المجلس الدستوري، من خلال اجتهاده، ان في مجال النزاعات الانتخابية، ام في الطعون في دستورية القانون، خصوصية المراجعة الدستورية التي تتجلى في الغاية التي تصبو اليها كما وفي الاصول الاجرائية الخاصة المتبعة لدى المجلس الدستوري.

(١) خصوصية المراجعة الدستورية النابعة عن الغاية الآلية اليها

لقد أكد المجلس الدستوري على الطابع الخاص لكل من المراجعة الآلية الى النظر في دستورية القوانين، وتلك الرامية الى البت في طعن انتخابي. ففي كلتا الحالتين، كرس المجلس خصوصية المراجعة الدستورية بأن ميّزها عن الدعوى العادية ووسّع اطارها بالارتكاز الى الغاية التي تصبو اليها.

وفي هذا السياق، لا يتقيّد المجلس الدستوري بمضمون مراجعة الطعن بدستورية القانون وحدودها كما رسمها الطاعن، حتى ولو جاءت مسهبةً بالتعليل. فهو يتجاوز حدود المراجعة ليضع يده على القانون المطعون فيه برمّته. اذ أنّ المجلس، لدى وضعه يده على القانون والبت في دستوريته، لا يحكم لمصلحة الفريق الطاعن او لغيره. فهو مراقب لدستورية القوانين وحام لها، وبالتالي لا يحكم لمصلحة المتقاضين. لذا فهو ينظر في مدى انطباق

أحكام القانون على الدستور وينتهي الى ابطال القانون او جزءاً منه لمخالفته احكامه او المبادئ والقواعد ذات القيمة الدستورية، او الى رد طلب الابطال لعدم مخالفته للدستور. وقد استقر اجتهاد المجلس الدستوري اللبناني على هذا المبدأ على غرار نظيره الفرنسي. وقد ورد في القرار رقم ٤ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠١ ما يلي:

«وبما أنه يقتضي، استكمالاً لأعمال الرقابة، وفي ضوء ما اورده مراجعة الطعن بهذا الخصوص، وتجاوزاً لها أيضاً على ما سار عليه اجتهاد هذا المجلس من أنه يضع يده على القانون المطعون فيه بأكمله ولا يقف عند حدود مراجعة الطعن به، مما يعني أنه يضع يده على كامل جوانب الاصول الدستورية للتشريع التي احاطت باقرار القانون حتى لو لم تشر اليها مراجعة الطعن صراحة او عرضاً، (...)»

أما بالنسبة الى المراجعة الانتخابية، فقد أكد المجلس الدستوري أيضاً على الطابع الخاص التي تتسم به في عدد من قراراته. فاعتبر انها ليست دعوى عادية تهدف الى بئ نزع بين متخاصمين،^{٢٣} على الرغم من تطبيق مبدأ الثنائية الذي يؤدي الى حد النزاع بين الطاعن والمطعون في نيابته، فينحصر قرار الابطال - في حال اقراره - بنيابة المرشح المطعون في نيابته دون ابطال نيابات اخرى.

وقد خلص الى ردّ جميع الطعون الناتجة عن دورة انتخابات ٢٠٠٥ والتي لم يصار الى البت بها الا عام ٢٠٠٩ لأن النصاب كان مفقوداً في المجلس خلال هذه الفترة الطويلة بفعل توقف خمسة من أعضائه عن ممارسة مهامهم في المجلس. فاعتبر في هذا السياق ان المراجعات مردودة لانتهاء المصلحة القانونية وزوال موضوعها، معتبراً انها ليست بدعوى عادية تهدف الى حماية حقوق شخصية وانما هي مراجعة ترمي الى الحماية القضائية **لوضع القانوني بذاته** «بصرف النظر عما ينشأ عن هذه الحماية بصورة غير مباشرة من آثار ومفاعيل شخصية، والتي لا تدخل في نطاق المجلس أصلاً»^{٢٤}

كما ان المجلس الدستوري استقرّ على انه غير مختص للنظر في الحقوق الشخصية المتفرعة عن الانتخابات كطلب اعادة التأمين او التعويض عن الخسارة المادية او المعنوية.^{٢٥}

(٢٣) قرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (انطونيوس سعد واميل شحادة/ابراهيم دده بان)

(٢٤) يراجع في هذا الصدد القرارات رقم ١ الى ١٢ تاريخ ٨/٧/٢٠٠٩ (الفصل في الطعون في صحة الانتخابات العائدة لدورة ٢٠٠٥)

(٢٥) قرار رقم ٦ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠

٢) خصوصية الأصول الاجرائية المتبعة لدى المجلس الدستوري

انّ المراجعة الدستورية، ولو شابته الدعوى القضائية في بعض من أوجهها واستمدت من القضاء العدلي والاداري بعضاً من قواعده، انما تبقى مميّزة عن الدعوى القضائية على أنواعها، ان لناحية الطريقة التي تنطلق منها والجهات المؤهلة لتقديمها، ام لناحية الاجراءات والاصول المتبعة فيها. فهي بطبيعتها مجانية معفاة من الرسوم تتبع اجراءات مبسطة وسهلة. كما يطغى عليها طابع العجلة والتقيّد الملزم بالمهل القصيرة ان كان في مرحلة التحقيق ام لناحية اصدار القرار الدستوري. اضافة الى ذلك، يتميز القرار الذي يصدر بنتيجة المراجعة الدستورية عن سائر القرارات القضائية بحيث يتمتع بالقوة المطلقة للقضية المحكمة. فتكون بذلك القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري ملزمة لجميع السلطات العامة والمراجع القضائية والإدارية (erga omnes). كما انها نهائية مبرمة ولا تقبل أي طريق من طرق المراجعة العادية أو غير العادية.^{٣٦}

وقد أكد المجلس الدستوري في العديد من قراراته على الطابع الخاص للأصول الاجرائية المتبعة في المراجعة الدستورية، في شقيها الدستوري والانتخابي:

«وحيث انّ اصول المحاكمات لدى المجلس الدستوري، سواء أكان ذلك في اطار اختصاصه في الرقابة على دستورية القوانين، أم في اطار النظر في الطعون والنزاعات الناشئة عن الانتخابات النيابية، هي أصول خاصة تستقي خصوصيتها من طبيعة الصلاحيات المناطة بالمجلس وطبيعة المراجعات التي تقدّم اليه.»^{٣٧}

- في الاصول المتبعة في غياب النص الصريح:

رأينا اذن ان المجلس يتبع اصولاً خاصة به تستقي خصوصيتها من طبيعة الصلاحيات المناطة به وطبيعة المراجعة الدستورية المميزة. الا أنه يعهد الى القواعد العامة المتبعة في قانون اصول المحاكمات المدنية (ق.أ.م.م.) في غياب نص خاص به يرفع هذه الاصول. وقد كرّس المجلس هذا المبدأ في عدة قرارات بالاستناد الى المادة ٦ من ق.أ.م.م. التي تنص على أنه «تتبع القواعد العامة في قانون اصول المحاكمات المدنية إذا وجد نقص في القوانين

٢٦ بموجب المادة ١٢ من قانون انشاء المجلس الدستوري رقم ١٩٩٣/٢٥٠
٢٧ قرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (انطونيوس سعد واميل شعادة/ابراهيم دده يان)

والقواعد الإجرائية الأخرى».

لكن المجلس يعود فيستبعد تطبيق القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الاصول المدنية عندما لا تأتلف هذه الاصول مع طبيعة المجلس وشروط تكوينه. وقد ذهب اجتهاد المجلس على اعتبار «أن قانون أصول المحاكمات المدنية هو قانون عام لا تطبق احكامه في اطار قانون خاص الا بالقدر الذي تأتلف فيه مع احكام هذا القانون او لا تتعارض معه».^{٢٨}

(٢٨) القرار رقم ٤/٢٠٠٢ المذكور آنفاً.

ثالثاً : النهج السائد في الاجتهاد الدستوري

يمتاز النهج المتبع في القرارات الدستورية، في شقيها، بالطابع الارشادي والتنظيمي، بحيث يطفى عليها النحو الديدكتيكي والتوجيهي. الا أنه في الحين عينه، قد يسودها الطابع العملي والبراغماتي، خاصة في ما يعود الى القرارات الصادرة في النزاعات الانتخابية.

(١) النهج الارشادي والتنظيمي

يتبدى من خلال قرارات المجلس الدستوري، في كل من شقيها - اي القرارات المتعلقة بالنزاعات الانتخابية وتلك العائدة الى مراقبة دستورية القوانين- ان المراجعة الدستورية تتميز بطابع ارشادي وديدكتيكي، كما يطفى عليها النهج التوجيهي والتنظيمي. فهي قرارات طويلة، تصاغ بشكل عمومي وتمتد على اكثر من اربعين صفحة في بعض الاحيان. وهي مسهبة بالشرح والتعليل، تركز مبادئ ومعايير عامة. كما يتم التركيز فيها بشكل خاص على القيم الديموقراطية التي يكرسها الدستور والتي تشكل مرتكزاً للنظام السياسي في لبنان، بالإضافة الى التشديد على الحريات العامة والحقوق الاساسية ذات القيمة الدستورية، وعلى القيم الاخلاقية.^{٢٩} ويتجلى التأثير المباشر باجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي الأقدم عهداً،^{٣٠} كما والفقهاء الدستوري الفرنسي، بحيث ان اجتهاد المجلس اللبناني مستقى منهما مع الاشارة المباشرة الى هذين المرجعين في الاغلبية الساحقة من قراراته.

وقد برز دور المجلس الدستوري «التوجيهي» من خلال سلسلة القرارات الأولى التي اصدرها عام ١٩٩٧، جراء ثمانية عشر طعناً قدمت عقب دورة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٦. وبالفعل، ان اجتهاد المجلس الدستوري في النزاعات الانتخابية، والقواعد التي اقرها من خلالها، وحتى بعض المخالفات التي وردت في سياق هذه الطعون، قد حملت المشتري،

(٢٩) قرار ميرنا المر/كبريال المر المشار إليه آنفاً.

(٣٠) تم انشاء المجلس الدستوري الفرنسي عام ١٩٥٨

بمناسبة اعداده لقوانين انتخابية جديدة، لا سيما القانون رقم ٦٦٥ تاريخ ٢٩/١٢/١٩٩٧، الى ادخال تعديلات على كل من قانون انتخابات أعضاء مجلس النواب وقانون الانتخابات البلدية والاختيارية بحيث ان القواعد والمبادئ التي أقرها المجلس الدستوري «فرضت نفسها» كما يقول عادل بطرس^{٣١} عند تعديل قانون الانتخاب.^{٣٢} وقد انصبت هذه التعديلات بشكل أساسي على القوائم الانتخابية ولجان القيد والاعمال الانتخابية. فأنشأ القانون رقم ٩٧/٦٦٥ مصلحة مختصة لدى وزارة الداخلية - المديرية العامة للاحوال الشخصية اسمها «المصلحة التقنية» يناط بها الاعمال العائدة لاعداد القوائم وتصحيحها، فضلاً عن اعداد البطاقة الانتخابية وبطاقة الهوية. وطالت التعديلات مهام لجان القيد والبطاقة الانتخابية وفرضت استعمال الظرف والعازل ونظمت اعمال الفرز. كما رتبت عقوبات جزائية على رئيس القلم ومعاونيه في حال تقاعسهم او مخالفتهم للمهام المناطة بهم. كما يتجلى أيضاً هذا المنحى التوجيهي والتنظيمي من خلال الاقتراحات والتوجيهات التي تتخلل العديد من القرارات الدستورية. فعلى سبيل المثال، في القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨، يشير المجلس في متن قراره الى التدابير التي كان على المجلس التشريعي ان يتبعها بما يتوافق مع الاحكام الدستورية، بدلاً من سنّ الاحكام التي ابطالها المجلس لمخالفتها الدستور بنتيجة قراره.^{٣٣} وقد جاء في هذا القرار:

«وبما أنه كان بوسع المشرع احترام أحكام الدستور والقوانين النافذة التي جاءت تطبيقاً له ومراعية لاحكامه، فيما لو اكتفى بدعوة الهيئة الانتخابية المنصوص عليها في القانون الى انتخاب مجلس مذهبي جديد خلال مدة زمنية محددة، وتعيين لجنة انتخابية للتحضير لها والاشراف عليها طبقاً للمادة ١١ من قانون ١٣/٧/١٩٦٢ لكي يتولى هذا المجلس فيما بعد انتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية وفقاً للأصول التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون ٢٠٨ وما يليها».^{٣٤}

كما أنّ المجلس لا يتردد في توجيه ارشادات الى كل من المشرع والسلطة التنفيذية في قراره رقم ٢٠٠١/٥، الاول لدى سنّ قوانين تتعلق بالقضاء الاداري، والثانية عند تعيينها

(٣١) عادل بطرس، المجلس الدستوري والطعون الانتخابية، (١٩٩٦ - ١٩٩٧)، منشورات الحلبي ١٩٩٨، ص. ١٣٥

(٣٢) بموجب القانون ٦٦٥ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٧

(٣٣) قرار رقم ٢ تاريخ ٨/٦/٢٠٠٠

(٣٤) اي قانون ٢٠٨/٢٠٠٠ المتعلق بتنظيم مشيخة عقل طائفة الموحدين الدروز

القضاة الاداريين. فالمجلس، وبالرغم من اقراره بأن مبدأ خصوصية القضاء الاداري لا يتمتع بالقيمة الدستورية^{٣٥} يقرر «أن ذلك لا يعفي المشتري من مراعاة هذا المبدأ في سنّ القوانين المتعلقة بالقضاء الاداري، كما لا يعفي السلطة التنفيذية من مراعاة مقتضياته في تعيين القضاة الاداريين»^{٣٦}. كما قد يملّي المجلس على السلطات العامة وجوب رسم سياسات عامة اجتماعية واقتصادية تهدف الى تأمين المسكن للمواطنين كما فعل في قراره رقم ٢٠١٤/٦ المتعلق بقانون الايجارات، حيث ورد:

«يعتبر توفير المسكن للمواطن هدف ذو قيمة دستورية ينبغي على السلطتين الاشتراعية والاجرائية رسم السياسات ووضع القوانين الآلية الى تحقيق هذا الهدف وعدم الاكتفاء بوضع قانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر».

ولا يكتفي المجلس بهذا القدر من التوجيه العام، بل يعود في القرار عينه الى تفصيل السياسة الاسكانية التي ينبغي على السلطتين التشريعية والاجرائية اعتمادها:

«وبما ان الحق في السكن استناداً الى الشرعات الدولية يفرض موجباً ليس على المالك، بل على السلطات العامة في اعتماد سياسات عامة اجتماعية واقتصادية في الاسكان والتنمية المتوازنة والنقل، وبخاصة في لبنان حيث يساهم نقل مشترك منظم في تشجيع السكن في مختلف المناطق وتجنب تريف المدينة ruralisation des villes، وتجنب الاضطراب في بنياتها السكنية ونسيجها الاجتماعي، (...)»^{٣٧}.

كما يتبدى هذا الطابع التوجيهي بشكل بارز في قرار المجلس الأخير رقم ٢٠١٤/٧ المذكور آنفاً والذي قضى برّد الطعن في قانون تمديد ولاية مجلس النواب. فالمجلس يأخذ على القانون المطعون فيه تمديده ولاية مجلس النواب سنتين وسبعة أشهر، باعتبار ان الظروف الإستثنائية لا تبرر هذه المدة الطويلة التي يجب ان تكون محدودة في الزمن. إلا ان المجلس يذكر في متن قراره عن طبيعة صحاياته وحدودها، بحيث لا يجوز له التعدي على صحايات مجلس النواب التشريعية والحلّ محلّه، فيخلص الى القول بأن «تقصير مدة التمديد تخرج عن صحايات المجلس الدستوري الذي لا يستطيع ان يحلّ نفسه محلّ مجلس النواب». إلا

(٣٥) وهنا تجدر الاشارة الى ان اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي ذهب على عكس هذا التوجه، بحيث أقر استقلالية القضاء الاداري كمبدأ دستوري أساسي في قراره رقم ٨٠-١١٩ دي-سي تاريخ ٢٢/٧/١٩٨٠.

(٣٦) قرار رقم ٥ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠١

(٣٧) قرار رقم ٦ تاريخ ٦/٨/٢٠١٤ المتعلق بقانون الايجارات

أنّ المجلس يبدي في نهاية قراره هذا توجيهات الى مجلس النواب، تكاد تتصف بالايجاز، بحيث يؤكد على وجوب «إجراء الانتخابات النيابية فور انتهاء الظروف الإستثنائية وعدم انتظار الولاية الممددة». ومن اللافت أن هذا القرار هو أول قرار ينتهي الى ردّ طعن في دستورية قانون، من دون إعلان أن القانون المطعون فيه غير مخالف للدستور او للمبادئ ذي القيمة الدستورية. فالمجلس بعد ان أكد على ان «دورية الانتخابات مبدأ دستوري لا يجوز المس به مطلقاً» وأن «ربط إجراء الانتخابات النيابية بالاتفاق على قانون انتخاب جديد، او بأي اعتبار آخر، عمل مخالف للدستور»، يعود ويقرر ردّ المراجعة مرتكزاً على مبدأ انتظام أداء المؤسسات الدستورية ومعللاً هذا الرد بضرورة «الحيلولة دون التمادي في حدوث الفراغ في المؤسسات الدستورية.»

ويتبع المجلس أيضاً نهجاً تنظيمياً عند ابدائه التحفظات التفسيرية (Réserve) (d'interprétation) ذات الطابع الالزامي التي قد تطال بعض مواد القانون المطعون فيه وتهدف الى تحصيله. وتكون هذه التفسيرات ملزمة بحيث يقتضي على السلطات العامة التقيد بها في مراحل تطبيق القانون وتنفيذه.^{٣٨}

٢) النهج الواقعي والعملي

بالمقابل، يتبع المجلس الدستوري نهجاً واقعياً وعملياً في قراراته، خاصة في تلك الرامية الى البتّ في الطعون الانتخابية، حيث يعتمد معايير عملية وبرجماتية للانتهاء الى ابطال نيابة ما او على العكس، الى رد مراجعة الطعن. فيعتمد فارق الاصوات كميّ حاسم بحيث يقرر عدم التوسع في ممارسة صلاحياته الاستقصائية في حال وجود فارق كبير في الاصوات. ويشترط ان يكون للمخالفات والافعال المشكو منها تأثيراً حاسماً على نتائج الانتخابات، او ان تكون على درجة من الخطورة والاتساع والجسامه بحيث تشكل تشويها لارادة الناخبين.^{٣٩} ويؤكد على الطابع الشخصي للمسؤولية الناشئة عن هذه المخالفات والافعال، ويتشدد في القاء المسؤولية على النائب المطعون بنيابته باشرطه وجود علاقة سببية وطيدة ومباشرة بين المخالفة او الفعل المشكو منه وهذا الاخير. كما لا يرتب نتائج على عملية نقل النفوس اذا تبين له انها لا تؤثر في النتيجة، على الرغم من ان هكذا عملية

٣٨) قرار رقم ٣ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥

٣٩) قرار رقم ١٣ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٧

تشكل مخالفة هامة لاحكام قانون الانتخاب.^{٤٠} ويحدّ المجلس من تطبيق مبدأ صدقية الانتخاب بحيث يعتمد من اجل ابطال النيابة المطعون فيها معياري فارق الاصوات ومدى التأثير في نتائج الانتخاب للمخالفة المؤدية الى المساس في صدقية الانتخاب. كما انه يعتمد مبدأ تساوي المرشحين في المخالفات، فلا ينتهي الى ابطال النيابة اذا تبين له ان المخالفات المشكو منها قد اقرت بالتساوي بين المرشحين اذ انها تؤدي الى توازي الضرر.^{٤١}

ويقرّ المجلس مبدأ ثنائية الدعوى الانتخابية الذي يرمي الى النظر في صحة نيابة النائب الفائز من قبل منافسه الخاسر وحصر النزاع بين المتخاصمين بحيث قد يؤدي قرار المجلس الى ابطال نيابة النائب المطعون في صحة نيابته دون سواه. مما يستتبع التركيز على خصوصية كل قضية والظروف التي تحيط بكل منها وعدم الحكم على العملية الانتخابية برمتها.

كما يتجلى المنحى الليبرالي المتبع من قبل المجلس ازاء الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، في تشديده على النظام الاقتصادي الحرّ في العديد من قراراته المتعلقة بدستورية القوانين. مما يؤدي الى تعاطيه مع المسائل الاقتصادية والاجتماعية «بشيء من التباير» بالنسبة الى سائر الحريات العامة كما جاء في قراره رقم ١ تاريخ ٢١/٣/٢٠٠٣، حيث ورد:

«وبما ان اجتهاد القضاء الدستوري، الذي يتميز بحرصه الشديد على حماية ما يتعلق بالحريات العامة كحرية الصحافة وحرية التعليم وحرية تأليف الجمعيات التي تنص المادة ١٣ من الدستور على انها مكفولة ضمن دائرة القانون، لكن تشدده هذا يبدو أقل ظهوراً عندما يتعلق الامر بحق الملكية مثلاً، او حرية النشاط الاقتصادي، او الحقوق الاقتصادية (Nicolas Molfessis. Op.cit. p.69). ولأجل ذلك، جاء اجتهاده، في حقل الحقوق الاجتماعية وحرية النشاط الاقتصادي، يتميّز بشيء من التباير بحسب الحالات المعروضة كل مرة على تمحيصه (...)

(٤٠) قرار رقم ٢١/٢٠٠٩، (عرقجي/المشوق)

(٤١) قرار رقم ١٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ (مخايل ضاهر/فوزي حبيش)

رابعاً - المبادئ الأساسية والمعايير العامة المعتمدة في الطعون النيابية

سوف نتناول في هذا الفصل أهمّ المبادئ والمعايير التي كرسها المجلس في النزاعات الانتخابية العائدة الى تحديد اختصاصه (١) وتلك المعتمدة لقبول الطعن في صحة انتخاب نائب (٢)، ثم ننتقل الى المبادئ والمعايير التي ترضى الاثبات واجراءات التحقيق (٣) والنتائج المترتبة على قرار الابطال (٤) لننتهي أخيراً الى عرض المبادئ والمعايير الموضوعية المعتمدة في الاجتهاد الانتخابي (٥).

(١) تحديد أطر اختصاص المجلس الدستوري

لقد رسم المجلس الدستوري من خلال قرارات عديدة واجتهاد مستمر أطر الصلاحيات المناطة به في الطعون الانتخابية. وقد حددها في الرقابة على صحة وصدقية الانتخاب، الى جانب النظر في أهلية المرشح للنيابة والشروط القانونية الواجب توافرها في المرشح^{٤٢} وقد اعتمد بشكل عام مبدأ الحصرية لصلاحيه المجلس الدستوري. فحصر اختصاصه بالنزاع القائم بين المرشح الخاسر ومناقصه النائب الفائز المطعون في صحة انتخابه. وأكد على خصوصية المراجعة وثنائيتها بين الطاعن والمطعون في صحة نيابته، وعدم النظر في صحة العملية الانتخابية برمتها بل حصر النتيجة بين افرقاء النزاع دون سواهم. بالتالي، فان ابطال نيابة ما بنتيجة الطعن المقدم من المنافس الخاسر لا يمتد بمفاعيله الى ابطال انتخاب نائب آخر حتى ولو كان هذا الانتخاب مشوباً بالمخالفات عينها. لذا اعتبر المجلس أنه يقتضي التركيز على خصوصية كل قضية وظروفها وليس الحكم على العملية الانتخابية برمتها. فالدعوى الانتخابية لا تهدف الى النظر في المخالفات التي طالت العملية الانتخابية بحد ذاتها، بل تقتصر على النظر في صحة وصدقية الانتخاب المطعون به.

كما أقرّ المجلس الدستوري من خلال اجتهادات عديدة مبدأ عدم اختصاصه للنظر في الاعمال التمهيدية للانتخابات، الا في حال كانت الاخطاء والمخالفات المشكومتها مقصودة

(٤٢) قرار رقم ٢٠٠٩/١٩، (عجاج حداد/عصام صوايا)

بنتيجة أعمال تزوير أو غش ومن شأنها التأثير على نزاهة الانتخابات. وحصر المجلس الدستوري صلاحيته بالنظر في الأسباب القانونية المقدّمة من الطاعن دون سواها باستثناء الأسباب المتعلقة بالانتظام العام. كما أعلن المجلس عن عدم اختصاصه، كقاضي انتخاب، للنظر في دستورية القانون الانتخابي في معرض البت في صحة نيابة ما. وقد حدّد المجلس الدستوري من صلاحياته بقراره عدم النظر في النزاعات المتعلقة بالانتخابات النيابية إذا لم تقترن بطلب يرمي إلى الطعن في صحة انتخاب نائب فائز، وأقر عدم اختصاصه للنظر في طلب استرجاع التأمين المالي والحقوق الشخصية المتفرعة عن ابطال الانتخاب.

فيكون بذلك حدد المجلس الدستوري دوره كقاضي انتخاب ورسم اطر اختصاصه بان جعل رقابته على الانتخاب المطعون بصحته محصورةً وواقعيةً.

وانتأ سوف نتناول تباعاً كل من أطر الاختصاص التي رسمها المجلس لنفسه من خلال اجتهاداته:

أ) الاختصاص للنظر في صحة الانتخاب وصدقته

لقد حدد المجلس دوره كقاضي انتخاب بالنظر في صحة انتخاب النائب الفائز وصدقته. وقد جاء في إحدى حيثياته:

«بما أنّ اختصاص المجلس الدستوري للنظر في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية، إنما يقتصر على رقابة صحّة الانتخاب وصدقته «validité et sincérité du scrutin» وهو بذلك يفصل في النزاع بالاستناد الى أسباب طعن دقيقة واردة في المراجعة والى مستندات ووثائق مرفقة بها، (...)»^{٤٢}.

(٤٢) قرار رقم ١٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (مخايل ضاهر/فوزي حبيش)

للمزيد من المعلومات (نافذة رقم ٥)

ما هو مفهوم صدقية الانتخاب؟

ان صدقية الانتخاب (sincérité du scrutin) هو لا شك المفهوم الاكثر تداولاً في القانون الانتخابي. وهو معتمد في الاجتهاد الانتخابي العائد للمجلس الدستوري كما لدى غيره من المحاكم الناظرة في النزاع الانتخابي بشكل عام. وهو يشكل في أغلب الاحيان المعيار الاهم لابطال الانتخاب ام الاقرار بصحته.

يعبر هذا المفهوم العام عن ارادة المقترع الحقيقية او الصادقة. الا ان تحديده بشكل أدق قد يكون عسيراً، اذ انه يصعب التحري عن ارادة المقترع بشكل أكيد. ولكنه بالعودة الى جوهر هذا المفهوم، يتبين انه يستند الى المبادئ الاساسية الثلاثة التي يرتكز عليها القانون الانتخابي، وهي المساواة والحرية وسريّة الاقتراع.

كما انه قد يُنظر الى صدقية الانتخاب من المنظار الشامل أو من المنظار الفردي. فقد يعبر مفهوم الصدقية عن ارادة الهيئة الانتخابية جمعاء، وحينها يؤخذ في عين الاعتبار مبدأ المساواة ومبدأ الحرية. اما لدى النظر لمفهوم الصدقية من منظار الناخب الفرد، فيعتمد حينها على مبدأ سريّة الاقتراع والارادة الجليّة للمقترع. (مثلاً في القرار رقم ١١/٢٠٠٠،^{٤٤} حيث يبدي المجلس الحذر حيال التخلي عن ارادة الناخبين: «وبما ان ما ورد بشأن الدعاوة المضرة يبقى ضمن التكهّن حول انصراف ارادة الناخبين لتفضيل مرشح على آخر، ولم يتوفر الدليل على وجود رابطة سببية بين الوقائع الواردة بهذا الشأن وانصراف ارادة الناخبين الى اختيار منافس للمستدعي نتيجة المناورات يدلي بأنها حصلت من قبل منافسه، مما يوجب رد السبب.»)

الحدّ من تطبيق مبدأ الصدقية:

ان المجلس الدستوري يحدّ النتائج المترتبة على المساس بصدقية الانتخاب اذ يربط تطبيقه بعاملين متغيّرين وعمليين يحصران تطبيقه: الفارق في الاصوات ومدى التأثير في نتائج الانتخاب للمخالفة المؤدية الى المساس في صدقية الانتخاب.

٤٤) قرار رقم ١١ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (بطرس سكر/قبيلان عيسى الخوري وجبران طوق)، وأيضاً: قرار رقم ١٢ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠/١٢/٨ (طلال المرعبي/محمد يحيى) وأيضاً بالمعنى عينه: قرار رقم ١٥ تاريخ ١٥/٨/٢٠٠٠/١٢/٨ (قاسم عبد العزيز/جهد الصمد) حيث جاء: «وبما أنه مهما يكن من أمر فان عدم تصحيح القوائم الانتخابية لا يعتبر من قبيل المناورات او أعمال الغش المفسدة لصدقية الانتخاب، علماً بأنه لا يمكن التكهّن مسبقاً باتجاه اصوات الناخبين بالنسبة الى اللوائح الانتخابية المختلفة او بالنسبة الى كل مرشح.»

كما ان المجلس لا يرتب نتائج على المخالفات التي ترد في مرحلة اعلان النتائج وختم العملية الانتخابية اذا لم تكن تمس بصورة مباشرة بصحة الانتخاب وصدقته، فلا يؤسس عليها لابطال النيابة المطعون فيها.^{٤٥} وقد جاء في هذا الصدد:

«وبما أنه وفي معرض مراقبته لصدقية الانتخاب، لا يبطل المجلس الدستوري النيابة الا اذا ثبت ان مخالفات على درجة من الخطورة قد حصلت وأنه تولّد عنها تأثير حاسم في صحة الانتخاب.»^{٤٦}

الاتجاه الحديث الى التشدد لدى محكمة التمييز الفرنسية:

في المقابل، يتبين ان اجتهاد محكمة التمييز الفرنسية الحديث، في اطار الفصل في نزاع انتخابي مهني، ذهب الى نحو ابعد في تطبيق مبدأ صدقية الانتخابات. فاتجه الى التشدد في تطبيقه، بحيث اعتبرت المحكمة في قرار صدر عام ٢٠١٢ انه يجب الاعتداد بالمخالفات بمجرد وجودها من دون النظر في تأثير تلك المخالفات على نتيجة الانتخابات. فإنّ ثبوت تلك المخالفات يبرر وحده ابطال الانتخاب اذ تشكل مساساً بصدقية العملية الانتخابية وهو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الانتخابي (les principes généraux du droit électoral). وقد فسخت محكمة التمييز قرار قاضي الاساس الذي كان ردّ المراجعة على اعتبار أنه لم يتبين ان لتلك المخالفات تأثير في نتائج الانتخاب.^{٤٧}

ب) الاختصاص للنظر في أهلية المرشح للنيابة

اعتبر المجلس الدستوري في القرار رقم ٢٠٠٩/١٩ ان النظر في توفر شروط الترشيح التي تؤهل النائب المنتخب الى النيابة تدخل ضمن صلاحياته كقاضي انتخاب. وجاء هذا القرار في معرض النظر في مراجعة طعن تركز على عدم أهلية نائب منتخب للترشح لارتكابه جنحة شائنة (شهادة كاذبة). وكان أدلى هذا النائب بان الترشيح للانتخابات النيابية هو من الاعمال التمهيدية التي يعود الفصل فيها الى القضاء الاداري. وقد جاء في هذا القرار:

(٤٥) قرار رقم ٥ تاريخ ٤/١١/٢٠٠٢. (ميرنا المرّ/كبريال المرّ)

(٤٦) قرار رقم ١٠ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (نزار يونس/سايد عقل وبطرس حرب)

(٤٧) Cass. soc., 28 mars 2012, n°11-16.141, P+B

«وبما انه يقتضي التوقف عند ادلاء المستدعي، للتأكد من مدى صحته، لأن من شأن ذلك، وفي حال ثبوته، المس باهلية المرشح للنيابة، وبالشروط القانونية الواجب توافرها في المرشح، مما يوجب على المجلس الدستوري في هذه الحالة، بصفته قاضي انتخاب، ان ينظر في قانونية العملية الانتخابية والنتائج المترتبة عليها، وان يعلن عدم صحة نيابة النائب المنتخب، وبالتالي ان يبطل نيابته.»^{٤٨}

ج) مبدأ ثنائية المراجعة: حصر النزاع بين المرشح الطاعن والنائب المطعون في نيابته وعدم النظر في صحة العملية الانتخابية برمتها

لقد اعتمد المجلس الدستوري التفسير الحصري لصلاحيته لناحية عدم تجاوز مفاعيل قرار ابطال النيابة أطراف النزاع، حتى ولو تبين له من جراء التحقيقات انها قد تؤدي الى ابطال نيابة غير المطعون بصحة انتخابه، او الى ابطال الانتخابات في الدائرة برمتها. وهذا ما يترجم بمبدأ ثنائية المراجعة الذي يشكل مبدأ من المبادئ والقواعد الاساسية التي كرسها اجتهاد المجلس.

«وبما أنّ اختصاص المجلس الدستوري في النظر في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية انما يقتصر على رقابة صحة الانتخاب وصدقته *validité et sincérité*، وهو في ذلك يفصل في نزاع ناشئ بين مرشح طاعن ونائب مطعون في نيابته بالاستناد الى أسباب طعن وارده في المراجعة ووثائق ومستندات مرفقة بها، بحيث تكون لكل منازعة خصوصيتها وظروفها، مما يفسر الحرص على أن تكون هذه الاسباب مذكورة بدقة كافية، (...).»^{٤٩}

وأيضاً:

«وحيث ان صلاحية المجلس، وفقاً لقانون انشائه ونظامه الداخلي، تنحصر في تصحيح النتيجة بين الطاعن والمطعون بصحة نيابته او ابطال الانتخاب بين المرشحين المتنافسين، دون ان تتناول ابطال العملية الانتخابية برمتها.»^{٥٠}

«وبما ان لا عبرة للقول انه قد يتبين للمجلس ان الخاسر الحقيقي هو منافس لم يطعن بوجهه

(٤٨) قرار رقم ١٩ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (عجاج حداد/عصام صوايا)
(٤٩) قرار رقم ١٠ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (نزار يونس/سايد عقل وبطرس حرب)
(٥٠) قرار رقم ١٢ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (مخايل ضاهر/فوزي حبيش)

ذلك لأن أثر الخصومة لا يشمل قانوناً الا الافرقاء المائلين فيها وجرى التفاضل فيما بينهم في وقائع النزاع ومسائله فيشملهم الحكم وحدهم دون سواهم، ولا سيما ان اختصاص المجلس الدستوري كقاضي انتخاب لا يمتد الى ابطال عملية انتخابية برمتها.^{٥١}

وهنا تجدر الاشارة الى ان مبدأ الثنائية لا يتعارض مع احتمال فوز مرشح لم يكن أصلاً طرفاً في النزاع نتيجة لقرار الابطال. بالفعل، فاذا كان البطلان لا يطل سوى نيابة النائب المطعون في صحة نيابته، الا أنه يعود للمجلس ان يختار نتيجة لقرار الابطال هذا، اما اعادة الانتخاب في الدائرة عينها او فوز أحد المرشحين. مما قد يؤدي في الحالتين الى فوز مرشح غير مقدم الطعن، اي فوز شخص ثالث لم يكن طرفاً في النزاع. كما ان ثنائية المراجعة الانتخابية لا تعني أنها دعوى عادية تهدف الى حماية حقوق شخصية بين متخاصمين، بل ترمي الى الحماية القضائية للوضع القانوني بذاته بصرف النظر عما قد ينشأ عنها من آثار ومفاعيل شخصية.^{٥٢} وبالتالي، لقد ذهب اجتهاد المجلس الى اعلان عدم اختصاصه للنظر في طلبات اعادة التأمين وفي الطلبات الآيلة الى التعويض عن خسارة مادية او معنوية.^{٥٣}

(د) عدم النظر في النزاعات المتعلقة بالانتخابات النيابية اذا لم تقترن بطلب يرمي الى الطعن في صحة انتخاب نائب

يقرر المجلس الدستوري ردّ المراجعة الرامية الى اعادة جمع الاصوات وتصحيح النتيجة التي نالها المستدعي اذا لم تقترن بالطعن في صحة نيابة منافسه الفائز.^{٥٤}

(هـ) مبدأ عدم اختصاص المجلس الدستوري للنظر في الاعمال التمهيديّة للانتخابات

تشكل الأعمال التمهيديّة للعملية الانتخابية، والتي تشمل الاعمال المتعلقة بالمرحلة السابقة

٥١) قرار رقم ٨ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٨، (خالد ضاهر/جمال اسماعيل ومحمد يحيى)

٥٢) كما سبق وبيناه آنفاً في الفقرة ثانياً – (١): خصوصية المراجعة الدستورية

٥٣) القرار رقم ٦ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٨ (بطرس الدويهي/قيصر معوض) وأيضاً في المعنى عينه: القرار رقم ٩ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، (منعم عازار/انطوان حداد)

٥٤) قرار رقم ١٧ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، (طارق شهاب/لا أحد)

للانتخابات، مسألة مثيرة للجدل اذ تضاربت المواقف حول الاختصاص للنظر فيها بين اجتهاد المجلس الدستوري ومجلس شورى الدولة. وقد عرف اجتهاد مجلس شورى الدولة مرحلتين في ما يختص بالاعمال والاجراءات التمهيدية للعملية الانتخابية. فمنذ العام ١٩٩٤، ذهب اجتهاد مجلس الشورى الى اعلان عدم اختصاصه للنظر في الاعمال التمهيدية غير المنفصلة عن العملية الانتخابية، الا في حال وجود نص قانوني صريح يوليه صلاحية النظر في عمل تمهيدي معين. وقد ارتكز في ذلك على نظرية شمولية او توحيد الصلاحيات bloc de compétence التي تفسر بانّ الاعمال والاجراءات التمهيدية غير المنفصلة عن العملية الانتخابية تشكل مع هذه الاخيرة وحدة لا تتجزأ. فاعتبر نفسه بموجب هذه النظرية غير مختص للنظر في مرسوم دعوة الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، في قرار قبول الترشيح وفي طلبات اعلان فوز المرشح بالتزكية. ورمى بالطابة لناحية الاختصاص في ملعب المجلس الدستوري، معللاً عدم اختصاصه بوجود هيئة قضائية مختصة لبتّ قانونية دعوة الهيئات الناخبة للانتخابات النيابية. الا أنّ مجلس شورى الدولة عاد عن موقفه السلبي تجاه مرسوم دعوة الهيئة الناخبة، بحيث اعتبر في قرار حديث عام ٢٠١٣ أنه صالح للنظر بقانونية هذا المرسوم. وقد ارتكز لاعلان اختصاصه للنظر في بطلان المرسوم المطعون فيه، بوصفه المحكمة العادية للقضايا الإدارية، على اعتباره من الأعمال المنفصلة عن الأعمال الانتخابية التي تخرج عن صلاحية المجلس الدستوري بوصفه قاضي الانتخابات النيابية.^{٥٥}

أمّا لجهة المجلس الدستوري، فجاء موقفه متحفظاً بعض الشيء حيال الأعمال التمهيدية للعملية الانتخابية، اذ أنه أعلن بدوره مبدأ عدم اختصاصه للنظر فيها. فاعتبر ان النظر في تلك الاعمال يخرج مبدئياً عن اختصاص القضاء الدستوري كقضاء انتخاب، الا في حال كانت الأخطاء والثغرات التي شابتها مقصودة بنتيجة أعمال تزوير او غش من شأنها التأثير في نزاهة الانتخاب. وفي هذه الحالة الأخيرة فقط، قد ينظر المجلس في هذه الاعمال التمهيدية ويدقق بها ويبت في مدى تأثيرها على العملية الانتخابية ويبنى عليها النتائج المناسبة بشرط ان يثبت المستدعي حصول الغش او التزوير.

(٥٥) قرار مجلس شورى الدولة رقم ٧١٨ تاريخ ٢٠١٣/٨/٧ مراد/الدولة - غير منشور

وهنا تجدر الإشارة الى أنّ هذا الموقف الحذر للمجلس الدستوري تجاه الاعمال التمهيدية مرده الى أنّه لا يتلقّى الطعون بشأن الانتخابات الا بعد اجرائها وعلان النتائج، مما يضيّق حكماً صلاحياته للنظر فيها. فاختصاص المجلس هو اختصاص وظيفي compétence d'attribution (وليس اختصاص شامل كسائر المحاكم العليا) بمعنى ان صلاحياته محددة بأحكام الدستور وقانون انشائه، مما لا يسمح له بتعدي تلك الصلاحيات المنصوص عليها تحديداً وحصراً. وقد نصّ قانون انشاء المجلس الدستوري في المادة ٢٤ منه على أنّه «يتولى المجلس الدستوري الفصل في صحة نيابة نائب منتخب والنظر في النزاعات والطعون الناشئة عن انتخابات مجلس النواب وذلك بموجب طلب يقدمه المرشح الخاسر في الدائرة الانتخابية نفسها الى رئيس المجلس الدستوري في مهلة أقصاها ثلاثون يوم تلي اعلان نتائج الانتخاب اصولاً في دائرته تحت طائلة رد الطلب شكلاً». لذا، لا يستطيع المجلس ان ينظر في الاعمال التمهيدية للانتخابات الا بتاريخ لاحق لاجراء الانتخابات وفي معرض النظر في طعن مقدم بصحة انتخاب نائب. الا أنّه وبالرغم من هذا القيد لجهة صلاحياته، فقد نظر المجلس في معرض البتّ في الطعون الانتخابية في صحة لوائح الناخبين ونقل النفوس وتوافر شروط الترشيح في النائب المطعون في صحة انتخابه.

وقد جاء عن المجلس في هذا السياق في ما يتعلق بمخالفات شابت القوائم الانتخابية:

«من المسلّم به قانوناً واجتهاداً وفقها أنّ النظر في المنازعات المتعلقة بالاعمال التمهيدية للعملية الانتخابية، يخرج عن اختصاص القضاء الدستوري كقضاء انتخاب، الا في حال كانت تلك الاخطاء والثغرات في القيود مقصودة بنتيجة أعمال تزوير او غش من شأنها التأثير في نزاهة الانتخاب، فعندئذٍ، وعندئذٍ فقط، يمارس المجلس الدستوري اختصاصه وينظر في هذه الاعمال المخلة بالمرق الانتخابي والتي طالت تزويراً او غشاً القوائم الانتخابية وبيت بها، وبما أنّ المستدعي لم يثبت حصول اي تزوير او غش في اعداد القوائم الانتخابية، كما لم يثبت اصلاً تلك الاخطاء والثغرات التي اعتوت بادعائه تلك القوائم الا بايراد اسماء لاشخاص زعم أنّهم متوفون ومقترحون تبين لاحقاً بعد التدقيق فيها والاستحصال على افادة رسمية من الادارة المختصة بشأنها ان هؤلاء الاشخاص جميعهم من دون استثناء لم يقترحوا واما انهم لم تنفذ على خانة اي منهم اي واقعة وفاة،

وبما أنّه ومهما يكن من امر فان عدم تنقيح او عدم تصحيح القوائم الانتخابية لا يعتبر من قبيل أعمال التزوير او الغش المفسدة لصدقية الانتخاب، علماً بأنّه لا يمكن التكهّن مسبقاً باتجاه اصوات

الناخبين بالنسبة الى اللوائح الانتخابية المختلفة او بالنسبة الى كل مرشح شخصياً (...)^{٥٦}

وايضاً:

«وبما أنّ النصوص الواردة في الفصل الثالث حددت طريقة تنقيح وتصحيح القوائم الانتخابية وطرق المراجعة بشأنها وهي أعمال ادارية تخضع للأصول والمهل المحددة قانوناً. وبما أنه بتحديد هذه الأصول تخرج الرقابة على تنفيذها عن صلاحية المجلس الدستوري المحصورة بالأعمال الانتخابية دون الاجراءات الادارية الممهدة لها ومن بينها وضع وتنقيح وتصحيح القوائم الانتخابية، الا اذا حصلت تلك الاجراءات الخاصة بالقوائم بطريقة الغش المفسد للعملية الانتخابية على أن يحدد الطاعن في حال اسناده طعنه على هذا الغش، اسمااء الاشخاص الذين سجّلوا على القوائم الانتخابية بصورة غير قانونية او لم يشطبوا منها بالرغم من توافر اسباب قانونية الشطب».^{٥٧}

وفي سياق النظر في مسألة عدم تبلغ المستدعي جواب لجان القيد على طلبات القيد في القوائم الانتخابية المقدمة من مكاتب كتلته وشوائب أخرى متعلقة بالقوائم الانتخابية، اعتبر المجلس ان الامور المتعلقة بالاعمال التمهيدية للعملية الانتخابية، كالقيود الواردة في القوائم الانتخابية او طلبات القيد في هذه القوائم تخرج عن اختصاص المجلس الدستوري كقاضي انتخاب، «الا اذا كانت الثغرات والاطفاء مقصودة بنتيجة اعمال غش او تزوير من شأنها التأثير في نزاهة العملية الانتخابية».^{٥٨}

و) عدم الاختصاص للنظر في دستورية القانون الانتخابي في معرض البت في صحة انتخاب

لقد أكد المجلس الدستوري عدم اختصاصه للنظر في دستورية القانون الانتخابي في معرض

٥٦) قرار رقم ١٠ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (نزار يونس/بطرس حرب وسايدي عقل)، وفي المعنى عينه: القرار رقم ٢١ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (عدنان عرقجي / نهاد المشنوق)

٥٧) قرار رقم ١١ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (بطرس سكر/قبلان عيسى الخوري وجبران طوق)، وايضاً: قرار رقم ١٢ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (طلال المرعي/محمد يحيى)، وقرار رقم ١٣ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (رياض رحال/ كريم الراسي).

٥٨) قرار رقم ٢٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (الياس سكاف/نقولا فتوش)، وفي المعنى عينه: القرار رقم ٢٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (فؤاد الترك/طوني ابو خاطر)

بته في طعن انتخابي، عن طريق الدفع كمسألة اعتراضية، فاصلاً بين دوريه كقاضي انتخاب وكمراقب لدستورية القوانين، ومركزاً على نظرية حصانة القانون (Loi écran):

«وبما أنه لا يدخل في اختصاص المجلس الدستوري، كقاضي انتخاب، التطرق لدستورية قانون الانتخاب باعتبار ان هذا القانون الذي جرت على اساسه الانتخابات انما أصبح قانوناً محصناً
Loi écran،

وان الطعن بعدم دستورية القوانين يخضع لاصول ترعاه، منصوص عنها في المواد ١٨ وما يليها من القانون ١٩٩٣/٢٥٠ المعدل بالقانون ١٩٩٩/١٥٠ والمواد ٣٠ وما يليها من القانون ٢٠٠٠/٢٤٣، وهي تختلف عن الاصول المتبعة في الطعون والنزاعات الناشئة عن الانتخابات النيابية، والتي لا يمكن معها القول بإمكانية سلوك اية رقابة غير مباشرة بهذا الخصوص، علماً بأن المادة ٢١ ذاتها من قانون انشاء المجلس الدستوري نصّت على اعتبار النص التشريعي مقبولاً حتى في حال لم يصدر المجلس قراره بشأن دستوريته ضمن المهلة المحددة في الفقرة الاولى منها.^{٥٩}

٢) المبادئ والمعايير المعتمدة لقبول الطعن

سوف نتناول تباعاً اجتهاد المجلس في ما يتعلق بالدفع الشككية (أ) والدفع بعدم القبول (ب) ومهل الطعن (ج).

أ) الدفع الشككية: القواعد الشككية للطلب والمستندات التي ترافقه

لقد اتبع المجلس في اجتهاد مستقر نهجاً يرمي الى تبسيط الشروط الشككية الواجب توافرها في طلب المراجعة كما والتساهل في شكليات المستندات المرفقة به.

- في عدم توجيه الطعن لقرار إعلان النتائج الصادر عن وزارة الداخلية وبالتالي عدم ضرورة ابرازه

«وحيث ان ما ادلى به المستدعي ضده من اسباب قد جاء في غير محلّه، لأن الطعن لا يوجّه

(٥٩) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٨ (سمير فرنجية/جان عبید)، قرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٨ (مخايل الدبس/يوسف الملوّف)، قرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ (رشيد الضاهر/هادي حبيش)، والقرار رقم ٢١ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ (عدنان عرقجي/نهاد المشنوق)

ضد قرار، ونتائج الانتخاب تعلن، وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من قانون الانتخاب، من قبل لجنة (القيد) العليا، والمادة ٢٤ وما يليها من القانون ٩٣/٢٥٠، والمادة ٣٨ من القانون ٩٦/٥١٦، لا تتّص على ابراز اي مستند معيّن من هذا النوع، والمادة ١٦ من القانون ٩٣/٢٥٠ تتص على اعفاء المراجعات المقدمة الى المجلس الدستوري وسائر الاستدعاءات والمستندات المتعلقة بها من الرسوم.»^{٦٠}

- في قبول طلب الطعن المقدم الى المجلس وليس الى رئيسته
اعتبر المجلس الدستوري في قرارات عدّة انه لا أثر لتقديم الطعن أمام المجلس وليس الى رئيس المجلس كما توجبه المادة ٢٤ من القانون ٩٣/٢٥٠.^{٦١}

- في شروط قبول الوكالة المرفقة باستدعاء المراجعة
وفي السياق عينه الأيل الى التساهل في شكليات المراجعة المقدمة في الطعون الانتخابية، اعتبر المجلس ان وكالة المحامي المائل عن احد الافرقاء معفية من الرسوم:
«وبما أنّ الوكالة باعتبارها سنداً، تكون اذاً معفية من الرسوم كغيرها من المستندات المشمولة بهذا الاعفاء بمقتضى المادة ١٦ من قانون انشاء المجلس الدستوري.»^{٦٢}

كما ان المجلس لم يتوقف عند النص الحر في للوكالة، بل قرر الاخذ بالارادة الحقيقية للموكل في ضوء ظرف التوكيل لقبولها:

«وبما أنّه للفصل في هذه المسألة يقتضي الأخذ بالارادة الحقيقية للموكل في ضوء ظروف التوكيل، وعدم التوقف عند النص الحر في للوكالة (م.٣٦٦ موجبات وعقود). (...) مما يفيد ان ارادة الموكل قد اتجهت الى اعطاء الوكيل صلاحية تقديم الطعن ومتابعته وليس فقط متابعته.»

واعتبر انه ليس من الضروري ذكر اسم المطعون بصحة نيابته في الوكالة، «اذا اتجهت نية المستدعي الواضحة الى تكليف الوكيل بالطعن في صحة هذا الانتخاب عند تنظيم الوكالة.»^{٦٣}

٦٠ قرار رقم ١٠ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (محمد يحيى وجمال اسماعيل/خالد ضاهر).

٦١ قرار رقم ١٨ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (انطوان غنطوس/ ايلي الفرزلي)، قرار رقم ٧ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (بيار دكاش/عبدالله فرحات)، قرار رقم ١٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (وليد شويري/الياس السكاف ونقولا فتوش)

٦٢ قرار رقم ٢٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (فؤاد الترك/طوني ابو خاطر)

٦٣ القرار رقم ٢٧/٢٠٠٩، (المذكور آنفاً)

كما قرر المجلس أنّ عدم حصول المحامي على الترخيص من قبل نقيب المحامين قبل قبوله الوكالة لتقديم الطعن ضد زميل له، وان كان يؤلف مخالفة مسلكية تخل بقواعد السلوك المهني يترتب عليها اجراءات تأديبية، انما هذه المخالفة لا علاقة لها بالاصول الاجرائية امام المجلس ولا تقضي بالتالي الى بطلان الطعن.^{٦٤}

- امكانية ضم مراجعتي طعن للتلازم

قد يقرر المجلس ضم مراجعتين للتلازم في ما بينهما، وهذا ما فعله في عدد من الطعون المقدمة اليه.^{٦٥}

- عدم ضرورة ارفاق التصريح بالترشح باستدعاء الطعن

اعتبر المجلس أنّه لا يتوجب ارفاق التصريح بالترشح باستدعاء الطعن من اجل اثبات صفة المستدعي.^{٦٦}

- التشدد في شروط التنازل عن حق الطعن

في المقابل، يتشدد المجلس في الشروط التي يجب توفرها في التنازل عن حق الطعن في الانتخاب، فاعتبر انه يفترض بالتنازل أن يكون صريحاً وأكيداً لا لبس فيه وان يصدر بشكل مباشر عن صاحب الحق المتنازل عنه:

«وبما ان التنازل مسبقاً عن حق الطعن يجب ان يكون صريحاً لا يترك مجالاً لاي تأويل ولا يؤخذ بالاستنتاج ولا يقدر تقديراً بل يجب ان يثبت بصورة أكيدة لا لبس فيها او ابهام، وان ينجم عن عمل لا يمكن ان يفسر الا بنية التنازل، (...)»

وبما أنّه يضاف الى ذلك، وبصورة أكثر استطراداً، ان اي تنازل يجب ان يصدر مباشرة وصراحة عن صاحب الحق المتنازل عنه، وهذا ما لم يحصل، او عن وكيله الحائز على توكيل خاص يجيز له صراحة التنازل عن الحق، هذا التوكيل غير الثابت في المراجعة، وبالتالي لا يعتد به، (...)»^{٦٧}

٦٤) القرار رقم ١٨ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (وليد شويري/ الياس السكاف وبقولا فتوش)، القرار رقم ٢٢ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (غسان الاشقر/سامي الجميل)

٦٥) قرار رقم ١٩ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (شوقي الفخري وسمير شمعون/نادر سكر)

٦٦) قرار رقم ١٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (رشيد الضاهر/هادي حبيش)

٦٧) قرار رقم ٥ تاريخ ٤/١١/٢٠٠٢، (ميرنا المرّ/كبريال المرّ)

ب) الدفع بعدم القبول

نتناول هنا تباعاً صفة وأهلية كل من الطاعن (i) والمطعون في صحة انتخابه (ii)، وطلب التنحي والردّ (iii).

1. صفة وأهلية الطاعن

- عدم ضرورة توفر صفة الخاسر الاوّل عند الطاعن:

اعتبر المجلس الدستوري أنّ المرشح الخاسر يمكنه الطعن بنتيجة الانتخاب أيّاً كانت مرتبته في ترتيب مجموع الاصوات التي نالها المرشحون، مرتكزاً على نص المادة ٢٤ من قانون انشاء المجلس الدستوري، ومفسراً اياها بأنها «تحدثت عن تقديم الطعن من المرشح الخاسر بدون تحديد مرتبته في مجموع الاصوات التي نالها كل من المرشحين في الدائرة الانتخابية».^{٦٨}

وقد جاء بهذا الصدد عن المجلس:

«وحيث أنّ مقدّم الطعن، وان جاء في المرتبة الرابعة في ترتيب مجموع الاصوات التي نالها كل من المرشحين الاربعة، الا ان له، مبدئياً، الصفة القانونية التي تؤهله لتقديم هذا الطعن، ايا كانت مرتبته، بوصفه أحد المنافسين من الطائفة ذاتها والدائرة الانتخابية ذاتها اللتين ينتمي اليهما المطعون في صحّة نيابته، النائب المعلن فوزه، السيّد باسم السبع».^{٦٩}

- فقدان الاهلية للترشيح لدى المرشح الخاسر لا يفقده الصفة والمصلحة للطعن:

قرر المجلس في قضية ميرنا المر/كبريال المر المذكورة آنفاً، أنّ فقدان الاهلية للترشيح لدى المرشح الخاسر لا يفقده الصفة والمصلحة للطعن في صحة نيابة النائب الفائز المنافس:

«وبما ان مستدعية الطعن هي المرشحة الخاسرة فلها اذن صفة ومصلحة شخصية مباشرة تتحدان قانوناً وتتساندان لتقديم الطعن، (...)»

وبما انه لا يرد على ما تقدم بان المستدعية لم تكن تتوافر فيها الشروط القانونية التي تؤهلها

٦٨) قرار رقم ١٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (رشيد الضاهر/هادي حبيش)

٦٩) قرار رقم ٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (رياض رعد/باسم السبع)، وفي المعنى عينه: القرار رقم ١١ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (مصطفى عجم/عمر مسقاوي) والقرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (انطونيوس سعد واميل

شهادة/ابراهيم دده يان)

للنيابة مما يفقدها حق الترشح بحجة انها رئيسة بلدية بتغرين ورئيسة اتحاد بلديات المتن الشمالي، وذلك لأن المادة ٢١ من قانون انشاء المجلس الدستوري نصت على ان يبحث المجلس مسألة توافر الشروط القانونية المؤهلة للنيابة في حال الغاء النتيجة بالنسبة الى المرشح المطعون في نيابته وابطال نيابته وبالتالي تصحيح هذه النتيجة واعلان فوز المرشح الحائز على الاغلبية وعلى الشروط التي تؤوله للنيابة، مما يفيد صراحة ان أهلية المرشح للنيابة انما يتم التحقق من توافرها في حالة اعلان المجلس فوز هذا المرشح بالنيابة المتنازع عليها تمهيداً لهذا الاعلان، (...)^{٧٠}

- عدم فقدان الصفة والمصلحة للطعن من جراء استرداد التأمين:

واعتبر المجلس أنّ استرداد التأمين لا يعتبر رضوخاً للنتائج والتسليم بها، ينتج عنه فقدان الصفة والمصلحة للطعن:

«وبما أنّ نيّة الرضوخ او التنازل لا تستتج استنتاجاً ولا تستفاد الا من افعال تكون معاكسة مباشرة للحق موضوع الرضوخ.
وبما ان استرداد التأمين من قبل المرشح الخاسر لا يمكن اعتباره رضوخاً منه للنتائج وتسليماً بها.

وبما ان المادة ٤٦ من النظام الداخلي للمجلس الدستوري، معطوفة على المادة ٢٥ من قانون انشائه، لم تشترط لقبول الطعن عدم استرداد الخاسر للتأمين، اضافة الى ان الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الانتخاب قد اجازت له استرداد هذا التأمين بعد اعلان النتائج (...)^{٧١}.

ii. صفة وأهلية المطعون في صحة نيابته

- في قبول الطعن في صحة نيابة نائبين:

لقد اعتبر المجلس أنه يجوز الطعن في صحة انتخاب نائبين متنافسين، وقد عللّ موقفه هذا كالآتي:

«وبما أنّ دفعاً من هذا النوع ينطبق عليه وصف الدفع بعدم القبول fin de non recevoir لأنه

(٧٠) قرار رقم ٥ تاريخ ٤/١١/٢٠٠٢، (ميرنا المرّ/كبريال المرّ)
(٧١) قرار رقم ١٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (وليد شويري/الياس السكاف ونقولا فتوش)

مبني على انتفاء الحق في الادعاء بمفهوم المادة ٢٦ المعدلة من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي تنص أيضاً: «يعتبر من دفع عدم القبول الدفع بانتفاء الصفة او المصلحة»، وهي المادة التي يجوز العطف عليها عملاً بالمادة ٦ من القانون ذاته لخلو قانون المجلس الدستوري من نص خاص يرفع هذا النوع من الدفع.

وبما أنه لا يستقيم القول بأن القانون تكلم بصيغة المفرد عن طلب يقدمه المرشح الخاسر بوجه نائب منتخب أعلن فوزه لأن هذا الأمر لا يعدو كونه اصطلاحاً درج عليه المشتري في القوانين عامة أكان ثمة مدع واحد او مدعى عليه واحد او أكثر.

وبما ان لا صحة للقول ان المادة ٤٦ من القانون الرقم ٢٤٣/٢٠٠٠ توجب حصر الطعن بالنائب المنتخب الذي نال العدد من الاصوات الاقرب الى العدد الذي ناله المرشح الخاسر ذلك لأن المادة ٤٦ المذكورة قد جاءت على اطلاقها فاجازت تقديم الطعن لاي مرشح منافس، على غير ما كانت عليه صياغة المادة ٣٨ من القانون الرقم ٩٦/٥١٦ الملغى بالقانون ٢٤٣/٢٠٠٠، علماً بأن اجتهاد المجلس الدستوري حتى بظل المادة ٣٨ كان أقر جواز الطعن من اي طاعن ايا كانت مرتبته».^{٧٢}

وأيضاً:

«وبما أن هذه المبادئ تتلاقى ومقتضيات الانصاف والعدالة لأنه قد يحصل تقارب قوي في عدد الاصوات بين المرشح الخاسر مقدّم الطعن من جهة ونائبين منتخبين من جهة ثانية، الأمر الذي يوجب الرجوع الى المحاضر الرسمية الموجودة لدى وزارة الداخلية والتي قد يجهلها الطاعن، فلا يعقل ردّ طعنه شكلاً لسبب خارج عن ارادته او مجهول منه، ولا سيما اذا تبين من مراجعة المحاضر الرسمية والوقوف على ارقامها الصحيحة أنّ الخاسر الحقيقي الحائز على عدد من الأصوات دون عدد اصوات الطاعن ليس هو المنافس الذي سبقه مسجلاً نسبة أعلى من الاصوات، وبما أنه لا يصح التديل بأنّ الطعن بوجه نائبين منتخبين يعطلّ حق المجلس باحلال مرشح خاسر محل نائب فائز او باعادة الانتخاب، لأنه سواء ارتكز الطعن على سبب فرق الاصوات او على سبب حصول مخالفات جوهرية في العملية الانتخابية، فانه يبقى للمجلس ان يخرج من دائرة الطعن النائب الذي نال عدداً من الاصوات يؤهله للفوز دون منازعة، كما يبقى له في حال تحققة من وجود مخالفات جوهرية، بأن يقضي بابطال الانتخاب، فيعاد الانتخاب على مقعد واحد وفقاً للاصول، وذلك انطلاقاً من ظروف كل قضية وخصوصيتها واعمالاً لسلطته الواسعة

(٧٢) قرار رقم ٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (خالد الظاهر/جمال اسماعيل ومحمد يحيى)

في تقدير الوقائع والادلة ووسائل الاثبات كافة، وبما أنّ لا عبرة للقول أنّه قد يتبين للمجلس ان الخاسر الحقيقي هو منافس لم يطعن بوجهه ذلك لأن أثر الخصومة لا يشمل قانوناً الا الفرقاء المائلين فيها وجرى التنازل فيما بينهم في وقائع النزاع ومسائله فيشملهم الحكم وحدهم دون سواهم، ولا سيما ان اختصاص المجلس الدستوري كقاضي انتخاب لا يمتد الى ابطال العملية الانتخابية برمتها.»^{٧٣}

- عدم قبول الطعن بوجه المطلوب ادخاله الخاسر:

وعلى العكس، لقد قرر المجلس أنّ مراجعة الطعن لا يجوز تقديمها من مرشح خاسر بوجه مطلوب ادخاله خاسر، اذ انها تقدّم فقط بوجه النائب المعلن فوزه، مرتكزاً بذلك على خصوصية كل مراجعة وثائقتها بين الطاعن والمطعون ضده.^{٧٤}

iii. عدم قبول طلب التنحي او الردّ لدى المجلس الدستوري

لقد أرسى المجلس في القرار رقم ٤ تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٢ مبدأ عدم جواز التنحي او الرد لدى المجلس الدستوري كما تم بيانه آنفاً.^{٧٥}

ج) في المهل الاجرائية

- تطبيق القانون العام في احتساب المهل وفي الدفع بعدم القبول:

لقد اعتمد المجلس الدستوري قواعد القانون العام التي ترعى عملية سريان المهل والتي تستوجب عدم ادخال اليوم الذي تعلن فيه نتائج الانتخاب في احتساب المهلة.^{٧٦}

(٧٣) قرار رقم ١٠ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (نزار يونس/بطرس حرب وسايّد عقل)، في المعنى عينه: القرار رقم ١١ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (بطرس سكر/قبيلان عيسى الخوري وجبران طوق)، القرار رقم ١٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (وليد شويبري/البياس السكاف ونقولا فتوش)

(٧٤) قرار رقم ١٣ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩. (ماجد ابي المم/سليم سلهب) والقرار رقم ٣٠ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩. (اميل كنعان/ابراهيم كنعان ونبيّل نقولا وسليم سلهب).

(٧٥) يراجع بهذا الصدد التعليق على هذا القرار الأيل الى ردّ قبول طلب التنحي المقدم من عضو المجلس الدستوري سليم جريصاتي والوارد في الفصل الأول الفقرة (أ) من القسم الثاني.

(٧٦) قرار رقم ٧ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (هنري صفيير/كميل زياده)

- في شروط وتاريخ بدء سريان مهلة الطعن:

لقد أكد المجلس الدستوري في قراره رقم ٢٠٠٢/٥ الصادر في الطعن في صحة انتخاب النائب كابريلال المرّ، ان وزارة الداخلية هي المرجع الصالح لاعلان النتيجة الرسمية للانتخاب عملاً بأحكام قانون الانتخاب الساري المفعول. كما حدد الشروط التي يجب ان يقترن بها هذا الاعلان من اجل الاعتداد به، بحيث يجب ان يكون «مكتملاً وصحيحاً وغير مشوب بأي لبس ومتسماً بالدقة والوضوح النافين للتأويل». وقد جاء في هذا القرار:

«وبما أنه يتضح من هذه النصوص، وبخاصة المادة ٦٠ فقرة ٢ اعلاه، ان الجهة التي تتولى اعلان النتائج النهائية بصورة رسمية هي وزارة الداخلية والبلديات المشرفة على المرفق الانتخابي، ويتم لها ذلك بالاعلان الرسمي عن تلك النتائج ويتوجه كتاب فوراً من قبل وزير الداخلية والبلديات الى رئيس مجلس النواب بهذا الخصوص، (...)

وفي كل حال بما ان اعلان النتيجة النهائية للانتخاب يجب ان يكون مكتملاً وصحيحاً وغير مشوب بأي لبس ومتسماً بالدقة والوضوح النافين للتأويل تحت طائلة عدم الاعتداد به تأسيساً على المبدأ المسلم به فقهاً واجتهاداً ان لا بدء لسريان اي مهلة في المراجعات القضائية الا اذا كان التبليغ او الاعلان جرى بصورة صحيحة (...).»^{٧٧}

- عدم قبول السبب الجديد بعد انقضاء مهلة الطعن الا اذا تعلق بالانتظام العام:

لقد حصر المجلس النظر في الاسباب القانونية المقدمة من الطاعن دون سواها باستثناء الاسباب المتعلقة بالانتظام العام. كما انه قرر عدم قبول السبب الجديد المقدم من المستدعي بعد انقضاء مهلة الطعن الا اذا تعلق بالانتظام العام:

«وبما أنه من المعتمد في الاجتهاد الدستوري الفرنسي، وقد جاور المجلس الدستوري هذا الحل، أن كل سبب جديد يدلى به بعد انقضاء مهلة تقديم مراجعة طعن بصحة نيابة يرد شكلاً، الا اذا كان متعلقاً بالانتظام العام، او اذا قصد من ورائه ايضاح سبب سبق للمستدعي ان ادلى به في مراجعة طعنه.»^{٧٨}

(٧٧) قرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤، (ميرنا المرّ/كبريال المرّ)

(٧٨) قرار رقم ١٠ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٨، (نزار يونس/بطرس حرب وسعيد عقل)

- عدم جواز التدخل او طلب الادخال بعد انصرام المهلة:

«وحيث بمعزل عما تقدّم، عندما يضع المجلس يده على الدعوى بعد تشكيل الخصومة، تكون له الصلاحيات الكاملة في التحقيق في الطعن، توصلًا الى الحقيقة، ويعود له وحده حق الادخال بعد انصرام مهل المراجعة اذا استدعت وجهة الحق هذا التدبير، مع مراعاة أحكام المادة ٢٧ من قانون ٢٥٠/٩٣».^{٧٩}

وأيضاً:

«وبما ان القانون لم ينص على وجوب ادخال وزير الداخلية او اي مرجع آخر في الطعن، فيرد الطلب الوارد في هذا الشأن من قبل الطاعن».^{٨٠}

(٣) المبادئ والمعايير المتعلقة بالاثبات واجراءات التحقيق

يتمتع المجلس الدستوري بصلاحيات استقصائية توليه سلطة واسعة في التحقيق. ولا ينطلق في ممارسة هذه الصلاحيات الا اذا اتصفت ادعاءات المستدعي بالدقة والجدية، اذ على هذا الاخير ان يثبت أقواله وادعاءاته او على الأقل ان يؤيدها بالبينة او بدء البينة. فلا يعتد المجلس مثلاً بالعموميات والشائعات والاخبار المتناقلة عبر الصحف ولا يتوقف عند الاتهامات ذات الطابع العام. كما يلاحظ ان المجلس لا يعير الشهادات الخطية الاهمية ويهملها بشكل عام. وهذا ما يتجلّى من مجمل القرارات الصادرة في النزاعات الانتخابية التي نظر فيها وأخرها تلك العائدة الى دورة ٢٠٠٩، حيث يتبين ان المجلس تشدد في القاء عبء الاثبات على عاتق المستدعي في مجالات واسعة ومختلفة، كالرشوة وشراء الاصوات وخرق سقف الانفاق الانتخابي، هذه الخروقات التي تناولها قانون الانتخاب رقم ٢٥٠٨/٢٥ باسهاب ورتّب عليها عقوبات جمّة. علماً أن بعضاً من هذه المخالفات الانتخابية تقع تحت طائلة قانون العقوبات.^{٨١} وتجدر الاشارة الى ان اتجاه المجلس بعدم التشدد حيال هذه المخالفات قد لاقى انتقادات عديدة. كما أن المجلس اعتمد مبدأ المسؤولية الشخصية للمرشح المطعون في صحة نيابته واثبات الصلة السببية المباشرة بين الفعل المشكوك منه والمستدعي ضده. وتوجه الى التشدد بالقاء عبء الاثبات بشكل أوسع على المستدعي

(٧٩) قرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (سعد وشحاده/دده يان)

(٨٠) القرار رقم ٦ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (بطرس الدويهي/قيصر معوض)

(٨١) المواد ٣٢٩ الى ٣٣٤ العائدة للتدعي على الحقوق والواجبات المدنية

عندما يكون فارق الاصوات كبيراً، وأوجب على هذا الاخير ان يثبت ان المخالفة أثرت على النتيجة. وهذا ما سنتناوله تباعاً في ما يلي:

أ) وجوب الاثبات او اقتران الطعن بالبينة او بدء البينة

لقد ثبت المجلس الدستوري في عدد وفير من القرارات موقفه بأنه على الطاعن تقديم الاثبات على صحة ما يدّعيه، او على الأقل وجوب اقتران الطعن بالبينة او بدء البينة، كي يتسم الطعن بالجدية:

«وحيث أنه، وان كان المجلس الدستوري يتمتع في الطعون الانتخابية بصلاحيه التحقيق، وكانت اصول المحاكمات المتبعة لديه هي اصول استقصائية توليه سلطة واسعة في التحقيق، فإن ذلك لا يخلّ بالقاعدة العامة التي تلقي على عاتق المدعي، مبدئياً، عبء اثبات ما يدعيه، او على الاقل تقديم بيّنة او بداية بيّنة او ما يدل على تقدمه باعتراض على المخالفات التي يدعيها الى رئاسة قلم الاقتراع او الى لجنة القيد.

وحيث ان المجلس لا يسعه الاعتداد بالادعاءات والاقوال التي يدلي بها المتنازعون اذا لم تتصف بالدقة الكافية، ولا يسعه التوقف عند الاتهامات ذات الطابع العام او غير المؤيدة ببينة او بدء بيّنة».^{٨٢}

وأيضاً:

«وحيث أنّ المستدعي لم يتقدم، بالنسبة الى بقية المخالفات التي أثارها، بأي اثبات او بدء بيّنة من شأنها تمكين هذا المجلس من الانطلاق في ممارسة حقه في التحقيق الكفيل بمساعدته على التأكد من هذه الوقائع والتثبت منها».^{٨٣}

«وبما ان اجتهاد المجلس الدستوري مستمر على اعتبار أنّ على الطاعن تقديم الاثبات على صحة ما يدّعيه حتى يتمكن المجلس من اتخاذ الاجراءات اللازمة للتثبت من صحّة ما يدلي به من وقائع ويبرز من مستندات في حال اتصافها بالجدية وبعلاقتها المباشرة بالعملية الانتخابية،

(٨٢) قرار رقم ٣ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (ناظم الخوري/اميل نوفل)، وأيضاً: القرار رقم ١٩ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (روبير غانم/هنري شديد)، القرار رقم ١٥ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (قاسم عبد العزيز/جهاد الصمد)، والقرار رقم ١٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (وليد شويري/الياس السكاف وبقولا فتوش)

(٨٣) قرار رقم ٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (علي عمّار/صلاح الحركة)، وأيضاً: قرار رقم ١٢ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (طلال المرعبي/محمّد يحيى)، وقرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)

ولا يعود للمجلس القيام بالتحقيق بمجرد حصول الطعن، كما يترتب على الطاعن تقديم الاثبات على أن ما يدلي به من مخالفات او وقائع أثرت سببياً في نتيجة انتخاب منافسه.»^{٨٤}

ب) عدم الأخذ بالعموميات وبالاقوال غير المتصفة بالدقة او المكتنفة بالغموض والابهام وعدم الاعتداد بأقوال الصحف

أوجب المجلس الدستوري ان تتصف اسباب الطعن الواردة في المراجعة بالدقة والجدية، وان تركز على مستندات ووثائق مرفقة بها والى ادلة وبيانات «من شأنها اضاء المنطق والجدية والدقة على ادعاء الطاعن».^{٨٥} لذا لا يأخذ المجلس بهذه الاسباب اذا كانت من «العموميات» التي تتسم بالتحليل السياسي او كأن تركز مثلاً على الاخبار المتناقلة في الصحف. وقد عبّر المجلس عن موقفه هذا في قرارات عدة:

«لأن المجلس الدستوري لا يُقيد بالأقوال التي لا تتصف بالدقة او التي تكون ذات طابع عام او التي يكتنفها الغموض والابهام.

وبما ان التدرّع بتقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والوارد فيه أن دائرة الشمال الاولى شهدت عملية واسعة لشراء الاصوات والضمان، لا ينهض دليلاً كافياً حرياً بالقبول لأن تقاريراً كهذه غير رسمية لا يمكن الاعتداد بها خصوصاً عندما تكون مجردة من الاثبات الدقيق الذي يصلح امام القضاء، او عندما تكون ذات طابع عام واردة بصيغة التعميم والابهام.»^{٨٦}

وأيضاً:

«وحيث ان أقوال المستدعي المتعلقة بتقديم خدمات من ميزانيات الوزارات، وتوزيع أموال على المؤسسات الاجتماعية والدينية، وتلزييم تمديدات كهربائية ومائية لمفاتيح انتخابية، وسرقة ختم دائرة النفوس واخراجات القيد، وتزوير محاضر الفرز، او استبدالها بغيرها، واقتراع المتوفين والغائبين (...) بقيت أقوالاً مجردة لم يثبتها اي دليل، ولم يقترن بأي اعتراض مدوّن، عدا عن أنه لم يثبت أثرها في نتيجة الانتخاب.»^{٨٧}

(٨٤) قرار رقم ٦ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (بطرس الدويهي/قيصر معوض)
(٨٥) قرار رقم ١٧ تاريخ ١١/٢٥/٢٠٠٩، (رشيد الزاهر/هادي حبيش)
(٨٦) قرار رقم ١٥ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (قاسم عبد العزيز/جهاد الصمد)
(٨٧) قرار رقم ٨ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (عارف الاعور/ايمن شقير)

«وبما أنه في مجال الاثبات المقبول قضائياً، لا يمكن الاعتماد بما تنشره الصحف وبما قد يرد في البيانات الواردة بطريق التعميم وتعوزها الدقة كما يعوزها الدليل الدقيق.»^{٨٨}

ج) أهمية اتخاذ إجراءات قانونية مسبقة ازاء المخالفات في اضاء الجدية والدقة على الطعن

ان اجتهاد المجلس الدستوري سار بشكل عمومي على عدم الأخذ بالمخالفات او الافعال المشكو منها في حال لم يكن الطاعن اتخذ اجراءات قانونية مسبقة بشأنها امام المراجع القضائية او الادارية المختصة، كأن يكون تقدم مثلاً بشكوى او تحفظ او تدوين او اعتراض. وقد جاء في هذا الصدد:

«فان ذلك لا يخل بالقاعدة العامة التي تلقي على عاتق المدعي مبدئياً عبء اثبات مدعاه، او على الاقل تقديم بيّنة او بدء بينة من شأنها اضاء المنطق والجدية والدقة على ادعائه وتمكين المجلس من الانطلاق في ممارسة سلطة التحقيق الكفيل بتكوين اقتناعه لجهة تأكده من الوقائع والتثبت منها، كأن يثبت مثلاً مستدعي الطعن بأنه تقدم من رئاسة قلم الاقتراع او من لجنة القيد باعتراض على المخالفات التي ينسبها الى العملية الانتخابية داخل قلم الاقتراع او خارجه، او انه تقدم من المراجع القضائية المختصة بشكوى جزائية بمواد الرشوة او القدح والذم او ما شابه مما يدعيه من ضغوط على الضمائر والارادات والمرشحين، وبشكل عام ان يكون قد اتخذ الاجراءات القانونية ازاء المخالفات التي يدعي انها حصلت انتقاصاً من حقوقه او انتهاكاً لها، سيما حقه بالانتخاب النزيه، (...)»^{٨٩}

وأيضاً:

«وبما أن الامر يختلف فيما اذا كان الناخب قد استحصل على قرار من المرجع الصالح يقضي بتسجيله على قائمة الناخبين ولم يحصل ذلك، فإن المادة ٤٨ من قانون الانتخاب اجازت له التقدم من صندوق الاقتراع بالاستناد لهذا القرار فاذا رفض طلبه اقتضى تسجيل ذلك في محضر الاقتراع، عندها ينظر المجلس الدستوري فيما اذا كان من شأن هذه المخالفة التأثير في النتيجة النهائية المعلنة فيتخذ القرار المناسب بشأنها.»^{٩٠}

٨٨) قرار رقم ١٦ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠ (سمير فرنجية/جان عبيد)، وأيضاً القرار رقم ١٩ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠ (شوقي الفخري وسمير شمعون/نادر سكر)

٨٩) قرار رقم ١٠ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (نزار يونس/بطرس حرب وسعيد عقل)

٩٠) قرار رقم ١٣ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (رياض رحال/كريم الراسي)، وأيضاً: قرار رقم ١٥ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (قاسم عبد العزيز/جهاد الصمد)

«وبما ان المستدعي اكتفى في ما يدعيه بالعموميات دون تقديم اي دليل على ثبوت المخالفات المشكوك منها، ولم يتقدم بأي شكوى ضد راي او مرتشٍ ولم يجر اي اعتراض او تحفظ على ارقام الاقتراع او لدى لجان القيد (...) مما يجرد مراجعته من الجدية والدقة والدليل ويجعلها غير مقبولة، ويصبح المجلس غير ملزم بالقيام بالتحقيقات على اساس اقوال مجردة ووقائع غير جدية، (...)»^{٩١}

«(...) الا أنه لم يتقدم بأي دليل مثبت لهذا الأمر بل يتبين من اقواله في معرض استجوابه امام المقررين انه لم يتقدم بشكوى لدى هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية، الامر الذي كان متاحاً له، (...)»^{٩٢}

كما ان المجلس يعتبر انه لا يؤخذ بادعاءات الطاعن بخصوص التحريض الطائفي والتخوين والتخويف والتشهير والتجريح واختلاق الوقائع اذا لم يرد عليها الطاعن ولم يدحض مضمونها عبر وسائل الاعلام المتاحة «وكان له متسع من الوقت للتصدي له عن طريق وسائل الاعلام».^{٩٣}

د) مبدأ المسؤولية الشخصية للمرشح المطعون بنيابته والصلة السببية المباشرة

اعتمد المجلس في قراراته مبدأ المسؤولية الشخصية وفرض توافر العلاقة السببية بين المخالفات والافعال المشكوك منها من جهة والنتيجة التي نالها الطاعن الخاسر من جهة أخرى. وقد تشدد المجلس في تطبيق هذه الشروط، خاصة لناحية الصلة السببية والتأثير المباشر على النتيجة. فاعتبر مثلاً ان مجرد انتماء المرشح الى لائحة نيابية لا يحمله مسؤولية عن تصرفات او تجاوزات او مخالفات زملائه في اللائحة، اذا لم تكن هناك علاقة سببية مباشرة بينه وبين تلك التصرفات او التجاوزات او المخالفات.^{٩٤} كما أوجب المجلس في قضية غسان الأشقر/سامي الجميل،^{٩٥} بأن يبين الطاعن على علاقة المطعون ضده سامي الجميل بقضية الأب عكاري (الذي كان تم الاعتماد عليه عشية الانتخاب فتقدم

(٩١) قرار رقم ١٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (مخايل الضاهر/فوزي حبيش)

(٩٢) القرار رقم ١٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (رشيد الضاهر/هادي حبيش)

(٩٣) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)، وبذات المعنى: قرار رقم ٢٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (الياس سكاف/نقولا فتوش)

(٩٤) قرار رقم ٢٠ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (الياس مخيبر/غسان مخيبر)

(٩٥) قرار رقم ٢٢ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (غسان الاشقر/سامي الجميل)

بشكوى بهذا الخصوص على النائب ميشال المرّ الذي كان ينتمي الى اللائحة عينها).
معتبراً ان «خصوصية كل مراجعة تحول دون الاستناد الى وقائع معزوة الى زملاء للمطعون
بصحة نيابته في اللائحة الانتخابية دون مساهمة منه، وكذلك وجوب أن يكون لتلك الوقائع
أثر مباشر حاسم على نجاح المطعون ضدّه الامر الذي لم يبيّنه الطاعن، (...)»

وقد قرر المجلس:

«ان خرق وسائل الاعلام المرئي والمسموع مضمون المادة /٧٢/ من قانون الانتخاب، وبث عظة
غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، في الفترة التي يحظر فيها القانون على هذه
الوسائل الاعلامية بث اي اعلام او دعاية او نداء انتخابي مباشر، عمل لا يسأل عنه المستدعي
ضدّه، ولا يمكن الجزم بانه قد أفاده ولم يقدم الدليل الحسي على ذلك، مع العلم ان الانقسام
السياسي الحاد بين الفريقين حمل معظم الناخبين على حسم خياراتهم مسبقاً في ضوء
الانقسام»^{٩٦}

كما قرر المجلس في قضية سمير فرنجيه/جان عبيد انه لا يمكن الأخذ بما ورد عن الطاعن
لجهة الحملة الاعلامية التي استهدفته والمناشير التي نشرت ضده في بعض احياء طرابلس
متهمة اياه بالطائفية وبالتقلب في مواقفه:

«لأن ما يرافق الحملة الانتخابية من مواقف قد يظهرها مؤيدون او مناهضون لمرشح معين انما
تدخل في اطار الحملات الانتخابية، واذ بإمكان المرشح ان يردّ على الحملة التي تستهدفه بحملة
مضادة وان يستعمل الطرق القانونية في سبيل ذلك، خصوصاً ولم يتوافر الدليل على أنّ خطبة
معينة او منشوراً معيناً قد ألف او هو يؤلف ضغطاً على ارادة الناخبين ويفسد ارادتهم، علماً بأن
الاتجاهات المختلفة تتعدد في المجتمعات السياسية، وأنّ اية معلومة قد تفقد المرشح تأييد فئة
معينة من شأنها ان تكسبه ربما تأييد فئات مناهضة، بحيث يتعذر في حال كهذه على المجلس
الدستوري كقاضي انتخاب التحقق من وجود صلة سببية بين الافعال المشكو منها وما قد
تكون تركته من أثر في العملية الانتخابية ونتائجها»^{٩٧}

كما اعتبر المجلس في قضية حسن يعقوب/عقاب صقر ان الافعال المشكو منها لا يسأل

(٩٦) قرار رقم ٢٥ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (عسان الرحباني/ميشال المرّ)

(٩٧) قرار رقم ١٦ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (سمير فرنجيه/جان عبيد)

عنها المطعون بنيابته «لعدم صدورها عنه، ولعجزه عن منع صدورها ولعدم امكانية الجرم باستفادته او عدم استفادته منها انتخابياً».^{٩٨}

هـ) وجوب تقديم الاثبات على ان للمخالفة تأثير على نتيجة الانتخاب

أوجب المجلس على المستدعي، خاصة في حال وجود فارق كبير في الاصوات، اثبات ان للمخالفة او الفعل المشكوك منه تأثير مباشر على النتيجة، بحيث يصر الى ردّ المخالفات اذا تبين أنّ الطاعن «لم يتقدم بأي اثبات قانوني يؤدي الى تبديل في النتائج المعلنة».^{٩٩} وقد ورد عن المجلس في المعنى عينه في قضايا كان فيها فارق كبير من الاصوات بين الطاعن والمطعون بنيابته:

«وحيث أنّ ما عدده المستدعي من مخالفات لم تقترن بالدليل الكافي في مراجعته، ولم تبين،

في كل حال، انه كان لهذه المخالفات، في حال حصولها، تأثير جوهري في نتيجة الانتخاب».^{١٠٠}

«وبما ان مستدعي الطعن لم يأت بأي اثبات قانوني يؤدي الى اي تبديل في نتيجة الانتخاب المعلنة عن المقعد الذي يعنيه».^{١٠١}

«وبما أنّه في كل حال، وعلى فرض اقدام مرشّح على التبرع بمال منقول او غير منقول على سبيل

ما، لا يؤلّف من حيث المبدأ شراء لضمير المقتربين طالما لم يقدم اي دليل على أنّ عملية التبرع

قد أدّت الى الاقتراع لمصلحته نتيجة لافساد ارادة المقتربين».^{١٠٢}

و) الارتباط الوثيق بين فارق الاصوات ومدى توسع المجلس في ممارسته لسلطة التحقيق

ومن اللافت من خلال قرارات المجلس الدستوري، انه يربط بين مدى سلطته في التحقيق

والفارق في الاصوات، حيث يؤثر هذا الفارق بشكل مباشر على مدى ممارسة المجلس

(٩٨) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)

(٩٩) قرار رقم ٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (رياض رعد/باسم السبع)

(١٠٠) قرار رقم ١٣ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (جورج سعادة/سايد عقل)

(١٠١) قرار رقم ٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (خالد ضاهر/جمال اسماعيل ومحمد يحيى)

(١٠٢) قرار رقم ١٥ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (قاسم عبد العزيز/جهاد الصمد)

لسلطته الاستقصائية. فيبادر الى التوسع في التحقيق ويقوم بعملية تدقيق شاملة ومتأنية عند وجود فارق ضئيل في الاصوات، بينما يضيّق من هذه السلطة ويفرض على الفريق الطاعن عبء الاثبات كاملاً كلّما كان الفارق في النتائج كبيراً. وهذا ما أقره المجلس في قرار مبدئي^{١٠٢} حيث جاء:

«وبما أنّ هذا المنحى الاجتهادي في تحديد مدى سلطة التحقيق التي يتمتع بها المجلس الدستوري مجتمعاً أو بواسطة المقرّر، ومضمونها ومفهومها، كما في الارتكاز على خصوصية كل قضية وظروفها، يأخذ معناه كله وأبعاده في النتائج التي يرتبها المجلس الدستوري على الفارق في الاصوات بين المتنازعين، مميّزاً بين الفارق الضئيل والفارق المريح، حيث أنّه في حال وجود فارق ضئيل في الاصوات كما في المنازعة الحاضرة، وهذه خصوصية من خصوصيتها، بادر المجلس الى التحقق بما له من سلطة واسعة في التقدير وفي حال مكّنه مستدعي الطعن من الانطلاق بها كما أسلفنا، من وجود مخالفات على درجة معيّنة من الخطورة والتضافر والتأثير على ارادة الناخبين ليقلس الفارق او يزيه ويصحح النتيجة عند تمكّنه من ذلك بدقّة او يبطل الانتخاب اذا استحال عليه تقييم هذه المخالفات اي تحديد اثرها الدقيق على الانتخاب، او يرد الطعن اذا تبين له ان هذه المخالفات غير جديرة بالتوقف عندها او غير جدية او غير ثابتة.»^{١٠٤}

وأيضاً:

«وبما أنّ المقرّرين، بالنظر الى الفارق الضئيل في الاصوات بين الطاعن والمطعون بصحة نيابته، والى تعدّد وخطورة بعض المخالفات المدعى بها، وما يمكن ان يكون لها - في ضوء الفارق المشار اليه - من تأثير على النتيجة النهائية للعملية الانتخابية، وبما لهما من سلطة واسعة في التحقيق، قاما بمراجعة الاصوات التي نالها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته، في دائرة جبيل - كسروان الانتخابية بمجملها، واطلعا على محاضر الانتخاب، وأوراق الفرز، ومختلف المستندات والوثائق العائدة لعمليات الاقتراع، واستمعا الى رؤساء وكتبة الاقلام في حراجل وقهمز، والى عناصر القوى الامنية التابعة لهذه الاقلام، حول المخالفات المدعى بها، وقام أحدهما بالكشف على مدرسة حراجل، وخلصا بعد التدقيق الى النتائج التالية (...)»^{١٠٥}

ويتبيّن أن المجلس الدستوري يتشدد في القاء عبء الاثبات على عاتق الطاعن عندما يكون الفارق في الاصوات على درجة لافته من الاهمية والاتساع، بحيث يقرر المجلس أنه «لا يكفي

١٠٢) قرار يونس/عقل وحرب المشار اليه أنفاً

١٠٤) قرار رقم ١٠ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (نزار يونس/سايد عقل وبطرس حرب)

١٠٥) قرار رقم ٩ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (كميل زياده/فارس بويز)

ان يدلي المستدعي بوجود مخالفات في العملية الانتخابية بل عليه ايضاً ان يبين ان المرشح الفائز يدين لهذه المخالفات بفوزه اي عليه أن يبرهن وجود صلة سببية بين المخالفات التي يدعي حصولها وفوز المرشح المطعون في صحة انتخابه.^{١٠٦}

(ز) قيمة البيان الحسابي المقدم لهيئة الاشراف على العملية الانتخابية

يعير المجلس الدستوري قيمة مطلقة لتقرير لجنة المدققين التابعة لهيئة الاشراف على الحملة الانتخابية والمتعلق بالبيان الحسابي الشامل المقدم من المرشح المطعون في صحة انتخابه، وذلك بالرغم مما ورد في التقرير لجهة ان الحساب كما والبيانات والمستندات المرفقة به جاءت «على مسؤوليته» (اي على مسؤولية المرشح) مما يفيد بأن اللجنة لم تجر اي تحقيق بهذا الخصوص.

«وبما أنه تبين من تقرير لجنة المدققين في البيان الحسابي الشامل للمستدعي ضده المقدم الى هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية، ان هذا الاخير لم يتخط سقف الانفاق الانتخابي وفقاً للبيانات والمستندات المبرزة منه على مسؤوليته ولم يقدم الطاعن اي دليل يثبت عكس ذلك.»^{١٠٧}

وهنا لا بد من الاشارة الى ان هذا الاتجاه يذهب باتجاه معاكس لاجتهاد نظيره الفرنسي في هذا الخصوص. فالمجلس الدستوري الفرنسي لا يتردد في اعادة النظر في تقرير اللجنة الوطنية حول حسابات الحملة العائدة للمرشح (مع العلم بأن هذه اللجنة تجري تدقيقاً مفصلاً في الحسابات). وقد أجرى مثلاً تصحيحات على تقرير اللجنة المتعلق بحسابات المرشح، فادخل مصاريف احصائين انتخابيين اجراهما الحزب الذي ينتمي اليه هذا المرشح في عداد المصاريف الانتخابية لهذا المرشح، معتبراً ان تقرير اللجنة «لا يشكل حكماً مسبقاً لقرار المجلس، الذي هو قاضي صحة الانتخاب بموجب المادة ٥٩ من الدستور».^{١٠٨}

وهنا تجدر الاشارة الى ان الصلاحيات المناطة بالمجلس الدستوري الفرنسي لمراقبة

١٠٦) قرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (انطونيوس سعد واميل شعادة/ابراهيم دده يان)، وايضاً: قرار رقم ١٥ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (عصام نعمان/خالد صعب)

١٠٧) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)، والقرار رقم ٢٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (الياس سكاف/نقولا فتوش)، والقرار رقم ٢٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (فؤاد الترك/طوني ابو خاطر).

والقرار رقم ٢٥ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ (غسان الرحباني/ميشال المر)

١٠٨) C.C. 91-1141, 31 juillet 1991, AN Paris 13^{ème}, R. p. 114.

الحملة الانتخابية بما فيها تكاليفها هي أوسع من تلك المعطاة الى المجلس اللبناني، إذ أنّ الأول يواكب الحملة الانتخابية في فرنسا ويراقبها قبل اجراء الانتخابات. فضلاً عن أنّه ليس لدى المجلس الدستوري اللبناني امكانية للتدقيق في تقارير لجان المدققين في حساب الحملة الانتخابية، خاصة وان عمله يبدأ بعد اجراء الانتخابات في معرض النظر في الطعون الانتخابية، فلا يستطيع ان يحقّق في صحة ارقام الانفاق الالبناء على تقرير الهيئة المشرفة على الحملة الانتخابية. علماً بأنّه ينبغي أيضاً ان يكون لهيئة الاشراف الامكانيات الكافية لمراقبة الحملة الانتخابية والتدقيق في صحة الارقام الواردة في التقارير بشأن الانفاق، وذلك ضمن اطار قانوني اوسع يخوله من ممارسة صلاحياته من دون عائق.

ح) ترجيح محاضر الاقلام على محاضر لجان القيد

لقد اعتمد المجلس محاضر اقلام الاقتراع عندما يوجد تباين بينها وبين محاضر لجان القيد، وقرر ترجيح الاولى على الثانية:

«وبما أنّه تبين، بعد التدقيق، ان هذه الزيادة غير موجودة في محاضر الاقلام، وانما ظهرت في محاضر لجان القيد فقط، وان لا تأثير لها في صحة الاقلام التي تبقى وحدها معتمدة.»^{١٠٩}

٤) النتائج المترتبة على القرار الصادر عن المجلس

كما تبين سابقاً، ان أغلبية القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري، لحين تاريخ نشر هذا الدليل، آلت الى ردّ مراجعة الطعن في صحة نيابة المرشح الفائز. أما بالنسبة الى القرارات التي انتهت الى ابطال النيابة، فبمجمليها، اي أربعة قرارات من أصل خمسة، قررت بنتيجة الابطال اعادة الانتخاب على المقعد الذي خلا بنتيجة الابطال. والقرار الوحيد الذي قضى بتصحيح النتيجة مع اعلان فوز أحد المرشحين هو القرار رقم ٢٠٠٢/٥ المبطل لنيابة كابريل المر والمذكور آنفاً. وقد أكدّ المجلس من خلال هذا القرار على حقّه بالخيار المولج اليه وفقاً للمعايير الآتية:

(١٠٩) قرار رقم ١٠ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (محمد يحيه وجمال اسماعيل/ خالد الضاهر)

- أنّ حق الخيار معطى للمجلس بموجب المادة ٣١ من قانون انشائه (قانون رقم ١٩٩٣/٢٥٠)، بحيث يقرر أمّا الغاء النتيجة نسبة الى المرشح المطعون في نيابته وبالتالي تصحيح هذه النتيجة وعلان فوز المرشح الحائز على الاغلبية، وأمّا ابطال نيابة المطعون بصحة نيابته وفرض اعادة الانتخاب على المقعد الذي خلا بنتيجة ذلك الابطال،
- ان حق الخيار هذا «متروك بحسب صراحة النص لتقدير المجلس الدستوري «المطلق» فلا يمكن لارادة اي مرشح ينازع لديه ان يعطله»،

- ان الاختصاص المعترف به فقهاً واجتهاداً للمجلس الدستوري انما يعززه ويقويه أنّ قضاءه في الطعون الانتخابية ليس فقط قضاء ابطال بل هو قضاء شامل، وان للمجلس لاجل ذلك ان يرد الطعن او ان يلغي النتائج المعلنة او ان يتناول هذه النتائج تعديلاً وتغييراً.
- يعود للمجلس ان يرتب النتائج بصرف النظر عما اذا كانت مخالفة لقانون الانتخاب، وذلك بالنظر الى خصوصية وظروف كل مراجعة «التي تختلف عن غيرها واقعاً وموقعاً وتأثيراً، وان للمجلس حق التقدير وتحديد النتائج بالنسبة الى تلك الخصوصية وواقعها وظروفها».^{١١٠}

وبالتالي سوف نتناول تباعاً كل من النتائج الآيلة الى بطلان الانتخاب المقترن باعادة اجرائه ومن ثم تلك المنتهية الى اعلان فوز المرشح الفائز بالاغلبية التي تؤهله للنيابة. كما نبين ان القرار قد ينتهي برّد المراجعة انما ومع تصحيح النتائج. ونستعرض أخيراً اتجاه المجلس للقضاء بأكثر من المطلوب وخارج اطار النزاع.

أ) الصلاحية في إعلان إبطال الانتخاب مع إعادة اجرائه

يدعو المجلس الدستوري في أغلبية القرارات الآيلة الى ابطال النيابة الى اعادة الانتخاب خاصة في حال استحال عليه احصاء عدد الاصوات المشوبة بعيوب بشكل دقيق وقاطع. وان هذا النهج يتوافق مع حرصه على عدم الحلول محل الارادة الشعبية:

«وحيث أنّه، اذا كان قانون انشاء المجلس الدستوري والقانون المتعلق بنظامه الداخلي يعطيان صلاحية اعلان عدم صحّة نيابة النائب المطعون في صحّة نيابته، واعتبار انتخابه باطلاً، ومن

(١١٠) قرار رقم ٢٠٠٢/٥، (ميرنا المرّ/كبريال المرّ)، وأيضاً: القرارات رقم ١٩٩٧/١٢ و ١٩٩٧/١٧ و ٢٠٠٠/١٠

ثم اعلان فوز المرشح الحائز الأغلبية التي تؤهله للنيابة، فإنه لا يتمتع عليه ابطال الانتخاب، بدلاً من تصحيح النتيجة، عندما يتحقق من وجود مخالفات جسيمة من شأنها التأثير في حرية الانتخاب ونزاهته، في حال عدم تمكنه، بصورة دقيقة وقاطعة، من احصاء عدد الاصوات المشوبة بعيوب جسيمة.¹¹¹

(ب) القرار بالإبطال مع تصحيح نتائج الانتخاب واعلان فوز المرشح الخاسر

الا أنه في حالات معيَّنة، قد يضطر المجلس بما له من سلطة التقدير ونظراً الى الظروف والاجواء التي تحيط بالقضية، الى اللجوء الى الحل الآخر، اي الى تصحيح نتائج الانتخاب واعلان فوز مرشح آخر. وقد برّر المجلس الدستوري قراره هذا بإسهاب في قضية ميرنا المر/كابريال المر المذكورة آنفاً، حيث جاء:

«كما يتبين بشكل جلي أنّ ذبول هذا الانتخاب لازل على حالها من التفاعل والتصعيد وان ليس ما يحول بالتالي دون استمرار هذه الاجواء بل تقمّمها في حال اجري انتخاب فرعي جديد في الدائرة ذاتها على المقعد ذاته على ما تدلّ الدلائل كافة بوجود هذا التشنج السياسي الظاهر والتجاذب الذي ينجم عنه والذي يحمل في طياته مخاطر امنية وانقسامات فتوية يسهل معها زرع الفتن، سيما في ظل هذه الاجواء المخيمة راهنا على المنطقة وانعكاساتها المحلية، والتي من شأنها، ونظراً لتقارب الموعد، ان تحول دون اجراء مثل هكذا انتخاب في ظروف ديموقراطية وسليمة تتأمن معها صحته وصدقته، وبالتالي صحة التمثيل الشعبي، بحال ذهب المجلس في خياره الى فرض اجراء هذا الانتخاب. (...)»

(ج) رد مراجعة الطعن مع تصحيح النتائج

قد يعمد المجلس الى التدقيق في قرارات لجنة القيد واعادة احتساب الاصوات في بعض الاقلام. فيقرر في بعض الحالات الغاء قرارات لجنة القيد لعدم ارتكازها الى مسوغ قانوني وتصحيح نتائج الفرز تبعاً لقرار الالغاء كما فعل في قضية غسان الرحباني/ميشال المر¹¹² حيث جاء:

(111) قرار رقم 10 تاريخ 17/5/1997، (محمد يحيه وجمال اسماعيل/خالد الضاهر)

(112) قرار رقم 25 تاريخ 25/11/2009، (غسان الرحباني/ميشال المر)

«وبما أن قرار لجنة القيد لا يركز على مسوغ قانوني، لذلك وجب احتساب نتائج قلم الاقتراع رقم /٥٢/، وتصحيح النتيجة باضافة اربعماية وعشرة أصوات للمستدعي، وثلاثة عشر صوتاً للمستدعي ضده.»

كما قد يصحح نتائج الفرز اذا تبين له وجود أخطاء في عمليات الفرز، من دون أن يرتب بالضرورة على هذا التصحيح اية نتيجة تؤدي الى ابطال الانتخاب:

«وقد نال المستدعي فيه ٢٢١ صوتاً ونال المستدعي ضده ١٧٥ صوتاً، ويقتضي اضافة هذه النتيجة الى الاصوات التي نالها كل من الفريقين في الانتخابات، وبما أن هذا الامر لا يؤلف سبباً جدياً للطعن في صحة نيابة المستدعي ضده لأنه مع احتساب الاصوات التي نالها المستدعي في القلم المشار اليه يبقى الفارق في الاصوات بينه وبين المستدعي ضده كبيراً، (...)»^{١١٣}

وقد ينتهي المجلس الى ابطال نتيجة قلم الاقتراع بكاملها كما في قضية الطعن في صحة انتخاب فارس بويز،^{١١٤} لوجود مخالفة جوهرية لنظام الاقتراع والفرز في هذا القلم، والمتمثلة بفتح صندوق الاقتراع والمباشرة بعد مغلفاته، ثم اقفاله مجدداً واستئناف عملية الاقتراع. فيؤدي ابطال النتيجة في قلم معين الى اسقاط ما ناله كل من المرشحين من أصل الاصوات التي حصلوا عليها في مجمل الدائرة الانتخابية، من دون ان يؤثر هذا التصحيح على النتائج الاجمالية للانتخاب.

وقد يعتمد المجلس في بعض الحالات الى تصحيح الاخطاء المادية والحسابية الواقعة في نتائج الاقلام من دون اعلان ابطال النائب الفائز، كما في قضية الطعن في صحة انتخاب النائب عبدالله فرحات^{١١٥}. وكان المجلس في هذه القضية، نظراً لوجود فارق ضئيل في الاصوات بين طرفي النزاع، قد أجرى تحقيقات مفصلة وواسعة تناولت الكشف على جميع محاضر الانتخاب والمستندات والوثائق المتعلقة بعمليات الاقتراع، فدقق فيها وفي اسماء

(١١٣) قرار رقم ٢٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (الياس سكاف/نقولا فتوش)، في المعنى عينه: القرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر) والقرار رقم ٢٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (فؤاد الترك/طوني ابو خاطر)، والقرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (سليم عون/ايبي ماروني).

(١١٤) قرار رقم ٩ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (كميل زياده/فارس بويز)

(١١٥) قرار رقم ٧ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (بيار دكاش/عبدالله فرحات)

المرشحين والاصوات التي حصل عليها كل منهم لمعرفة ما اذا كانت منظمة وفقاً للاصول ام لا، وما اذا كانت تشوبها مخالفات خطيرة ام لا، واستحصل على افادات رسمية من المديرية العامة للأمن العام واعتمد نتائج التحقيقات التي اجرتها المديرية العامة لقوى الامن الداخلي لمعرفة ما اذا كان قد اقترح عن موتى ومسافرين كما كان أدلى الطاعن.

الا ان المجلس يقرر عدم اعادة احتساب الاصوات في بعض الحالات، خاصة في حال وجود فارق كبير من الاصوات، معتبراً أنه لا يُؤخذ بالرقم المشكوك فيه في حال عدم قدرته الى تعديل النتيجة:

«وبما ان المجلس قد دقق في كافة الملفات المشار اليها من الطاعن وتبين انها خالية من الشوائب، اما لجهة اعادة احتساب الاصوات، فإنه من المعلوم انه لا يُؤخذ بالرقم المشكوك فيه في حال عدم قدرته على تعديل النتيجة، ولا يعتمد المجلس الى اعادة احتساب الاصوات.»¹¹⁶

د) القضاء بأكثر من المطلوب وخارج اطار النزاع الانتخابي (Ultra petita)

لقد أعلن المجلس عدم تقيده بطلبات المستدعية ميرنا المر الطاعنة بنيابة عمها كبريال المر، اذ اعتبر انه غير مرتبط بها في ممارسة خياره. وقد خلص في قراره الى إبطال نيابة كبريال المر، من دون أن يعلن فوز المستدعية التي كانت تليه بفارق قليل من الاصوات. بل أعلن فوز النائب غسان مخيبر الحائز على عدد ضئيل من الاصوات بالنسبة الى منافسيه الاثني. وقد لاقى هذا القرار العديد من الانتقادات اذ أنه اعتبر ان اعلان فوز النائب مخيبر بوجود فارق هائل من الاصوات مع منافسيه المتخاصمين في دعوى الإبطال لا يعبر عن الإرادة الشعبية. وقد جاء في هذا القرار:

«وبما ان طلب مستدعية الطعن عدم اعلان فوزها لا يقيّد المجلس، لان ليس لاي طرف في المراجعة ان يربط المجلس في اختصاصه وفي ممارسة خياره وان يحبس هذا الخيار سلفاً او يقطّره في اتجاه واحد، على ما في هذا من اعتداء على حق للمجلس ملحوظ بنص صريح، (...)»¹¹⁷

(116) قرار رقم 18 تاريخ 25/11/2009 (مخايل ضاهر/هادي حبيش)

(117) قرار رقم 5/2002، (ميرنا المر/كبريال المر) المذكور آنفاً

ه) المبادئ والمعايير الموضوعية المعتمدة في الاجتهاد الانتخابي

لقد أرسى المجلس الدستوري عبر اجتهاده في النزاعات الانتخابية عدداً وثيراً من المبادئ والمعايير المتعلقة بالأساس. سوف نتناول أولاً المبادئ والمعايير الموضوعية العامة المعتمدة للنظر في الدعوى الانتخابية وعلان ابطال الانتخاب (أ) ومن ثم اجتهاد المجلس في مسائل انتخابية معيّنة (ب).

أ) المبادئ والمعايير الموضوعية العامة المعتمدة في النزاعات الانتخابية

لقد حدد المجلس الدستوري الأطر والمبادئ العامة المعتمدة لديه من اجل النظر في الطعن في صحة الانتخاب في ثلاثة قرارات مبدئية^{١١٨} ورد فيها ما يلي:

«بما أن المجلس الدستوري المستمر اعتمد المبادئ التالية:

أولاً - ان المجلس وان كان ضمن صلاحيته التحقيق في الطعون الانتخابية وكانت الاجراءات التي يتبعها تتصف بالصفة الاستقصائية، فان ذلك لا يمس بالقاعدة العامة التي توجب على الطاعن اثبات ما يدلي به من قواعد وأقوال او على الاقل ان يقدم بدء بيّنة جديّة تمكّن المجلس من الانطلاق في التحقيق بما ورد في استدعاء الطعن من وقائع واسباب.

ثانياً - لا يكفي الادلاء بحصول مخالفات معيّنة في العملية الانتخابية حتى يترتب على المجلس النظر فيها، بل يجب ان تكون هذه المخالفات خطيرة ومتكررة ومنظمة وان يكون لها الأثر على صحة انتخاب المستدعى ضده فكان فوزه نتيجة لهذه المخالفات او على الاقل ساهمت الى حد بعيد في تحقيق الفوز له.

ثالثاً - لا بد ان يؤخذ في الاعتبار الفارق في الاصوات بين ما ناله المستدعي والمستدعى ضده بحيث اذا كان الفارق كبيراً ولم يكن من شأن المخالفات، على فرض حصولها، ان تغير هذا الفارق، فلا يتوقف المجلس عندها لعدم تأثيرها في النتيجة.»

فيستدلّ من هذه القواعد التي وضعها المجلس أنّه يعتمد المعايير التالية لقبول المراجعة والنظر في صحة الانتخاب:

١١٨) القرارات ذات الأرقام ١١ و ١٢ و ١٣ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٨

- جدية الطعن ووجوب تقديم اثبات او بدء بينة من قبل الطاعن،
 - اتسام المخالفات المدلى بها بالخطورة والتكرار وأن تكون منظمة ومقصودة،
 - وجود رابطة سببية بين المخالفات المدلى بها ونتيجة الانتخاب المطلوب ابطاله بحيث يكون لها أثر مباشر على صحة الانتخاب،
 - الفارق في الاصوات، بحيث اذا كان الفارق كبيراً ولا تأثير للمخالفات، في حال وجودها، على النتيجة، لا تؤدي الى ابطال الانتخاب المطعون بصحته.
- وقد استعرضنا باسهاب معايير جدية الطعن التي يعتد بها المجلس للنظر في الدعوى الانتخابية، بما قد يؤدي الى ابطال النيابة. كما تناولنا أنفاً الرابطة السببية. نعرض في ما يلي معيار فارق الاصوات وعامل التأثير على النتيجة، كما والشروط الواجب توافرها في المخالفات كي يعتد بها لدى المجلس.

- مبدأ الفارق الكبير في الاصوات وعدم التأثير الحاسم على النتائج

استقر اجتهاد المجلس الدستوري على اعتبار ان أهمية المخالفات ليس من شأنها ان تؤدي الى ابطال الانتخاب اذا كان الفارق في الاصوات الذي يفصل المرشح المنتخب والطاعن في صحة انتخابه كبيراً جداً او اذا لم يكن للمخالفات تأثير حاسم في النتيجة. وقد اعتمد المجلس الدستوري اللبناني المقاربة البراغماتية عينها التي سار عليها اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي بهذا الشأن:

«وبما ان اجتهاد هذا المجلس في القضايا الانتخابية قد استمر على أنه مع وجود هذا الفرق الشاسع في الاصوات، فان المخالفات التي قد ترتكب أثناء العملية الانتخابية لا يمكن ان تؤدي الى ابطال الانتخاب المطعون فيه الا اذا ارتدت طابع من الخطورة، وكانت عديدة وفادحة، ومن شأنها التأثير الحاسم في صحة الانتخاب.»^{١١٩}

«وحيث أنه يشترط، لابطال انتخاب مطعون في صحته، عند وجود فارق مهم في الاصوات، ثبوت مخالفات وتجاوزات فادحة، وعلى درجة من الخطورة والاتساع، ومؤدية الى تأثير حاسم في نتيجة ذلك الانتخاب.»^{١٢٠}

(١١٩) قرار رقم ١٨ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (وليد شويري/الياس السكاف ونقولا فتوش)
(١٢٠) قرار رقم ٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (علي عمّار/صلاح الحركة)، وأيضاً: القرار رقم ١٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (انطونيوس سعد واميل شحادة/ابراهيم دده يان) والقرار رقم ٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (رياض رعد/باسل السبع)

«وحيث ان الاجتهاد الدستوري يعتبر أنه، مهما كانت طبيعة المخالفات وأهميتها، فليس من شأنها أن تؤدي الى ابطال الانتخاب اذا كان الفارق في الاصوات كبيراً او بصورة عامة اذا أيقن المجلس أن هذه المخالفات لم يكن لها التأثير الحاسم في نتيجة الانتخاب، في حين ان وجود مخالفات خطيرة مع فارق بسيط في الاصوات بين المرشح المنتخب ومنافسه من شأنه ان يؤدي الى ابطال الانتخاب.»^{١٢١}

«وحيث ان المستدعي، المرشح المنافس الخاسر، السيد عارف الاعور، قد نال /١٨،٩٥٦/ صوتاً، والمستدعى ضده، المعلن فوزه، السيد أيمن شقير، نال /٢١،٦٩٧/ صوتاً، وفقاً للنتائج الرسمية المعلنّة.

وحيث أنّ الغاء نتائج الاقلام التي شابتها العيوب المشار اليها في تقرير العضوين المقررين، ان ادى الى تغيير في عدد الاصوات المحسّبة لكل من المرشحين المتنافسين المذكورين، الا أنه لم يؤد الى تغيير في وضع أيّ منهما، اذ يبقى النائب المعلن فوزه، السيد ايمن شقير، متقدماً، بعد اجراء التصحيح، على منافسه، السيد عارف الاعور.»^{١٢٢}

«علماً بأنّ من المسلّم به أنه مهما كانت المخالفات خطيرة ومهما بلغ اتساعها فليس من شأنها مبدأً ان تؤدي الى ابطال الانتخاب عند وجود فارق كبير من الاصوات وعندما يتبين انه لم يكن لها تأثير حاسم في نتيجة الانتخاب»^{١٢٣}

وعلى العكس، قد يقرر المجلس ابطال الانتخاب في حال كان الفارق في الاصوات ضئيلاً اذا رافقت العملية الانتخابية مخالفات جسيمة، كما فعل في دعوى ناظم الخوري/اميل نوفل التي آلت الى ابطال نيابة هذا الاخير، وبالتالي الى ابطال الانتخاب في دائرة قضاء جبيل الانتخابية عن المقعد الماروني واعادة اجرائه:

«وحيث أنه، عندما تتضافر عدة عوامل وعناصر في المراجعة الواحدة، او عندما تتزاحم المخالفات وتتعدد وتكون على جانب من الجسامّة، مع وجود فارق ضئيل في الاصوات، كما في المراجعة الحاضرة، فان المجلس، بما له من سلطة واسعة في التقدير، وفي ضوء العناصر الخاصة بالقضية والتي في ظروفها تختلف عن غيرها، يقرر ابطال الانتخابات في دائرة جبيل.»^{١٢٤}

(١٢١) قرار رقم ٥ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (البيير مخيبر/راجي ابو حيدر)، حيث كان الفرق ٤٠٦١ صوتاً بين المتنافسين

(١٢٢) قرار رقم ٨ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (عارف الاعور/ايمن شقير)

(١٢٣) قرار رقم ٨ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (خالد ضاهر/جمال اسماعيل ومحمد يحيى)

(١٢٤) قرار رقم ٣ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (ناظم الخوري/اميل نوفل)

كما قد يقرر المجلس، في بعض الحالات، ابطال الانتخاب حتى ولو كان الفارق كبيراً اذا شابت الانتخابات مخالفات خطيرة وعديدة ومنظمة:

«وحيث ان الاجتهاد يشترط لابطال الانتخاب المطعون فيه، في حال وجود فارق مهم في الاصوات، ان تكون المخالفات، في الوقت نفسه، خطيرة وعديدة ومنظمة، بمعنى مقصودة ومخطط لها، اي تجمع بين معايير ثلاثة: الكمية والنوعية والنية.»^{١٣٥}

- الشروط الواجب توفرها في المخالفات كي يعتد بها عند وجود فارق كبير في الاصوات:

يشترط المجلس الدستوري لابطال الانتخاب - خاصة في حال وجود فارق كبير في الاصوات - ان تكون المخالفات في الوقت نفسه «خطيرة وعديدة ومخططاً لها، ومقصودة، وان تكون حاسمة في تأثيرها في نتيجة الانتخاب.»^{١٣٦}

وقد جاء في هذا الصدد:

«ان المبدأ الاساسي الذي يسود موقف الاجتهاد الدستوري في شأن الطعون الانتخابية، هو عدم ابطال الانتخاب الا اذا كانت المخالفات المدلى بها خطيرة وتشكل اعتداء على حرية الانتخابات ونزاهتها، واذا كان لهذه المخالفات تأثير حاسم في نتائجها، ويؤخذ عنصر الفارق في الاصوات كمنصر هام في تقرير ابطال او عدم ابطال الانتخاب، بحيث لا تؤدي هذه المخالفات، على اهميتها، الى الابطال اذا كان الفارق في الاصوات بين المرشح المنتخب ومنافسه كبيراً، كون هذا الفارق الكبير يعبر عن ارادة الناخبين وانصرافها بوضوح جهة المرشح المنتخب، ويؤكد ان المخالفات لم تكن حاسمة في النتيجة.»^{١٣٧}

وأيضاً:

«وحيث أنّ اجتهاد المحاكم الدستورية يتطلب لابطال الانتخاب ان تكون المخالفات المشكو منها على درجة من الخطورة بحيث تشكل تشويهاً لارادة الناخبين، او يكون من شأنها التأثير الحاسم في النتيجة.

(١٢٥) قرار رقم ١٢ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (مخايل ضاهر/فوزي حبيش)
(١٢٦) قرار رقم ٣١ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (كميل معلوف/جوزف المعلوف)
(١٢٧) قرار رقم ١٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (رشيد الضاهر/هادي حبيش)

وحيث ان المجلس لا يتوانى عن ابطال نتائج الانتخاب او عدم احتساب الاصوات في اقليم الاقتراع عندما تؤدي المخالفات فيها الى عدم تمكينه من ممارسة رقابته، او عندما تكشف هذه المخالفات عن وجود تلاعب في محاضر الانتخاب، او عندما تكون ناشئة عن الاهمال في ضبط هذه المحاضر.

وحيث أنّ المجلس، بما له من حق التقدير، يعتبر هذه المخالفات، من جهة، مخالفات خطيرة للقانون، لا سيما المادتين ٥٤ و٤٨ من قانون الانتخاب، وتجعله غير مطمئن، من جهة ثانية، الى سلامة نزاهة عمليات الاقتراع التي جرت في بعض الاقلام والتي تؤثر تأثيراً حاسماً في نتيجة الانتخاب.

وحيث أنّه، عندما تتضافر عدة عوامل وعناصر في المراجعة الواحدة، او عندما تتزاحم المخالفات وتتعدد وتكون على جانب من الجسامة، مع وجود فارق ضئيل في الاصوات، كما في المراجعة الحاضرة، فان المجلس، بما من سلطة واسعة في التقدير، وفي ضوء العناصر الخاصة بالقضية والتي في ظروفها تختلف عن غيرها، يقرر ابطال الانتخابات في دائرة جبيل»^{١٢٨}

وقد جاء أيضاً في هذا الخصوص:

«وبما أنّ المجلس يعتبر أنّ المخالفات الخطيرة التي تحصل في محاضر الانتخاب او لوائح الشطب هي التي لا تمكّن المجلس الدستوري من ممارسة رقابته على نزاهة الانتخاب تماماً، كما هو الحال عند فقدان هذه المحاضر او اللوائح مما يوجب ابطال نتائج الانتخاب في الاقلام المعنية:

Louis Favoreu et Loïc Philip, Les Grandes Décisions du Conseil Constitutionnel, 1995, 8ème éd.

وبما أنّه اذا أمكن تحديد عدد الاصوات المشوبة بعيوب فأنّه يصار الى ابطال هذه الاصوات فقط دون غيرها (...)

وبما أنّ الاجتهاد مستقر على أنّه اذا كان لا يمكن معرفة من هو المستفيد من الاصوات الباطلة يصار الى حسمها من مجموع الاصوات التي يكون قد نالها الفائز الحائز على الاكثية.»^{١٢٩}

(١٢٨) قرار رقم ٣ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (ناظم الخوري/اميل نوفل)، وبذات المعنى: قرار رقم ١٩ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (روبير غانم/هنري شديد)
(١٢٩) قرار رقم ٧ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (بيار دكاش/عبدالله فرحات)

وفي عداد المخالفات الجوهرية المؤدية الى ابطال الاقتراع في القلم، اعتبر المجلس «أن فتح صندوق الاقتراع والمباشرة بعد مظاريفه ثم اقفاله مجدداً واستئناف عملية الاقتراع تمثل مخالفة جوهرية لنظام الاقتراع والفرز، ومساساً بصدقية عملية الاقتراع الحاصل في القلم، مما يؤدي الى ابطال نتيجة قلم الاقتراع هذا، واسقاط ما ناله كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته منه، من أصل الاصوات التي حصلوا عليها في مجمل الدائرة الانتخابية.» وعلى العكس، لقد ذهب اجتهاد المجلس الى اعتبار ان بعض المخالفات الادارية في تنظيم المحاضر ليست من المخالفات الجوهرية «لا سيما في غياب اي اعتراض مسجل من قبل المدعي او من قبل واحد من مندوبيه، ان في أقلام الاقتراع ام لدى لجان القيد، على اي مخالفة من المخالفات المدعى بها، (...)»^{١٣٠}

- تساوي المرشحين في المخالفات المؤدي الى توازي الضرر

لا يعتد المجلس الدستوري بالمخالفات المتبادلة والمتساوية من قبل الجانبين المتنافسين، أخذاً بنظرية توازي الضرر، بحيث يقرر أن:

«اعتبار صدور مخالفات لاحكام المادة /٦٨/ من قانون الانتخاب^{١٣١} من الجانبين المتنافسين، يؤدي الى توازي الضرر واندثار نتائجه، لا يعني قطعاً غض المجلس الدستوري الطرف عن الاساءات المتبادلة والمخالفات المتقابلة، ولا يعني ابدأ تشجيع الفريقين على ارتكاب المخالفات، انما المعنى بهذا الموقف يكمن في ان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، في الاعلام والاعلان والانفاق مثلاً للرد على المخالفات في الوقت الكافي لذلك، وللدفاع عن النفس قبلها، يضعف فعاليتها ويقلل من اهميتها ومن الرغبة للتأثر فيها.»^{١٣٢}

(ب) اجتهاد المجلس في مسائل انتخابية معينة

لقد أتى اجتهاد المجلس بشكل اجمالي متحفظاً وفاتراً حيال شراء الأصوات والرشوة وتجاوز السقف الانتخابي والمخالفات المرتكبة من وسائل الاعلام والتجاوزات في السياق الاعلامي والاعلاني، نستعرضها في ما يلي كما نبيّن موقف المجلس من مسائل انتخابية أخرى:

(١٣٠) قرار رقم ٩ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (كميل زياده/فارس بويز)

(١٣١) قانون الانتخاب رقم ٢٥/٢٠٠٨

(١٣٢) قرار رقم ١٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ (مخايل ضاهر/هادي حبيش)، والقرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩

(حسن يعقوب/عقاب صقر)

- المقاربة الفاترة للمجلس حيال شراء الاصوات

لقد مارس المجلس رقابة تتصف بالحذر الشديد، كي لا نقول بالفتورة، تجاه مسألة شراء الأصوات. ففي قضية غسان الرحباني/ ميشال المرّ مثلاً، كان ثبت لدى المجلس ان المطعون في صحة نيابته، النائب ميشال المرّ^{١٣٣} كان قد دفع الى المطران جورج صليباً مبلغاً قدره مئتا ألف دولار أميركي، اودعه هذا الاخير في حسابه في مصرف الاعتماد اللبناني بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٩، اي قبل أقل من أربعة أشهر من موعد الانتخابات. واللافت في هذا القرار ان المجلس لم يرتّب اية نتيجة على هذا الفعل المشكوك منه، بالرغم من خطورته وثبوت وقوعه، وقد برّر موقفه هذا بأن المستدعى ضده اعتاد على تقديم المساعدات المالية للمطران ولجمعيات السريان الارثوذكس، وان الشيك لم يصرف وما زال في حساب المطران. وقد جاء في هذا القرار:

«أن المبلغ الذي دفعه المستدعى ضده للمطران جورج صليباً قبل أقل من أربعة أشهر من موعد الانتخابات، لا يمكن الجزم باعتباره مساعدةً او قرضاً، مبرأين من كل علاقة بالانتخاب، وبكسب أصوات المقترعين من طائفة السريان الارثوذكس، الا أن المستدعى ضده كان دأب على تقديم المساعدات المالية للمطران المذكور ولجمعيات السريان الارثوذكس في دائرة المتن الشمالي، وقد ثبت من التحقيقات ان المبلغ المذكور أعلاه لا يزال في حساب المطران ولم يصرف.»

الأأنه لا بد لنا من الإشارة الى موقف المجلس الدستوري في احدي حيثيات القرار ٢٥/٢٠٠٩ الأنف الذكر بشأن مراقبة دور المال في الانتخابات، كونه يشكل تحولاً في اجتهاده، بحيث أخذ المجلس بالاعتبار فارق الاصوات لتعليل قراره بعدم ابطال نيابة ميشال المر، بعد ان أجرى تحقيقات وحسابات دقيقة في عدد الاصوات:

«وبما أن المبلغ المذكور أعلاه، على فرض أنه أثر في الانتخابات لصالح المستدعى ضده، يبقى هذا الأخير متقدماً بالأصوات على المستدعي، وذلك بعد تصحيح النتيجة باحساب الاصوات في القلم ٥٢، لأن جميع المقترعين في دائرة المتن الشمالي من السريان الارثوذكس بلغ /١٨١٤/ مقترعاً، بينما الفارق بين المستدعي والمستدعى ضده هو ٢٣٥٢ صوتاً لصالح الثاني، مما يعني أنه لو حذف عدد جميع المقترعين من السريان الارثوذكس من مجموع الاصوات التي نالها المستدعى ضده، بعد تصحيح النتيجة، يبقى هذا الأخير متقدماً على المستدعي ب/٥٢٨/ صوتاً.»

(١٣٣) القرار رقم ٢٥/٢٠٠٩ المذكور آنفاً

مع العلم أنّ التحقيقات بيّنت ان أصوات المقترعين من السريان الارثوذكس لم تذهب جميعها الى المستدعى ضده، (...)

- الموقف من تجاوز سقف الانفاق الانتخابي

يتبين من خلال القرارات الاخيرة التي صدرت في ظل أحكام قانون الانتخابات الاخير ٢٥/٢٠٠٨، نتيجة لدورة انتخابات ٢٠٠٩، ان موقف المجلس الدستوري خجول بعض الشيء حيال المخالفات المتعلقة بالانفاق الانتخابي والخروقات لسقف هذا الانفاق. فجرى الاعتماد بتقرير لجنة المدققين في البيان الحسابي الشامل المقدم الى هيئة الاشراف من قبل المستدعى ضده، على مسؤولية هذا الأخير، من دون أن يبادر الى التوسع في التحقيق بهذا الخصوص. وان موقف المجلس تجاه موضوع الانفاق يرده البعض الى ثغرات في قانون الانتخاب لجهة ضبط الانفاق على الحملة الانتخابية وقانون السرية المصرفية الذي يقف عائقاً أمام المجلس الدستوري للتوسع في التحقيقات الآيلة الى كشف حقيقة الانفاق على الحملة الانتخابية.

فاعتبر المجلس في القضية المذكورة آنفاً،^{١٣٤} بأن المبلغ المدفوع الى المطران صليباً (٢٠٠,٠٠٠ د.أ.) «لا يمكن احتسابه من ضمن مصاريف الحملة الانتخابية التي نص عليها قانون الانتخاب في الفصل الخامس منه»^{١٣٥} اذ جرى دفعه قبل بدء احتساب مصاريف الحملة بحوالي الشهر والنصف.

كما اعتبر المجلس في القضية عينها أن المستدعى عليه، الذي كان دفع الى الأب الياس عكاري مبلغاً قدره خمسة وعشرون ألف دولار أميركي، لم يتخط سقف الانفاق الانتخابي اذ ان هذا الدفع جرى في شهر شباط ٢٠٠٩، اي قبل بدء المدة القانونية المعينة لاحتساب الانفاق الانتخابي. كما انه لم يرتب اية نتيجة على هذا الفعل اذ أنه ثبت له ان الاب عكاري لعب دوراً مزدوجاً، مما لم يؤثر سلباً على المستدعي لجهة الاصوات التي نالها.

وحيال ادعاء بتحويل مبلغ /٢٤٠/ مليار ليرة لبنانية من المصرف المركزي الى بنك البحر المتوسط - فرع شتورة او زحله نهار الجمعة في ٥/٦/٢٠٠٩، غداة الانتخابات، كان ورد عن عدد من الطاعنين، لم يتوسع المجلس في التحقيق اذ ان المستدعي لم يدل بمعلومات

(١٣٤) قضية غسان الرحباني/ميشال المرّ المذكورة آنفاً
(١٣٥) القانون ٢٥/٢٠٠٨

خلال التحقيق حول هذا المبلغ او حول مصدر معلوماته، بحيث لا يجوز الركون للدعاءات غير المبنية على وقائع ثابتة. فاعتبر المجلس انه «لجهة تحويل المبلغ المالي بقي مجرداً من اي دليل او بدء دليل فلا يسع المجلس الدستوري بالتالي الشروع في التحقيق حول هذه الواقعة»، (...)^{١٣٦}.

علماً ان المشكلة في تجاوز سقف الانفاقي وشراء الاصوات والرشوة تكمن في جزء كبير منها في الثغرات في قانون الانتخاب وغياب قانون ضبط مالية الاحزاب والاحتماء بقانون سرية المصارف، مما يؤدي الى «فوضى المال». فعلى سبيل المثال، ان قانون سرية المصارف الصادر عام ١٩٥٦ يشكل عائقاً امام كل من هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية والمجلس الدستوري اللذان لا يمكنهما الكشف على حسابات مصرفية عائدة للمرشحين غير تلك المخصصة للانفاق الانتخابي. كما ان المادة ٥٩ (فقرة ٢) من قانون الانتخاب رقم ٢٥/٢٠٠٨ الساري المفعول تشكل ثغرة في مجال الحد من عملية شراء الاصوات، بل تشرع نوعاً ما، اذ انها تستثني من عداد المحظورات التقديمت والمساعدات «اذا كانت مقدمة من مرشحين أو مؤسسات يملكها أو يديرها مرشحون درجوا على تقديمها بصورة اعتيادية ومنتظمة منذ ما لا يقل عن ثلاث سنوات قبل بدء فترة الحملة الانتخابية»، مما يفتح المجال واسعاً امام المرشحين لشراء الاصوات وتجاوز سقف الانفاق الانتخابي عبر مؤسسات ذات طابع «خيري» تقدم بشكل منتظم تبرعات نقدية وعينية الى الافراد والجمعيات. فينبغي بالتالي تعديل قانون الانتخاب بشكل يضع ضوابط صارمة للانفاق الانتخابي وينص على آليات تمكن هيئة الاشراف من ممارسة رقابتها بفاعلية، اضافة الى رفع السرية المصرفية عن كافة الحسابات العائدة للمرشح ووضع قانون بشأن الشفافية في تمويل العمل السياسي، وبخاصة قانون يضبط مالية الاحزاب كما هو الحال في فرنسا مثلاً.

وهنا لا بد لنا من الاشارة الى تشدد اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي في هذا المجال، والى قراره الصادر في ٤ تموز ٢٠١٣ الذي أكد قرار «اللجنة الوطنية لحسابات الحملات والتمويل السياسي» القاضي برّد حساب حملة رئيس الجمهورية السابق نيكولا ساركوزي الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠١٢، على أساس ان مصاريف حملته الانتخابية تجاوزت

(١٣٦) قرار رقم ٢٧ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (فؤاد الترك/طوني ابو خاطر)، والقرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (سليم عون/ايلى ماروني)، والقرار رقم ٢١ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (عدنان عرقجي/نهاد المشنوق)

بـ ٤٦٦،١١٨ يورو السقف المرخص، أي ما يعادل نسبة ٢،١٪. مما أدى الى حرمان المرشح السابق لحزب «الاتحاد من اجل الحركة الشعبية» (UMP) من تسديد الدولة لمصاريفه الانتخابية، والحكم عليه على سبيل العقوبة بتسديد ما يوازي تجاوز السقف الانتخابي، بحيث ارتفعت الفاتورة التي سددها الحزب الذي ينتمي اليه المرشح الى أكثر من عشرة ملايين يورو. وقد اعتبر المجلس في قراره هذا ان تاريخ اعلان الترشيح لا ينزع عن المصاريف الجارية قبل هذا التاريخ طبيعتها الانتخابية.^{١٣٧} والجدير ذكره انها المرة الاولى التي يصار فيها الى رفض حساب حملة انتخابية تعود الى مرشح وصل الى الدورة الثانية في انتخابات رئاسية.

- مقارنة المجلس الدستوري للرشوة

لقد مارس المجلس رقابته على المسائل المتصلة بالرشوة «بدقة متناهية وحذر شديد» كما ورد حرفياً في قراراته، وتشدد لجهة اثبات الرشوة من قبل المستدعي كما لجهة تأثيرها الحاسم على النتيجة:

«وبما ان المجلس يرى (...) استعراض بعض المبادئ التي ترعى ممارسة رقابته على صحة النيابة، ومقارنته مسألة الرشوة بدقة متناهية وبحذر شديد اظهاراً للحقيقة وصوناً لحقوق من اقترح بصورة سليمة تجاه من رشى او ارتشى او كان موضوع شبهة».^{١٣٨}

وأيضاً:

«وبما ان عبء اثبات حصول الرشوة يقع على عاتق المستدعي، عملاً بالقاعدة العامة، ولا يركن الى المتداول ولا الى الشائع كدليل عليها، (...)».^{١٣٩}

«وبما ان اقوال المستدعي ان المفتش التربوي الدكتور احمد الصمد قام بجولة واسعة شملت مدراء مدارس عكار طالباً اليهم العمل كما كينة انتخابية والاقتراع لمصلحة نسيبه المطلعون في

(١٣٧) وقد جاء في حيثيات هذا القرار: "Considérant qu'en vertu des dispositions combinées des articles L. 52-12 et L.52-4 du code électoral, rendus applicables à l'élection présidentielle par le paragraphe II de l'article 3 de la loi du 6 novembre 1962, le compte de campagne retrace l'ensemble des dépenses engagées ou effectuées en vue de l'élection par le candidat ou pour son compte pendant l'année précédant le premier jour du mois de l'élection; que la date à laquelle le candidat a déclaré sa candidature n'est pas de nature à priver de leur éventuel caractère électoral les dépenses intervenues antérieurement à cette déclaration."

(١٣٨) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)

(١٣٩) قرار رقم ٢٨ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (الياس سكاف/نقولا فتوش)

صحة نيابته قد وردت وظلت أيضاً مجردة من اي اثبات. هذا فضلاً عن ان الجولة التي شملت كل مدراء المدارس - كما يقول - في القضاء يسهل كشفها ومواجهتها في الوقت المناسب، فتبقى تلك الجولة، على فرض ثبوت حصولها، دون تأثير حاسم في نتيجة الانتخاب»^{١٤٠}

«وبما أنه بالنسبة الى ما يدعيه المستدعي لجهة التهديد بالقتل والرشوة التي رافقت عملية الاقتراع والتي قدم المستدعي تأييداً لها بعض الافادات الخطية، فإن من الصعب الركون اليها لانها على افتراض صحتها فإنها لا تخرج عن كونها حوادث افرادية متفرقة لم يثبت أنه كان لها تأثير حاسم على النتيجة، او في الاقل على ان ثمة صلة سببية مباشرة بينها وبين تلك النتيجة، خصوصاً بمورد الفارق المريح في الاصوات والذي بلغ /٥٨٧٧/ صوتاً لصالح المستدعى ضده»^{١٤١}

- موقف المجلس الدستوري من المخالفات المرتكبة من وسائل الاعلام والتجاوزات في

السياق الاعلامي والاعلاني

لقد عرّف المجلس الدستوري الحملة الانتخابية على ضوء أحكام المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ٢٠٠٨/٢٥، وحدد المعايير والأطر التي يجب ان تندرج ضمنها الحملة الانتخابية كي تعتبر سليمة كما يلي:

«وبما أنه يفترض في تطبيق احكام المادة ٦٨ من قانون الانتخاب التمييز الواضح بين الحملات الانتخابية التي تندرج ضمن طبيعة التنافس الانتخابي المشروع الذي هو نزاعي وتنافسي ويتيح للناخبين امكانية محاسبة المرشحين على أقوالهم ومواقفهم وبرامجهم وبين التشهير والقبح والذم والتجريح واثارة النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية وتحريف المعلومات او تزييفها،
١٤٢ (...)»

الا ان المجلس لم يرتب نتائج لمجرد حصول المخالفات والتجاوزات، بل حدّد شروطاً لترتيب نتائج عليها فجاءت مقاربتة واقعية وعملية بالنسبة الى الانتخاب المطعون في صحته. فذهب اجتهاده الى عدم الاعتماد بالحملات المفرضة اذا كانت لا تؤدي الى التأثير على ارادة الناخب. وبالتالي لا يأخذ المجلس بهذه الحملات اذا كانت متبادلة واذا كان من الممكن الرد عليها ضمن متسع من الوقت:

(١٤٠) قرار رقم ١٥ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (قاسم عبد العزيز/ جهاد الصمد)

(١٤١) قرار رقم ١٧ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠، (مخايل الدبس/ يوسف المعلوف)

(١٤٢) قرار رقم ١٥ تاريخ ١١/٢٥/٢٠٠٩، (سركيس سركيس/ نبيل نقولا)

«وبما أن اجتهاد المجلس الدستوري دأب الى رفض الاعتداد بالحملات المفرضة اذا كانت متبادلة واذا كان من الممكن الرد عليها ضمن متسع من الوقت ومجابتها، وليس بالتالي من شأنها ان تؤثر على ارادة الناخب،

وبما أن المستدعي لم يثبت اية مخالفة اعلامية طالته شخصياً كما انه لم يتقدم بأية شكوى بهذا الشأن لدى الهيئة المشرفة على الانتخابات وبالتالي يقتضي رد اقواله لهذه الجهة، (...)»^{١٤٢}

كما أنه فرض على المستدعي اثبات أن المخالفة الاعلامية طالته شخصياً حتى في حال سبق وتقدم بشكوى بخصوصها لدى الهيئة المشرفة على الانتخابات.^{١٤٤}

وحصر المجلس المسؤولية الناتجة عن مخالفة الاحكام القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية بوسائل الاعلام دون المرجع السياسي الذي قد يكون وراء هذا الخرق، مرتكزاً على أحكام قانون الانتخاب، ولم يرتب عليها نتيجة إذا لم يثبت ان للمطعون بصحة نيابته علاقة مسلكية او رقابة ادارية على تلك الوسائل او مجرد توجيهه.^{١٤٥}

وقد ورد بهذا الخصوص:

«وبما أنه فضلاً عما تقدم فان قانون الانتخاب في ما يتعلق بالحملة الاعلامية رتب جزءاً من المسؤولية على وسائل الاعلام نتيجة المخالفات المرتكبة ولم يرتب جزءاً من المسؤولية على المرجع السياسي او غيره، (...)»^{١٤٦}

- نقل القيود والتأثير على نتيجة الانتخاب

لقد عمد المجلس الدستوري الى اجراء تحقيق دقيق في عملية نقل النفوس في العام ٢٠٠٩، وبخاصة في زحلته حيث تبين له ان عدد المنقول قيد نفوسهم جرى وفق القانون وبلغ ٦٩٤ شخصاً من مذاهب مختلفة وليس ١٥,٩١٨ كما كان ادعى الطاعن.^{١٤٧} وقد ذهب اجتهاده الى عدم اعتبار نقل القيود من دائرة انتخابية الى أخرى مخالفاً للقانون، الا اذا كان لذلك تأثيراً على نتيجة الانتخاب النهائية:

(١٤٢) قرار رقم ١٥ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (سركيس سركيس/نبيل نقولا)

(١٤٤) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)

(١٤٥) قرار رقم ٢٢ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (غسان الاشقر/سامي الجميل)

(١٤٦) قرار رقم ١٥ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (سركيس سركيس/نبيل نقولا)

(١٤٧) قرار رقم ١٦ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (حسن يعقوب/عقاب صقر)

«وبما أنه على فرض كانت الزيادة هذه جاءت كلها نتيجة نقل قيود بصورة غير قانونية، وذلك مجرد افتراض، وتمّ حسم هذه الزيادة من النتيجة، فلا يكون من تأثير لها في نتيجة الانتخاب النهائية ذلك ان الفارق في الاصوات بين الفائز والخاسر بلغ ٢٠١٢ صوتاً»^{١٤٨}

وأيضاً في المعنى عينه:

«مما يدلّ ان الناخبين المضافين على اللوائح والبالغ عددهم الفاً وخمسة ناخب لا تأثير لهم في حسم النتيجة لمصلحة المطعون ضده على افتراض اقتراعهم لمصلحته، (...)»^{١٤٩}

- علامة التعريف (او العلامة الفارقة)

لقد عرّف المجلس الدستوري علامة التعريف المبطلّة في قراره رقم ٢٠٠٩/١٥، كما اعتمد مصطلح «العلامة الفارقة» في قراره ٢٠٠٩/٢٥، فصّح في انتخابات ٢٠٠٩ نتائج دائرة المتن بسبب خطأ ارتكبتها لجنة القيد لجهة التذرع بالعلامة الفارقة. وقد جاء عنه بهذا الخصوص:

«وبما أنّ اضافة اسم النائب بقرادونيان على بعض اوراق الاقتراع لا يشكل علامة تعريف مبطلّة، اذ ان علامة التعريف المبطلّة هي تلك التي يثبت اللجوء اليها بشكل منظم في سبيل خرق مبدأ سرية الاقتراع واذا كانت الاوراق محضرة ومقدّمة للناخبين بشكل يخرج عن التشكيلة العادية لاسماء المرشحين ويسمح بالتالي معرفة هؤلاء الناخبين وما اذا كانوا اقترعوا لصالح مرشّح دون آخر وهذا لا ينطبق على الاوراق المتار موضوعها من قبل المستدعي، وبخاصة أنّ اغوب بقرادونيان مرشّح في دائرة المتن الشمالي فاز بالتزكية، (...)»^{١٥٠}

وأيضاً:

«لا يجوز اعتبار اسم اغوب بقرادونيان في اوراق الانتخاب علامة فارقة كونه مرشّحاً في دائرة المتن الشمالي، وان كان قد فاز بالتزكية، وبخاصة أنّ عدد الاوراق التي ورد اسمه فيها كبيراً، والعلامة الفارقة لا تكون في مثل هذا العدد من الاوراق.»^{١٥١}

١٤٨) قرار رقم ١٤ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (نقولا صحنوي/ميشال فرعون)

١٤٩) قرار رقم ٢١ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (عدنان عرفجي/نهاد المشنوق)

١٥٠) قرار رقم ١٥ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (سركيس سركيس/نبيل نقولا)

١٥١) قرار رقم ٢٥ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩، (غسان رجباني/ميشال المرّ)

- تحديد نطاق مهام اختصاص لجنة القيد العليا

لقد اعتبر المجلس ان لجنة القيد العليا ليست مرجعاً استثنائياً للجان القيد العادية في ما يختص بالاعمال المتعلقة بنتائج الانتخابات اذ لا يعود لها اعادة النظر بقرارات هذه اللجان بهذا الخصوص. وقد ورد:

«وبالإضافة الى ذلك، وتفسيراً لنية المشرع، يرى المجلس ان المادة ٢٤ الفقرة «أ» قد أناطت صراحة بلجان القيد العليا النظر في طلبات استئناف قرارات لجان القيد العائدة لتصحيح القوائم الانتخابية، ولم يلحظ المشرع هذا الاختصاص بالنسبة الى نتائج الانتخابات النيابية.»^{١٥٢}

- مبدأ توزيع المقاعد النيابية على أساس طائفي

في قضية الطمن في صحة انتخاب النائب ابراهام دده يان، كان منافسه الخاسر أدلى بأن النائب دده يان هو ارمني انجيلي وبالتالي لا يمكنه الترشح عن المقعد الانجيلي، بل كان عليه ان يترشح عن مقعد الاقليات. ردّ المجلس هذه المراجعة في قراره رقم ١٩٩٧/١٤ معتبراً أنّ توزيع المقاعد النيابية يتم «على اساس انتماء اللبنانيين الى طوائف يتشكّل منها المجتمع اللبناني، وليس على أساس آخر، وذلك الى حين تجاوز جميع الأوضاع الطائفية الراهنة.»^{١٥٣}

- التصويت عبر المعزل

اعتبر المجلس الدستوري في قرارات صادرة عام ١٩٩٧، في سياق ما استقرّ عليه اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي، أنّ التصويت عبر المعزل ليس الزامياً، ولا يشكل مخالفة يعتدّ بها لابطال الانتخاب، طالما ان المقترع اختار بملء ارادته عدم العبور بالمعزل للتصويت،

(١٥٢) قرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤، (ميرنا المرّ/كبريال المرّ)
(١٥٣) قرار رقم ١٤ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، (انطونيوس سعد واميل شحادة/ابراهيم دده يان)

طالما أنه لم يخضع لاي اكراه او ضغط.^{١٥٤}

الا ان هذا الاجتهاد لم يعد ينطبق في رأينا في ظل صراحة أحكام المواد ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ من قانون الانتخاب رقم ٢٥/٢٠٠٨ التي أوجبت على المقترح أن يتوجه الزامياً وراء المعزل ليختار أسماء المرشحين الذين يريد انتخابهم تحت طائلة منعه من الاقتراع. بالإضافة الى أحكام المادة ٨٥ من القانون عينه التي نصت أيضاً على الزامية وجود المعزل تحت طائلة بطلان العملية الانتخابية. علماً ان الظروف والاجواء التي ترافق الانتخابات في فرنسا لا تتوفر بالضرورة في الانتخابات التي تجري في لبنان حيث وسائل الضغط على الناخبين وعملية شراء الاصوات منتشرة وغالباً ما تكون مشروطة بعدم لجوء المقترح الى المعزل، مما يستلزم الاقتراع وراء المعزل كي يتسنى للمقترح اختيار ممثليه بحرية تامة ومن دون مراقب.

- الجهة الصالحة لتقديم الموظف استقالته واختصاص كل من سلطة التعيين وسلطة

الوصاية

تسهل اجتهاد المجلس لجهة شكلية تقديم الموظف لاستقالته، فاعتبر ان كل من سلطة التعيين وسلطة الوصاية بالنسبة الى المؤسسات العامة والادارة التي ينتسب اليها الموظف او صاحب الحق في الترشيح تعتبر جهة مختصة يصح تقديم الاستقالة اليها.

١٥٤) قرار رقم ٥ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (البيبر مخيبر/راجي ابو حيدر)، حيث برر المجلس الدستوري موقفه هذا حيال عدم الزامية التصويت عبر المعزل كما يلي:

«وحيث أن المشتري وضع في قانون الانتخاب وسائل متعددة في متناول الناخب لإحاطة حرّيته في اختيار ممثليه من المرشحين بالسرية التامة، وان ابرز تلك الوسائل ايجاد معزل في كل قلم اقتراع حيث يتاح للناخب ممارسة حرية الاختيار في منأى عن أي عامل من عوامل التأثير الخارجي. وحيث ان المعزل قد اقيم في كل قلم حفاظاً على السرية، الا أنّ هذه السرية انما هي لضمانة سلامة الارادة من الانحراف عن جادة الاختيار الحر من جراء عوامل الضغط والاكراه، وان هذه الحرية تتعلق بالأصل بالعامل الشخصي وتتسم بالطابع الذاتي للناخب. وسنداً لذلك من كانت لديه المناعة الكافية والكفيلة بمقاومة الضغط والاكراه وعدم الرضوخ لهما، ويمتلك بالتالي القدرة على ممارسة اختياره بملء حرّيته انطلاقاً من قناعته الذاتية فلا يكون اقتراعه مشوباً بأي عيب إن هو عرّف طوعاً عن دخول المعزل وادلى بصوته في صندوق الاقتراع وفق الاصول المتبعة لهذه الناحية.

وحيث أنه قد برق لفريق من الناخبين أو لأحدهم الا يخفي ميله الى مرشح معين فلا عيب يشوب اقتراعه إن هو لم يخف هذا الميل، فيدلي بصوته جهاراً دون الدخول عبر المعزل.

وحيث انه، لكي يكون الاقتراع مشوباً بعيب مفسد لعملية الاختيار، يجب ان يكون المانع الذي حمل الناخب على عدم الدخول الى المعزل وليد ضغط واكراه، مما يجعله على انتخاب من لا يريد انتخاب فيما لو خلا الى نفسه في المعزل وتحصّن بالسرية فيه، الامر الذي لم يرق عليه اي دليل او قرينة.»

وفي المعنى عينه: قرار رقم ١٥ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠ (فاسم عبد العزيز/ جهاد الصمد)

«وحيث أنه، في قضاء الانتخاب، تعتبر سلطة التعيين وسلطة الوصاية بالنسبة الى المؤسسات العامة والادارة التي ينسب اليها الموظف او صاحب الحق في الترشيح جهات مختصة يصح تقديم الاستقالة اليها، اذ ان الاستقالة هي التعبير عن النية والارادة لممارسة حق الترشيح، ويكفي ان تقدم الى أي من المراجع المذكورة أعلاه لكي تتحقق الغاية منها، وان كان يقتضي في الحالات العادية تقديم الاستقالة الى الادارة المختصة التي يعمل فيها صاحب الشأن.»^{١٥٥}

- عدم اعتبار التأخير في اعلان النتائج أمراً غير عادياً

لقد ورد عن المجلس في هذا الخصوص:

«التأخير في اعلان نتائج الانتخابات من ١٥/٩/١٩٩٦ الى ١٧ منه لا يعتبر أمراً غير عادي من شأنه ابطال هذه النتائج، وذلك بالنظر الى الصعوبات التي ترافق عادة عمليات فرز الاصوات وجمعها التي تتم بالطريقة اليدوية، وطالما أنه لم يثبت ان هذا التأخير كان مقصوداً بغرض التلاعب بنتائج الانتخاب.»^{١٥٦}

١٥٥) قرار رقم ١٥ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (عصام نعمان/خالد صعب)، وأيضاً: قرار رقم ١٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (محمد صادق/علي الخليل)

١٥٦) قرار رقم ١٩ تاريخ ١٧/٥/١٩٩٧، (روبير غانم/هنري شديد)، وأيضاً: قرار رقم ٩ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٠، (كميل زياده/فارس بويز)

خامساً - المبادئ والمعايير العامة المعتمدة في الطعن في دستورية القوانين

سوف نتناول المبادئ والمعايير العامة التي كرسها المجلس الدستوري في اجتهاده المتعلق بالطعون الدستورية بشكل مقتضب، اذ ان الهدف من هذا الدليل هو التركيز على دوره كقاضي انتخاب. بالتالي سوف نعرض بإيجاز في الفصل الاول من هذا القسم المبادئ والمعايير العامة التي رسمت أطر اختصاص المجلس الدستوري في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين (١) وفي الفصل الثاني المبادئ العامة الموضوعية المتعلقة بشكل رئيسي بعلاقة السلطات في ما بينها وبتكريس الحريات العامة والحقوق الاساسية ذات القيمة الدستورية (٢).

(١) رسم اطار اختصاص المجلس في ما يتعلق بالرعاية على دستورية القوانين

لقد رسم المجلس الدستوري اطار اختصاصه في معرض رقاوبته على دستورية القوانين، واتجه الى توسيع هذه الصلاحيات. فاعتبر ان صلاحيته «تأخذ مداها كاملاً بحيث تتخطى حدود مراجعة الطعن كما حددتها الجهة الطاعنة، فيضع المجلس يده على القانون المطعون فيه بكامله. كما ان المجلس اعتمد مبدأ «الكتلة الدستورية» le bloc de constitutionnalité المعتمد من نظيره الفرنسي بحيث لا تشمل رقاوبته أحكام الدستور فقط بل تمتد أيضاً الى مقدمة الدستور والحقوق والحريات الاساسية التي تضمنتها، والى الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المعطوف عليها صراحة في مقدمة الدستور. كما اعتبر المجلس ان اختصاصه لا يقتصر على مراقبة مدى انطباق أحكام القانون المطعون به على الدستور، بل يمتد الى النظر في أصول التشريع المنصوص عليها في الدستور. وقد أقرّ المجلس صلاحياته في ابداء التحفظات التفسيرية (Réserves d'interprétation) التي يتعين للسلطات العامة التقيد بها في مراحل تطبيق وتنفيذ القانون، كما أكد ان حق تقدير المصلحة العليا يدخل ضمن رقاوبته. وقرر انه لا يعود للمجلس الدستوري النظر في ملاءمة التشريع بل تقتصر صلاحيته على مراقبته لدستوريته. ونستعرض في ما يلي أهمّ الحثيات التي حدّدت أطر اختصاص المجلس لدى ممارسة رقاوبته على دستورية القوانين:

أ) صلاحية المجلس الشاملة لرقابة القانون المطعون فيه

لقد أقر المجلس الدستوري ان صلاحيته للنظر في دستورية القوانين تتجاوز حدود مراجعة الطعن بحيث تأخذ مداها كاملاً وتمتد الى النظر في دستورية القانون المطعون فيه برمته، بمجرد تقديم المراجعة لديه وفقاً للأصول وتسجيلها في قلمه، وقد ورد في هذا الخصوص:

«وبما ان المجلس الدستوري، بمقتضى المادة ١٩ من الدستور وبموجب قانون انشائه (القانون ٩٣/٢٥٠) يتولى الرقابة على دستورية القوانين بناءً على المراجعات التي ترفع اليه من المراجع المحددة حصراً في الدستور.

وبما أنه اذا كان لا يعود للمجلس الدستوري اذن حق اجراء الرقابة عفواً او من تلقاء ذاته، على مطابقة القوانين التي سنّها مجلس النواب، على أحكام الدستور، فإن هذه الصلاحية تأخذ مداها الكامل، وتطلق يده في اجراء هذه الرقابة على القانون برمته بمجرد تقديم المراجعة، وفقاً للأصول وتسجيلها في قلم المجلس، دون ان يكون مقيداً بمطالب مستدعي الطعن، وهذا ما جرى عليه اجتهاد المجلس.

وبما أنه لا يسع المجلس أثناء نظره في مدى مطابقة قانون ما على الدستور، ان يتجاهل نصاً مخالفاً للدستور، ولو لم يكن محل طعن من قبل المستدعي، دون ان يضعه موضع رقابته، وابطاله، اذا اقتضى الامر، في حال اعتباره مخالفاً للقانون»^{١٥٧}

ب) مبدأ «الكتلة الدستورية» (Le bloc de constitutionnalité)

لقد اعتمد المجلس الدستوري اللبناني في اجتهادات عديدة ومستقرة، على غرار نظيره الفرنسي، مبدأ «الكتلة الدستورية» le bloc de constitutionnalité، بحيث أكد على أن مقدمة الدستور، كما والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المعطوف عليها صراحة في مقدمة الدستور، تؤلف مع هذه المقدمة والدستور جزءاً لا يتجزأ وتتمتع معاً بالقوة الدستورية.^{١٥٨} فيمتد بذلك اطار اختصاص المجلس الدستوري الى الحريات العامة والحقوق الاساسية المكرسة في مقدمة الدستور او في المواثيق الدولية المذكورة صراحة في مقدمة الدستور، والتي وصفها بالمبادئ ذات القيمة الدستورية. كما أكد المجلس وجوب

١٥٧) قرار رقم ٢ تاريخ ١١/٢٤/١٩٩٩، وأيضاً في المعنى عينه: قرار رقم ٤ تاريخ ٩/٢٩/٢٠٠١

١٥٨) قرار رقم ٢ تاريخ ١٠/٥/٢٠٠١

تطبيق المبادئ الدستورية العامة في غياب نص دستوري صريح. وأقرّ أنّ للتشريعات الدستورية مفعول أني تطبيق وتنفذ فور صدورها.^{١٥٩} ونورد في ما يلي أهمّ الحيشيات المتعلقة بهذا الخصوص:

«ان مقدمة الدستور تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه»^{١٦٠}

«وبما أنّ المبادئ الواردة في مقدمة الدستور تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه وتتمتع بقيمة دستورية شأنها في ذلك شأن أحكام الدستور نفسها.»^{١٦١}

«وبما أنّه إذا كان يعود للمشرع ان يلغي قانوناً أو ان يعدل أحكام هذا القانون دون أن يشكل ذلك مخالفة للدستور أو ان يقع تحت رقابة المجلس الدستوري الا ان الامر يختلف عندما يمس ذلك، حرية أو حقاً من الحقوق ذات القيمة الدستورية.»^{١٦٢}

وعلى العكس، فقد اعتبر المجلس ان لا قيمة دستورية لوثيقة الوفاق الوطني ما لم تُدرج نصوصها في متن الدستور أو في مقدمته.^{١٦٣}

ج) الاختصاص للنظر في أصول التشريع المنصوص عليها في الدستور

لقد أقرّ المجلس الدستوري ان رقابته لا تقتصر على مضمون النص التشريعي وانطباقه على الدستور وسائر القواعد والمبادئ الدستورية، بل تشمل ايضاً النظر في العيوب التي قد تشوب أصول التشريع المتبع لسن القانون المطعون فيه:

«بما انه يعود للمجلس الدستوري ان ينظر بمعرض أعمال رقابته على دستورية اي نص تشريعي مطعون فيه لديه، فيما لو كان اقرار هذا النص قد تمّ وفقاً لاحكام الدستور، اي أن ينظر في عيوب عدم الدستورية التي قد تشوب اصول التشريع المنصوص عنها في الدستور او المكراًسة في القواعد العامة الاساسية الواردة في مقدمته او في متنه، او في المبادئ العامة ذات القيمة الدستورية، وان لا تكون رقابته مقتصرة على مضمون النص التشريعي المطعون فيه وانطباقه

١٥٩) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠

١٦٠) قرار رقم ٤ تاريخ ١٩٩٦/٨/٧

١٦١) القرار رقم ١ و ٢ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٢

١٦٢) قرار رقم ١ تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٣ وأيضاً في المعنى عينه: القرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١ والقرار رقم ٥

تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٧

١٦٣) قرار رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣

على الدستور وسائر القواعد والمبادئ الدستورية اعلاه، (...)»^{١٦٤}

(د) التحفظات التفسيرية (Réerves d'interprétation)

تشكل تقنية التحفظات التفسيرية وسيلة تسمح للمجلس الدستوري بأن يعتمد القانون المطعون بدستوريته ويعتبره غير مخالف لأحكام الدستور، بشرط ان يُفسّر بالطريقة التي يبيّنها المجلس. وتقترن هكذا تحفظات تفسيرية بالطابع الأمر تجاه سائر السلطات الدستورية والادارية، مما يستتبع التقيّد بها لدى تطبيق وتنفيذ القانون المعني بهذه التحفظات، مع استبعاد تفسيرات أخرى للقانون غير تلك التي أباها المجلس. وقد تبني المجلس الدستوري اللبناني تقنية التحفظات التفسيرية الملزمة في القرار رقم ٢٠٠٢/٣، على غرار نظيره الفرنسي، وذلك بالرغم من غياب نص قانوني صريح يوليه هكذا اختصاص:

«وَمَا ان رد الطعن لعدم مخالفته الدستور او القواعد ذات القيمة الدستورية لا يعني انه يمتنع على المجلس الدستوري ان يحصّن القانون المطعون فيه بتحفظات تفسيرية Réerves d'interprétation يتعيّن التقيّد بها في مراحل تطبيقه وتنفيذه، اذ أنه من المسلّم به في اجتهاد القضاء الدستوري أنّ للمجلس الدستوري في الحالات التي يرد فيها الطعن ويقضي بدستورية القانون ان يفسّر القانون المطعون فيه على النحو الذي يجعله اكثر اتفاهاً مع أحكام الدستور (...)»^{١٦٥}

(هـ) تقدير الظروف الاستثنائية والمصلحة العليا وخضوعهما لرقابة المجلس الدستوري

لقد حدد المجلس مفهوم الاستثناء الذي يجيز للمشرع، ضمن حدود معينة، ان يخرج عن أحكام الدستور. كما أكد على ان تقدير الظروف الاستثنائية يبقى خاضعاً لرقابته:

«وَمَا انه في الظروف الاستثنائية، الناجمة عن حدوث امور غير متوقعة، تتولد شرعية استثنائية

١٦٤) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠١

١٦٥) قرار رقم ٣ تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٢

يجوز فيها للمشترع، ضمن حدود معينة، ان يخرج عن أحكام الدستور والمبادئ الدستورية او القواعد ذات القيمة الدستورية، وذلك حفاظاً على الانتظام العام، واستمرارية عمل المرافق العامة، وصورناً لمصالح البلاد العليا، (...)، واذا كان للمشترع ان يقدر وجود ظروف استثنائية تستدعي سنّ قوانين لا تأتلف وأحكام الدستور، في حدود المدة الي تستوجبها هذه الظروف، فإنّ ممارسته هذا الحق تبقى خاضعة لرقابة المجلس الدستوري، (...)^{١٦٦}

وأيضاً:

«وبما أنه اذا كان يعود للمشترع ان يقدر وجود ظروف استثنائية تستدعي منه سنّ قوانين لا تتوافق واحكام الدستور، في حدود المدة التي تستوجبها هذه الظروف، فان ممارسته لهذا الحق يبقى خاضعاً لرقابة المجلس الدستوري»^{١٦٧}

وقد كرّس المجلس الدستوري مؤخراً في قراره رقم ٢٠١٤/٧ في معرض البت في دستورية قانون تمديد ولاية مجلس النواب، نظرية الظروف الاستثنائية، فعرفها وحدد شروطها كآلآتي:

«وبما أنّ الظروف الاستثنائية هي ظروف شاذة خارقة تهدد السلامة العامة والأمن والنظام العام في البلاد، ومن شأنها ربما ان تعرض كيان الأمة للزوال، وبما أن الظروف الاستثنائية تنشأ بفعل الظروف الاستثنائية شرعية استثنائية غير منصوص عليها حل محل الشرعية العادية، ما دامت هناك ظروف استثنائية، وبما أن الظروف الاستثنائية تقتضي اتخاذ اجراءات استثنائية بغية الحفاظ على الانتظام العام الذي له قيمة دستورية، وبما انه في الظروف الاستثنائية، الناجمة عن أحداث خطيرة جداً وغير متوقعة، يجوز للمشترع، ضمن حدود معينة، ان يخرج عن أحكام الدستور والمبادئ الدستورية او القواعد ذات القيمة الدستورية، وذلك حفاظاً على الانتظام العام واستمرارية المرافق العامة، وصورناً لمصالح البلاد العليا».

كما تطرق المجلس الدستوري الى مفهوم الاستثناء في قراره رقم ٢٠١٤/٣^{١٦٨}، معتبراً ان المباراة المحصورة واعفاء المتقدمين اليها من بعض الشروط يشكلان استثناءً وان لم

(١٦٦) القرار رقم ٢٠١٢/٢ المذكور آنفاً

(١٦٧) قرار رقم ١ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٢، وأيضاً: قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢١

(١٦٨) قرار رقم ٣ تاريخ ٢٠١٤/٦/٣ المتعلق بالقانون رقم ٢٠١٤/٢٩٠ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٧ (تثبيت كتاب العدل بعد اجراء مباراة محصورة)

ينص القانون المطعون فيه عليه صراحةً، واعتبر بالتالي الاستثناء المتمثل بحصر المباراة بأشخاص محددين مخالفًا للدستور، إذ أنّ «الاستثناء لا تبرره سوى المصلحة العامة». وانتهى القرار الى ابطال بعض مواد هذا القانون على هذا الاساس.

وذهب اجتهاد المجلس الدستوري الى اعتبار أن تقدير المصلحة العليا من قبل المشتري اللبناني يخضع لرقابته، و«انه يعود لهذا المجلس ان ينظر في توافر مثل هذه المصلحة في ضوء أهداف التشريع الذي يمارس رقابته عليه للتحقق من دستوريته».^{١٦٩}

(و) عدم النظر في ملاءمة التشريع

اعتبر المجلس ان النظر في ملاءمة التشريع لا يدخل ضمن اطار رقابته، مستنداً بذلك الى الاجتهادات العربية والاجتهاد الفرنسي الثابت بهذا الخصوص. وان موقفه هذا يتفق مع النظرية الأيالة الى اعتبار ان العمل التشريعي يهدف دوماً الى تحقيق المصلحة العامة، وانه لا يعود بالتالي للقضاء ان يتعدى على وظيفة المشتري لدى تقديره لهذه المصلحة العامة. فيقرر المجلس في هذا السياق ان «الاعتبارات التي تدعو المشتري الى التشريع لتحقيق او مواكبة هذه الاهداف يفترض أن تكون دوماً محققة للصالح العام L'intérêt général، وأن المجلس الدستوري لا يسعه اعمال رقابته على هذه الاعتبارات التي تملئ التشريع على المشرع، وذلك لأن القضاء الدستوري لا ينظر في ملاءمة التشريع بل في دستوريته، وهذا ما يعبر عنه باجتهادات دستورية عربية «ان الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها» و«اجتهادات دستورية فرنسية ثابتة (...)»^{١٧٠}

وقد أكد المجلس في قراره الأخير رقم ٢٠١٤/٦ المذكور آنفاً والمتعلق بقانون الاجارات على موقفه هذا معتبراً أنه ليس من صلاحية المجلس النظر في ملاءمة التشريع:

«وبما أنّ تنظيم هذه العلاقة هو من صلاحيات السلطة التشريعية ويعود لها حق التقدير، وليس من صلاحية القضاء الدستوري النظر في الملاءمة، غير أنه من غير الجائز للمشتري ان يتجاوز الضمانات التي نص عليها الدستور، وتبقى القوانين خاضعة لرقابة القضاء الدستوري من أجل الحفاظ على هذه الضمانات، (...)»^{١٧١}

١٦٩) قرار رقم ٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠

١٧٠) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٩

١٧١) قرار رقم ٦ تاريخ ٢٠١٤/٨/٦

٢) المبادئ والمعايير الموضوعية

لقد كرّس المجلس الدستوري في اجتهاده مبادئ عامة تشكل مرتكزاً للقانون الدستوري، ان كان من خلال تفسيره لأحكام الدستور او من خلال تثبيت المبادئ العامة المتعارف عليها والتي تشكل أساساً للديموقراطية، ومن ضمنها مبدأ فصل السلطات وتحديد اطر العلاقة في ما بينها. كما أكد من خلال اجتهاد وفير على أهمية الحريات العامة والحقوق الاساسية، فكرّس المبدأ الآيل الى عدم جواز الانتقاص من هذه الحريات او الحقوق الاساسية في معرض سنّ تشريع جديد او تعديل تشريع سابق. وهذه المبادئ العامة تدرج اذن في خانتين اساسيتين: تحديد علاقة السلطات العامة في ما بينها ورسم أطر صلاحيات كل منها (أ)، وتكريس الحريات والحقوق الاساسية ذات القيمة الدستورية (ب). وسوف نورد من بعدها مبادئاً موضوعية مختلفة (ج).

أ) تحديد علاقة المؤسسات الدستورية في ما بينها

لقد أقرّ المجلس الدستوري من خلال اجتهاد مستمر أهمية مبدأ فصل السلطات كركن أساسي للنظام الديموقراطي، وحدد في عدد من قراراته مهام كل من السلطات العامة ووجوب التزام كل سلطة حدود صلاحياتها، بحيث لا تطغى اية سلطة على سلطة أخرى. كما انه حدد مفهومي التوازن والتعاون بين السلطات. وأقر مبدأ الاختصاص الشامل ومبدأ الاختصاص المحجوز للسلطة التشريعية كما حدد المواضيع المحفوظة للقانون. وقد كرس مبدأ استقلالية القضاء في عدد من قراراته، المنبثق عن مبدأ فصل السلطات.

- مبدأ الفصل بين السلطات العامة

لقد كرس المجلس الدستوري مبدأ الفصل بين السلطات العامة المنبثق عن مبدأ سمو الدستور، والذي يقضي بأن تمارس كل سلطة عامة أنشأها الدستور بنفسها المهام المولجة اليها واختصاصها المحجوز لها في أحكامه، من دون جواز تفويض سلطة أخرى في ممارسة هذا الاختصاص، وقد جاء بهذا الخصوص:

«وبما ان طرح السؤال الأول مرده الى مبدأ سمو الدستور الذي ينجم عنه ان على كل سلطة عامة انشأها الدستور ان تمارس اختصاصها المحجوز لها في أحكامه بنفسها وأنه لا يجوز لها أن تفوض سلطة أخرى في ممارسة هذا الاختصاص الا اذا سمح الدستور بهذا التفويض

بموجب نص صريح، لأن هذا الاختصاص ليس امتيازاً شخصياً أو حقاً خاصاً وإنما وظيفة راعى الدستور في ايلائها الى كل من السلطات أهلية السلطة وقدرتها لممارستها وبلوغ غاياتها، حتى أن مثل هذا التفويض اذا حصل بدون نص دستوري، انما يكون قد اهدر مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقيمه الدستور من المبادئ الاساسية للدولة، (...)»^{١٧٢}

كما طرحت مسألة مخالفة القانون لمبدأ فصل السلطات في القرار رقم ٢٠١٤/٣^{١٧٣} الذي صدر مؤخراً عن المجلس الدستوري، والذي اعتبر فيه ان اجراء مباراة محصورة بعدد من موظفي وزارة العدل هو قرار تجاوزت فيه السلطة الاشتراعية صلاحيات السلطة الاجرائية، بالاضافة الى أنه يدخل في اطار الاستثناء غير المبرر. وقد جاء في هذا القرار: «وبما ان تنظيم الوظيفة العامة والمهن يتم بقانون تضعه السلطة الاشتراعية، وتتولى السلطة الاجرائية وضعه موضع التنفيذ، وبما أنه يحق للسلطة الاشتراعية تعديل القانون الذي سبق وأقرته، شرط عدم مخالفة الدستور والمبادئ ذات القيمة الدستورية، وان يكون موضوعاً بصيغة قواعد عامة، (...)»

- تحديد مفهومي التوازن والتعاون بين السلطات

لقد حدد المجلس، في القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧، الأيل الى ابطال القانون رقم ٢٠١٢/٢٤٤ المتعلق بترقية مفتشين في المديرية العامة للامن العام لتجاوز السلطة التشريعية حدود صلاحياتها، مفهومي التوازن والتعاون بين السلطات الوارد ذكرهما في الفقرة (هـ) من مقدمة الدستور:

«وبما ان التوازن بين السلطات يعني التزام كل سلطة حدود صلاحياتها وعدم طغيان اية سلطة على سلطة أخرى، وبما أن التعاون بين السلطات يعني تسهيل كل سلطة عمل السلطة الاخرى، وعدم عرقلة عملها، وذلك من أجل انتظام عمل السلطات وتفعيل دورها خدمة للصالح العام، وبما أن التعاون بين السلطات لا يعني اندماج السلطات ويجب ان يقف عند حدود الفصل في ما بينها،

وبما أن التعاون بين السلطات لا يجوز ان يؤدي الى حلول سلطة مكان السلطة الأخرى وممارسة

١٧٢) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١
١٧٣) القرار رقم ٣ تاريخ ٢٠١٤/٦/٣ المذكور آنفاً

صلاحياتها جزئياً أو كلياً، (...).»

- مبدأ الاختصاص المحجوز وتحديد المواضيع المحفوظة للقانون

أقرّ المجلس الدستوري مبدأ الاختصاص المحجوز الذي يستتبع ان بعض المواضيع المحددة في الدستور هي محفوظة للقانون ومحجوزة لمجلس النواب دون سواه. مما يؤدي الى عدم جواز تفويض هذه الصلاحيات الى سلطة أخرى بحيث تكون المواضيع المحفوظة محجوبة عن السلطة التنفيذية^{١٧٤}. مما يعني أنه لا يجوز التفويض من مجلس النواب الى مجلس الوزراء الا في المواد القانونية التي لا تدخل في الصلاحيات المحفوظة للسلطة التشريعية وحدها بموجب الدستور. الا أن المجلس أقرّ، على غرار نظيره المجلس الدستوري الفرنسي بأنه «لا يعتبر تخلياً تكليف سواها بالمواضيع التنظيمية وبتنفيذ هذه القوانين ضمن أطرها بتفصيل ما ورد اجمالاً فيها دون اي تعديل فيها او تعطيل لها، وذلك لأن هذه الصلاحية التنظيمية والتنفيذية والتطبيقية غير محفوظة أصلاً للسلطة المشترعة، (...).»^{١٧٥}

وقد حدد المجلس الدستوري المواضيع المحفوظة للقانون كالآتي:

«وبما ان من بين هذه المواضيع التي يعتبرها الدستور صراحة في حى القانون ويحفظها حصراً له، الجنسية (م ٦) والحريات الشخصية والعامّة على أنواعها (المواد ٨ و٩ و١٠ و١٣ و١٤) وشروط تولي الوظيفة العامة وضمن حقوق الموظفين العامين (المادة ١٢) والملكية الخاصة (المادة ١٥) وفرض الضرائب (المادتان ٨١ و٨٢) وسواها من المواضيع التي عددها الدستور في بعض مواد وجعلها حكراً على القانون، (...).»^{١٧٦}

وأيضاً بالمعنى عينه:

«وبما أنه يتبين مما تقدم ان تحديد المبادئ والقواعد الاساسية لمنح امتياز او التزام لاستغلال مرفق عام معين يتعلق بمورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية ومصالحة ذات منفعة عامة هو من اختصاص السلطة المشترعة وان تحديد الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه المبادئ والقواعد انفاذاً للمنع (mise en œuvre) هي من اختصاص السلطة الاجرائية (...).»^{١٧٧}

١٧٤) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

١٧٥) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

١٧٦) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

١٧٧) قرار رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣

- مبدأ الاختصاص الشامل لمجلس النواب

لقد كرس اجتهاد المجلس الدستوري مبدأ الاختصاص الشامل للسلطة التشريعية وحق الولاية الشاملة في التشريع المستمدين من مبدأ السيادة:

«وبما ان حق الدولة في التشريع هو حق من حقوق السيادة التي تستمد مصدرها من الشعب تمارسها الدولة عبر المؤسسات الدستورية، على اقليمها وعلى كل المتواجدين على هذا الاقليم. وبما ان سلطة التشريع سلطة اصيلة ومطلقة وقد حصرها الدستور بهيئة واحدة هي مجلس النواب (المادة ١٦ من الدستور).

وبما ان لمجلس النواب حق التشريع اذن في ما يتعلق بتنظيم اوضاع الطوائف، بما له من سيادة وبما له من حق الولاية الشاملة في التشريع، وذلك ضمن الحدود التي عينها الدستور، ودون ان يتعدى ذلك المساس باستقلال الطوائف في ادارة شؤونها الذاتية أو ان يؤدي الى الحلول محلها في ادارة هذه الشؤون»^{١٧٨}

وأيضاً في المعنى عينه:

«وبما أن المجلس الدستوري قد سبق له أيضاً ان قرر ان مجلس النواب يتمتع باختصاص شامل على صعيد التشريع، على ما جاء في المادة ١٦ من الدستور بحيث لا يقتصر اختصاصه على المواضيع التي حجزها له الدستور صراحة، بل أنه يمكنه ان يشرع صحيحاً في اي موضوع يريده بقانون يصدر عنه بشرط توافقه وأحكام الدستور والمبادئ العامة ذات القيمة الدستورية، حتى لو كان هذا الموضوع من الشؤون التنظيمية والتطبيقية، (...)»^{١٧٩}

- عدم جواز تدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية

اعتبر المجلس أن تدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية او اعمال السلطة الادارية يشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يتمتع بالقيمة الدستورية:

«وبما ان اشتراك نواب في هيئات ادارية للتحقيق مع أجهزة السلطة الادارية خارج الاطار الذي حدده الدستور او النظام الداخلي للمجلس، لا يدخل ضمن صلاحيات النائب الدستورية ويكون بذلك مخالفاً لمبدأ الفصل بين السلطات ويأتي بالتالي غير متوافق مع أحكام الدستور والمبادئ

١٧٨) قرار رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨، وأيضاً بالمعنى عينه: القرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١

١٧٩) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

العامّة ذات القيمة الدستورية.»^{١٨٠}

- عدم جواز تقييد سلطة مجلس الوزراء في مواضيع أساسية تدخل ضمن نطاق اختصاصه

كما أقرّ المجلس في هذا السياق أنّه لا يصح تقييد سلطة مجلس الوزراء وبخاصة في المواضيع التي اعتبرها الدستور اساسية بقوانين يسنها المشرع وان تناولت تنظيم الوظيفة العامة عندما يكون من شأن هذه القوانين الانتقاص من هذه السلطة او فرض شروط مقيدة لممارستها.^{١٨١}

- مبدأ استقلالية القضاء

كرس المجلس الدستوري في اجتهاده مبدأ استقلالية القضاء ورسم له اطرّاً تحصّنه تجاه كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في عدد من قراراته:

«وبما أنّ مبدأ الفصل بين السلطات، والذي ينبثق عنه مبدأ استقلال القضاء، لا يجيز للمشرع ان يجري رقابته على قرارات القضاء، او ان يوجه اليه الاوامر او التعليمات، او ان يحل محله في الحكم في النزاعات التي تدخل في اختصاصه، ويستوي في ذلك القضاء العدلي والقضاء الاداري. وبما ان مبدأ الفصل بين السلطات الذي يتمتع بالقيمة الدستورية يمنع اذن على اي قانون او عمل اداري ان يرفع يد القضاء عن قضية عالقة أمامه ويجعل القاضي بمنأى عن تدخلات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.»^{١٨٢}

(ب) تكريس الحريات العامة والحقوق الاساسية ذات القيمة الدستورية

لقد كرّس المجلس الدستوري في اجتهاده عدداً من الحريات العامة والحقوق الأساسية ذات القيمة الدستورية، كحماية الحياة الخاصة وحق مراجعة القضاء وحق الدفاع

(١٨٠) قرار رقم ٢ تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٤ الّيل الى ابطال المواد ٨ و ١٥ و ١٦ من القانون ٩٩/١٤٠ المتعلق بصون الحق بسرية المخابرات والمعروف بقانون التنصّت

(١٨١) قرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٩

(١٨٢) قرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٧، وأيضاً بذات المعنى: القرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٩، والقرار رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧ (الذي ألغى القانون رقم ٢٠١٢/٢٤٤ المتعلق بترقية مفتشين في المديرية العامة للأمن العام لأنه مخالفاً لمبدأ فصل السلطتين الاشتراعية والقضائية اذ أنه استبق قرار القضاء بشأن المباشرة المطعون في صحتها أمام مجلس شوري الدولة).

والحق بالعمل ومبدأ المساواة أمام القانون. وحدد مفاهيم هذه الحريات والأطر التي يجب ان تمارس ضمنها. كما حدد مفهوم العدالة الاجتماعية في قراراته. واللافت أنّ تكريسها للحريات العامة والحقوق الأساسية تعدّى مراقبته لدستورية القوانين ليتناول أيضاً اجتهاده الصادر في النزاعات الانتخابية. فقد كرّس مثلاً حرية الرأي في القرار رقم ٢٠٠٩/٣١^{١٨٣} المتعلق بطعن في صحة انتخاب نائب، المصانة من الدستور والمحمية بالقوانين والمواثيق، فاعتبر انه «لا يمكن ممارستها بالانفلات من كل عقاب وبالخروج عن كل ضابط، والتحول نحو الفوضى والاخلال بالانتظام العام». كما أقرّ، على غرار نظيره الفرنسي، مبدأ عدم الانتقاص من الحقوق والحريات الاساسية.

- مبدأ عدم الانتقاص من الحريات العامة والحقوق الاساسية

لقد أقر المجلس الدستوري مبدأ عدم الانتقاص من الحريات العامة والحقوق الاساسية، بحيث أنّه لا يسع المشتري عندما يسنّ قانوناً يتناول هذه الحقوق والحريات الاساسية ان يعدل او يلغي النصوص القانونية النافذة الضامنة لهذه الحريات دون ان يحل محلها نصوصاً أكثر ضماناً او تعادلهما على الاقل فاعلية وضمانة، «بمعنى أنّه لا يجوز للمشري ان يضعف من الضمانات التي أقرّها بموجب قوانين سابقة لجهة حق او حرّية أساسية سواء عن طريق الغاء هذه الضمانات دون التعويض عنها او باحلال ضمانات اقل قوة وفاعلية.»^{١٨٤}

- حماية الحياة الخاصة للانسان

لقد تناول المجلس في اجتهاده حماية الحياة الخاصة للانسان معتبراً «ان حماية الحياة الخاصة للانسان، واحترام خصوصيته تعتبر من المكوّنات الاساسية للحرية الفردية التي كفلها الدستور ولا يجوز تقييدها الا من أجل الحفاظ على النظام العام وبما يؤمن الضمانات الكافية لممارسة هذه الحرية.»^{١٨٥}

- حق مراجعة القضاء وحق الدفاع

أضفى المجلس الدستوري اللبناني، على غرار نظيره الفرنسي، القيمة الدستورية على

١٨٣) قضية مخايل الزاهر/ فوزي حبيش المذكورة آنفاً
١٨٤) قرار رقم ١ تاريخ ١١/٢٣/١٩٩٩، وأيضاً: القرار رقم ٥ تاريخ ٩/٢٩/٢٠١٠
١٨٥) قرار رقم ٢ تاريخ ١١/٢٤/١٩٩٩

هذين الحقين الفائقي الاهمية. وهنا لا يسعنا الا ان نلفت النظر الى ما قد يترتب في المستقبل على قيمة هذين الحقين الدستورية من نتائج تطبيقية في مختلف المجالات الحقوقية، ولا سيما في حقل القانون الجزائي، بالاضافة الى مبدأ الحرية الشخصية أمام القضاء الذي تناوله المجلس الدستوري اللبناني في القرار رقم ٤/٢٠٠١. فاجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي ذهب بعيداً في تفسير هذه الحقوق الاساسية واعطاها مداها الكامل. وقد قضى بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣ ان الحق في استشارة محامي في فترة الحجز الاحتياطي هو حق دستوري. لكنه ذهب الى أبعد من ذلك لدى النظر في مسألة مسبقة دستورية (Question prioritaire de constitutionnalité - QPC) عام ٢٠١٠^{١٨٦}، بأن أعطى مفهوم حق الدفاع كامل مداه عند الفائه نظام القانون العام الذي كان يرعى التوقيف الاحتياطي، اذ أنه «لا يسمح للشخص الذي يجري التحقيق معه، بينما هو محجوز رغم ارادته، بالتمتع بمساعدة محام فعلية»^{١٨٧}.

أما وبالعودة الى اجتهاد المجلس الدستوري اللبناني، فقد قضى بالغاء عبارة وردت في قانون آل الى تعديل قانون تنظيم القضاء الشرعي، السني والجعفري، لانتقاصها من حقوق الدفاع الدستورية:

«وحيث أنّ العبارة «وذلك في غياب القاضي او العضو المعني» تؤدي الى حرمان القاضي او اي عضو آخر لدى القضاء الشرعي من إسماع دفاعه عندما يمارس مجلس القضاء الاعلى صلاحياته بحقه، وفي ذلك، مغايبة تنتقص من حقوق الدفاع الدستورية، المكفولة لكل من القضاء والمتقاضين بموجب المادة /٢٠/ من الدستور»^{١٨٨}.

وايضاً :

«وبما ان حق مراجعة القضاء هو من الحقوق الدستورية الاساسية وهو يشكل بالنسبة للقاضي في القضايا التأديبية عندما يكون محل مؤاخذه مسلكية، احدى الضمانات التي عنتها المادة ٢٠ من الدستور»^{١٨٩}.

١٨٦ (C.C. 2010-14/22 QPC, 30 juillet 2010, R.p.217)

١٨٧ (Dominique Rousseau, Droit du contentieux constitutionnel, LGDJ 10^{ème} édition, p.511-512)

١٨٨ (قرار رقم ٣ تاريخ ١٨/٩/١٩٩٥)

١٨٩ (قرار رقم ٥ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠١)

- حقا الملكية الفردية والعامه

لقد أكد المجلس على أهمية الملكية الفردية في عدد من قراراته، ورسم اطر القيود التي قد تحد من ممارستها. كما أقر الحماية الدستورية للملكية العامة.

«أنه من حق الدولة، في ضوء مصلحتها العليا، ان تقرر وضع القيود التي تحدد من مداها لاكتساب غير اللبنانيين او بعضهم تحديداً الحقوق العينية في لبنان اذ تمارس في ذلك حقاً سيادياً محفوظاً لها على الارض اللبنانية، لها دون سواها».^{١٩٠}

كما تطرق المجلس الى موضوع الملكية الفردية في معرض النظر في الطعن في قانون الاجارات مؤخراً في قراره ٢٠١٤/٦ المذكور آنفاً. فاعتبر ان «ما حصل طيلة أكثر من سبعين سنة هو تعسف مستمر في الحد من حق الملكية من خلال قوانين استثنائية متمادية التعرض لحرية التعاقد». وقد حدّد في القرار المذكور عينه الاطر القانونية التي تحد من حق الملكية بشكل حصري:

«وبما أنّ ما يحدّد من حق الملكية هو المصلحة العامة التي تشمل حصراً في ما يتعلّق بالملكية: القواعد العقارية والهندسية في الفرز والضم والبناء، والاستملاك لقاء تعويض عادل ولصالح انشاءات عامة، وقواعد التنظيم المدني، والسلامة العامة، وحماية الارث المعماري والثقافي، والتقيّد بالانظمة البلدية في الصيانة والترميم، وبالتالي ليس الحد من المبادئ التعاقدية العامة وحرية التعاقد والتوازن في النظرية العامة للعقد، (...)

وفي الملكية العامة، جاء عن المجلس ما يلي:

«وبما ان حق الملكية المصان بموجب الدستور لا يقتصر فقط على الملكية الفردية، بل ينسحب ايضاً على الملكية الجماعية، اي الملكية العامة، التي يجب ان تحظى بالحماية نفسها، وضمن الحدود ذاتها، المقررة لحق الملكية الفردية».^{١٩١}

- الحقوق ذي القيمة التوجيهية: الحق في العمل والحق في انتقاء العمل والحق في السكن

اعتبر المجلس الدستوري ان الحق في العمل والحق في انتقاء العمل المكرسين في المواثيق

١٩٠) قرار رقم ٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠

١٩١) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٢

الدولية لا يشكلان حقوق فردية للشخص بل يدخلان في عداد الحقوق ذي القيمة التوجيهية للدول الموقعة لهذه المواثيق:

«وبما ان المواثيق الدولية وكما سبق اعلاه التي تنص على الحق في العمل وعلى حق كل انسان في انتقاء العمل الذي يرغب او يرتضيه تشكل تدويناً لمبادئ ذي قيمة توجيهية للدول الموقعة على هذه المواثيق بحيث تعمل على ادخالها في تشريعاتها وسياساتها الاقتصادية ولا تؤلف حقاً فردياً للشخص تجاه دولته يمكنه من الزامها به كموجب مدني تجاهه».^{١٩٢}

وقد اعتبر المجلس في قراره الأخير رقم ٢٠١٤/٦ المتعلق بقانون الاجارات، ان الحق في السكن هو من الحقوق الدستورية الأساسية استناداً الى الشرعات الدولية واجتهادات دستورية مستقرة، غير أنه قرر أنه «يعتبر توفير المسكن للمواطن هدف ذو قيمة دستورية ينبغي على السلطتين الاشتراعية والاجرائية رسم السياسات ووضع القوانين الآيلة الى تحقيق هذا الهدف وعدم الاكتفاء بوضع قانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر».^{١٩٣}

- أساس مبدأ المساواة أمام القانون والتعيين في الوظيفة العامة

لقد اعتبر المجلس في عدد من قراراته أن مبدأ المساواة أمام القانون هو من المبادئ العامة ذات القيمة الدستورية، يستتبع ان يكون القانون واحداً في معاملته للجميع دون ما فرق او تمييز. الا انه يبقى بوسع المشرع ان يخرج عن هذا المبدأ ويميّز في المعاملة بين المواطنين اذا وجد هؤلاء في اوضاع قانونية مختلفة او اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، شرط ان يكون هذا التمييز في المعاملة متوافقاً مع غاية القانون. وقد جاء في هذا السياق:

«وبما انه في حقل الوظيفة العامة، لا يوجد موجب دستوري على المشرع باعتماد قاعدة عامة او طريقة واحدة لاختيار جميع فئات الموظفين، الا ان مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة يلزم المشرع بعدم التمييز بين المرشحين للوظيفة العامة على أساس الجنس او العرق او اللون او المنزلة الاجتماعية وبالتالي، بمراعاة الكفاءة والجدارة والصفات العلمية والخلقية في انتقاء الموظفين».^{١٩٤}

١٩٢) قرار رقم ١ تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٣

١٩٣) قرار رقم ٦ تاريخ ٦/٨/٢٠١٤

١٩٤) قرار رقم ١ تاريخ ١/٢/٢٠٠٠، وايضاً قرار رقم ٣ تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٠

وقد تضمن القرار رقم ٢٠١٢/٢ المتعلق بالطعن في قانون ترقية المفتشين في الأمن العام
حيثيات عديدة حول مبدأ المساواة، حيث جاء:

«وبما ان المساواة لا تعني المساواة بالملق، انما المساواة بين المواطنين الخاضعين للوضع
القانوني نفسه،

وبما ان المشتري يستطيع ان يميز في المعاملة بين المواطنين في حال توافر شرطان: وجود المواطنين
في اوضاع ومراكز قانونية مختلفة، وتوافر المصلحة العامة التي تبرر عدم المساواة، على ان يبقى
هذا التمييز في المعاملة متوافقاً مع غاية القانون، (...)

وبما انه لا يجوز على صعيد آخر التمييز، في القانون موضوع الطعن، بين المفتشين في الامن العام
والعسكريين من الاسلاك الاخرى والمدنيين، الذين تقدموا الى المباراة نفسها وكانوا في الوضع
القانوني نفسه، لأن ذلك يؤدي الى انتهاك مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور.»^{١٩٥}

- العدالة الاجتماعية والمفاهيم التطبيقية لها

لقد كرّس المجلس الدستوري مبدأ العدالة الاجتماعية فاعتبر «ان ادراج العدالة الاجتماعية
في الفقرة «ج» من مقدمة الدستور من بين مرتكزات النظام الجمهوري الديمقراطي
البرلماني يجعل من هذا المرتكز مبدأً دستورياً نصياً يصار الى التحقق من تقييد اي قانون به
بمعرض اعمال الرقابة على دستوريته، اي على التزامه احكام الدستور ومبادئه، (...)^{١٩٦}»

وقد اعتبر المجلس ان الدستور قد خلا من تحديد عام لهذا المفهوم، الا أنه اوجد مفهوماً
تطبيقياً للعدالة الاجتماعية في عدد من المواضيع:

«وبما ان الدستور اللبناني قد خلا من تحديد عام لمعنى العدالة الاجتماعية، الا أنه اوجد مفهوماً
تطبيقياً لها في بعض المواضيع التي حجزها للقانون الضامن لهذه العدالة، ومن ابرز المواضيع
الملكية، التي جعلها الدستور في حى القانون وفرض التعويض العادل لمصلحة من نزعت عنه
ملكته مما يؤلف بحد ذاته مفهوماً تطبيقياً للعدالة الاجتماعية، وكذلك الأمر الفرائض العامة
كالضرائب التي أقر الدستور بأن يخضع لها جميع اللبنانيين على حد سواء وبشكل عادل فلا
يلحق غبن بفتة من جرائها ولا تخضع منطقة من اقليم الدولة وهذا كله يؤلف أيضاً في الموضوع
الضريبي مفهوماً تطبيقياً للعدالة الاجتماعية، (...)

١٩٥) قرار رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧

١٩٦) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

بما أنّ ما تقدم مؤداه ان المعيار في توافر العدالة الاجتماعية في نص قانوني ما، هو عدم انفصام غايتها عن القانون المعني باعتباره اداة لتحقيقها فلا يكون القانون، اي قانون، منصفاً وبمناى عن الطعن الا اذا كان قانوناً عادلاً شاملاً، اي ضامناً غايات العدالة المذكورة، بالمساواة بين جميع المناطق وجميع المعنيين به في أوضاع مشابهة، (...)»^{١٩٧}

- مبدأ استمرارية المرفق العام

لقد أضفى اجتهاد المجلس الدستوري القيمة الدستورية على مبدأ استمرارية المرفق العام، وهو من المبادئ القانونية العامة التي أقرها الاجتهاد الاداري.^{١٩٨}

- عدم اضعاف الصفة الدستورية او القيمة الدستورية على مبدأ استقرار التشريع، وتعريف كل من مفهومى الأمان التشريعي والثقة المشروعة

لقد اعتبر المجلس الدستوري عام ٢٠٠١ ان الاستقرار التشريعي لا يدخل في عداد المبادئ الدستورية. فقرر «ان مبدأ استقرار التشريع ليس بحد ذاته مبدأً دستورياً او ذات قيمة دستورية، ولا يسع المجلس أن يضفي هذه الصفة او هذه القيمة على المبدأ المذكور في ظل أحكام دستورية صريحة، (...)».^{١٩٩} الا أنه لا بد من التنويه هنا الى الأهمية المتزايدة التي تلقاها متطلبات الاستقرار التشريعي في الاجتهاد الدستوري الفرنسي والاوروبي الحديث، بحيث يترجم هذا المفهوم من قبل اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي باعتماد مبدأ وضوح القانون principe de la clarté de la loi ومن خلال تكريس الغاية ذات القيمة الدستورية لمفهومية القانون وسهولة المنال منه l'objectif de valeur constitutionnelle كما ان الاجتهاد الدستوري الفرنسي يعتبر ان القوانين التي لا تقترن بالصفة التنظيمية هي باطلة inexistence des lois non normatives مستنداً بذلك الى مفهوم الاستقرار التشريعي ومبدأ وضوح القانون.^{٢٠٠}

١٩٧) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١

١٩٨) قرار رقم ١ تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٣

١٩٩) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٩

٢٠٠) يراجع بهذا الصدد:

Anne-Laure VALEMBOS, "La constitutionnalisation de l'exigence de sécurité juridique en droit français", Cahiers du Conseil constitutionnel n 17 (Prix de thèse 2004) - mars 2005

الا أن المجلس الدستوري اللبناني عاد في اجتهاده الحديث، في معرض النظر في الطعن في قانون الاجارات،^{٢٠١} الى مفهومي «الأمان التشريعي» و«الثقة المشروعة»، من دون استبعاد القيمة الدستورية عنهما كما كان فعل سابقاً بالنسبة الى مبدأ الاستقرار التشريعي عام ٢٠٠١، بل عرّف كل منهما وحدد أطر تطبيقهما كما يلي:

«بما أن الامان التشريعي *sécurité juridique* لا يعني ثبات أوضاع قائمة، بل أخذ هذه الاوضاع بالاعتبار من خلال تشريع متدرّج زمنياً يساهم في الانتقال الى وضع تشريعي أكثر انصافاً وانسجاماً مع القواعد التعاقدية العامة، وبما أن الامان التشريعي لا ينشئ حقاً مكتسباً في ظل قوانين ايجار استثنائية، وبما أن الثقة المشروعة الملازمة لموجب الأمان التشريعي تفترض أساساً مشروعية ذات سند حقوقي عادل في العلاقة التعاقدية، وليس مجرد نصوص استثنائية متتالية تمديداً لمقود الاجارات القديمة،

وبما ان العلاقة التعاقدية غير المتوازنة بين المالك والمستأجر قديماً، والتي استمرت طويلاً، لا تبرر الاعتداد بموجب الثقة المشروعة لأن طابعها غير المتوازن تعاقدياً يؤدي الى حالة تعسف في هذه الثقة،

وبما أن موجب الامان التشريعي لا ينطبق على الحالة الراهنة لأسباب ثلاثة على الاقل وهي الآتية:

- يجب أن يكون الامان التشريعي عاماً وليس لصالح طرف على حساب آخر، فيحصل أمان لصالح فئة على حساب الأمان لفئة أخرى،

- يجب ان تتوافر فيه الشروط القانونية فلا ينبع من قوانين استثنائية، وان كانت مستمرة، هي بطبيعتها ظرفية،

- يجب ان ترتكز الثقة المشروعة على الثقة التي هي في جوهرها علائقية فتكون مجردة من الاستغلال والضرر، وأيضاً على المشروعية وليس مجرد القانونية،

الأمان التشريعي والثقة المشروعة تتطلبان من المستفيد منهما ان يمارس هو أيضاً الحكمة تجاه احتمال حدوث تحوّل في التشريع،

وبما ان العلاقة التعاقدية بين المالك والمستأجر القديم، اذ اتصفت بعدم التوازن وعدم الانصاف، فلا تنطبق عليها، بالرغم من استمراريتها مدة طويلة، مفاهيم الامان والثقة والمشروعية، بل

(٢٠١) قرار رقم ٦/٢٠١٤ المذكور آنفاً

تسري عليها في ما يتعلق بالمستفيد شروط الاستدراك والتحسب للمتغيرات، (...)»

ج) تكريس مبادئ وقواعد دستورية أخرى

لقد أقرّ المجلس الدستوري مبادئ وقواعد دستورية عامة نورد بإيجاز أبرز الحثيات المتعلقة بها لأهميتها:

- عدم اعتبار اقتراح تعديل القانون بمثابة اقتراح قانون او مشروع قانون

«ان اقتراحات التعديل التي يتقدم بها اي من النواب خلال جلسات مجلس النواب والتي تطال اقتراح قانون او مشروع قانون مطروح على المناقشة العامة لا تعتبر بمنزلة اقتراح قوانين بمفهوم المادة ٢٨ من الدستور، بحيث انه اذا سبق لاحد النواب ان تقدم باقتراحات تعديل على قانون معين وسقطت عند التصويت عليها ولم تثل موافقة المجلس فليس من مانع دستوري يحول دون ان يطرح اقتراح قانون او مشروع قانون على مجلس النواب بنصوص مماثلة للاقتراحات المذكورة، (...)»^{٢٠٢}

- تحديد الاحكام الانتقالية وعدم جواز الأخذ بحالة مؤقتة واستثنائية كقاعدة عامة

«بما أنّ الاحكام الانتقالية هي تلك الاحكام التي تتضمن نصوصاً تعالج اوضاعاً مؤقتة وتؤمن الانتقال من وضع مؤقت الى وضع طبيعي دائم ومستقر، وبالتالي يجب ان تكون الاحكام التي تتناول الوضع الانتقالي ذات طابع مؤقت يتم الخروج منها الى وضع دائم ومستقر، فلا تتحول هي الى وضع دائم، من شأنه أن يغل باحكام الدستور او بالضمانات الدستورية التي تنصّ عليها القوانين او المبادئ العامة الدستورية.

وبما ان المادة ١٦ باعطائها النواب الدورز حق اختيار شيخ العقل بحيث يكتسب الشيخ المختار حكماً وفوراً صفة شيخ عقل طائفة الموحدين الدورز، وللمدة المحددة في القانون لولاية شيخ العقل اي لولاية كاملة وهي مدة خمسة عشرة سنة قابلة للتجديد، تكون تحت حكم المؤقت، قد جعلت من المؤقت دائماً، (...)»^{٢٠٢}

٢٠٢) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠١

٢٠٢) قرار رقم ٢ تاريخ ٨/٨/٢٠٠٠

«وحيث أنه لا يجوز للمشرع ان يجعل من حالة مؤقتة واستثنائية، ليس لها طابع الديمومة، قاعدة عامة، أو أن يبني عليها قاعدة ثابتة دائمة تخل بمبدأ المساواة أمام القانون بصورة دائمة.»^{٢٠٤}

- تعريف مفهومي اصدار القانون ونشره والتمييز بينهما

تطرق المجلس الدستوري الى مفهومي اصدار القانون ونشره عام ٢٠١٤ في معرض النظر في الطعنين المتتاليين المقدمين اليه في قانون الاجارات.^{٢٠٥} وقد ميّز المجلس في قراره رقم ٢٠١٤/٦ بين هذين المفهومين وعرف عن كل منهما، رداً على طلب الطعن الرامي الى ابطال القانون بسبب مخالفته قواعد الاصدار والنشر، وكان ادلى الطاعنون أنه لا يجوز نشر القانون مجدداً لعدم وجود رئيس الجمهورية الذي هو صاحب الحق في اصدار القانون ورده. وقد جاء عن المجلس في هذا الصدد ما يلي:

«بما أنّ الاصدار هو الاثبات الرسمي لوجود القانون الذي أقره مجلس النواب، وذلك بتوقيع رئيس الجمهورية عليه، لوضعه موضع التنفيذ،

وبما أنّ الاصدار بموجب المادتين ٥١ و٥٦ من الدستور، حق دستوري منحه الدستور لرئيس الجمهورية،

وبما أنّ الدستور ميّز بين الاصدار والنشر، فجاء في المادتين ٥١ و٥٦ منه ما يأتي: «يصدر رئيس الجمهورية القوانين...ويطلب نشرها»،

وبما أنّ النشر في الجريدة الرسمية هو الاعلان عن دخول القانون حيّز التنفيذ، بعد اصداره،
(...)

وبما أنّه لا يترتب على قرار المجلس الدستوري، رقم ٢٠١٤/٥ تاريخ ٢٠١٤/٦/١٣، إعادة اصدار القانون المطعون فيه، كونه أصبح نافذاً حكماً بعد انتهاء مهلة الشهر التي حددها الدستور لاصدار القانون او رده الى مجلس النواب، ولم يعد ثمة حاجة لاصداره من رئيس الجمهورية، بل وجب نشره، (...)

وبما أنّ نشر القانون، بموجب الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من الدستور، أمر وجوبي تتولاه السلطة المولجة بالنشر والمسؤولة عنه، وهي رئاسة مجلس الوزراء كون الجريدة الرسمية من الاجهزة التابعة لها، (...)

(٢٠٤) قرار رقم ٤ تاريخ ١٩٩٦/٨/٧

(٢٠٥) قرار رقم ٥ تاريخ ٢٠١٤/٦/١٣ الذي ردّ بموجبه المجلس الطعن باعتبار أنّ القانون لم يكن نافذاً في تاريخ نشره، وقد وردت مخالفة بهذا الشأن من قبل العضو أنطوان مسرّه الذي اعتبر أنّه «من صلاحية المجلس الدستوري النظر في الطعون المتعلقة بالقوانين وليس بنشرها الذي هو اجراء اداري»، والقرار رقم ٦ تاريخ ٢٠١٤/٨/٦ المذكور آنفاً.

- اللجنة ذات الصفة القضائية

لقد طرح الطعن في دستورية قانون الاجارات الأخير^{٢٠٦} مسألة دستورية اللجنة ذات الصفة القضائية المنشأة بموجب هذا القانون، بحيث انتهى القرار الصادر عن المجلس الدستوري برد مراجعة الطعن وابطال المواد المتعلقة بإنشاء اللجنة واعطائها الصفة القضائية لاعتبارها مخالفة للدستور. وقد ارتكز المجلس على سببين رئيسيين لابطاله هذه المواد: فاعتبر من جهة أنه لا يجوز انشاء لجان تمنح الصفة القضائية من دون ان تتوافر فيها الشروط المطلوبة، كأن تحدد الاجراءات الواجب اعتمادها امام هذه اللجنة، لذا خلص الى ان اناطة الفصل في نزاع ذي طبيعة قضائية بها يعتبر مخالفاً للقواعد الدستورية. ومن جهة ثانية، اعتبر المجلس أنه لا يجوز جعل قراراتها نهائية غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة، مستنداً بذلك الى اجتهاده السابق بشأن اللجان ذات الصفة القضائية المستقر على ايجاد طرق مراجعة مناسبة لقراراتها.^{٢٠٧} وقد ورد عنه في هذا الخصوص:

«وبما أنه من غير الجائز للمشرع منح الصفة القضائية للجنة ما، ما لم تتوافر فيها الشروط التي تؤدي الى منحها هذه الصفة لناحية المعايير الواجب توافرها في أعضاء هذه اللجنة المخولة البت في النزاعات ذات طابع قضائي، ولناحية الاستقلالية الممنوحة لأعضاء اللجنة والحصانة والمتوفرة لهم، للفصل في النزاع باستقلالية وحيادية وموضوعية ونزاهة، ولناحية تحديد الاجراءات المعتمدة - البت بالنزاع واتخاذ القرار.»

ومن اللافت أنه وردت مخالفة بشأن هذا القرار صادرة عن ثلاثة من أعضاء المجلس، مفادها أن اللجنة ذات الصفة القضائية تختلف عن المحاكم المناط بها السلطة القضائية، وبالتالي «الفرق ساطع بين السلطة القضائية المنصوص عليها في الدستور وبين الصفة القضائية للجنة ادارية أعطاها المشرع بسلطته التقديرية حق بت نزاعات تنشأ عن العلاقة التأجيرية، (...)». كما اعتبرت المخالفة أنه لا يعود للمجلس الدستوري الصلاحية للتصدي لإنشاء اللجان من قبل السلطة التشريعية ولآلية عملها وقراراتها اذ ان هذه اللجان

٢٠٦) قرار رقم ٢٠٠٠/٦ المذكور آنفاً

٢٠٧) كما أقره المجلس في القرار رقم ٢٠٠٠/٥ تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٠ الذي أبطل بموجبه النصوص القانونية التي تحرم القضاة المحالين على المجلس التأديبي، وهو هيئة ذات صفة قضائية، من تقديم مراجعة بشأن القرارات الصادرة بحقهم.

لا تعتبر سلطة قضائية بمعنى المادة ٢٠ من الدستور. أما بالنسبة الى كون قرارات اللجنة نهائية ولا تقبل اي طريق من طرق المراجعة، اعتبرت المخالفة ان ذلك لا يخل بالاحكام الدستورية، اذ ان «المادة ٢٠ من الدستور لم تنص على التقاضي على درجات، وان نصت على الضمانة اللازمة للقضاة والمتقاضين، كما ان المادة المذكورة تنص على سلطة المحاكم وأعمالها وليس على سلطة لجان ادارية مختلطة ذات طابع قضائي».

- طبيعة المرافق الاقتصادية والمرافق ذات الطبيعة الاستثمارية

«المرافق الاقتصادية والمرافق ذات الطبيعة الاستثمارية، التجارية منها والصناعية، ليست

مرافق عامة بطبيعتها، ولكن بالوظيفة التي تناط بها وبالغاية التي تستهدفها.»^{٢٠٨}

- جواز تحويل مشروع عام الى مشروع خاص بالخصخصة

«وبما ان الخصخصة او تحويل ملكية المشروع العام الى القطاع الخاص يماثل ويوازي بصورة عكسية عملية التأميم التي يتم بموجبها تحويل ملكية المشاريع الخاصة الى ملكية عامة، سنداً للمادة ١٥ من الدستور، وبالتالي، فان الخصخصة التي تراعي شروط المادة ١٥ من الدستور، اي الشروط نفسها، وبصورة عكسية، التي يتم بها التأميم، من اجل معالجة الوضع الاقتصادي والمالي لا تكون اذن مخالفة للدستور.»^{٢٠٩}

٢٠٨) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٠

٢٠٩) قرار رقم ٤ تاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٠

للمزيد من المعلومات (نافذة رقم ٦)

المبادئ الانتخابية العامة المكرسة في اجتهاد المجلس الدستوري

لقد كرّس المجلس الدستوري عدداً من المبادئ الانتخابية العامة من خلال مراقبة دستورية القوانين،
نورد أبرز حيثياتها في ما يلي:

مبدأ دورية الانتخابات والظروف الاستثنائية:

لقد كرّس المجلس الدستوري من خلال قراراته دستورية مبدأ دورية الانتخابات «لارتباطه بمبدأ انبثاق
السلطة من الشعب وخضوعها للمحاسبة في الانتخابات» كما جاء في قراره رقم ٢٠١٤/٧. وقد اعتبر
المجلس في قراره هذا «أنّ اساس شرعية مجلس النواب هو الانتخابات الحرّة والنزاهة التي تجري في
مواعيدها، ويعبّر الشعب من خلالها عن ارادته، ويحاسب من مثله في مجلس النواب، ويحدد خياراته،
ما يتطلب الالتزام الصارم بدورية الانتخاب والتقيد بمدة الوكالة النيابية».

كما أنّه عرّف عن مبدأ دورية الانتخابات كالآتي:

«وبما أنه ينطوي عن حق الاقتراع، كما هو متفق عليه، علماً واجتهاداً، مبدأ دستوري آخر،
هو مبدأ الدورية في ممارسة الناخبين لحقهم في الاقتراع، والذي ينطوي على وجوب دعوة
الناخبين لممارسة حقهم في الانتخاب بصورة دورية وضمن مدة معقولة. وقد كرست هذا
المبدأ أيضاً الفقرة «ب» من المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية
الصادرة عن الامم المتحدة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩٦ والتي انضم إليها لبنان سنة ١٩٧٢.

وبما أنّه اذا كان للمشرع أن يحدد مدة الوكالة الانتخابية، لأن وضع الانظمة الانتخابية
النيابية والمحلية يدخل في اختصاصه، فهو لا يستطيع ان يعدل في مدة الوكالة الجارية الا
لأسباب مستمدة من ضرورات قصوى وفي حدود المدة التي تستدعيها هذه الضرورات، اي
في حال وجود ظروف استثنائية»^{٢١٠}.

مبدأ المساواة بين المرشحين ومساواة المواطنين امام القانون:

«وحيث أنّ الانتخاب هو التعبير الديمقراطي الصحيح والسليم عن السيادة الشعبية، وهو
لا يكون كذلك الا اذا تأمّنت من خلاله المبادئ العامة الدستورية التي ترعى الانتخاب - ولا

(٢١٠) قرار رقم ١ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٧، الذي قضى بابطال القانون المتعلق بتمديد ولاية المجالس البلدية واللجان
القائمة بأعمال المجالس البلدية، وأيضاً: قرار رقم ٢ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٧، الذي قضى بابطال القانون المتعلق
بتمديد ولاية المختار والمجالس الاختيارية.

سيما مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون»^{٢١١}

حق الترشيح هو حق مدني ودستوري:

«وحيث أنّ الترشيح للانتخابات هو، اذن، حق مدني ودستوري، وان كل قيد يأتي من قبل
المشترع على ممارسة هذا الحق لا يمكن تفسيره الا بصورة ضيقة.»^{٢١٢}

مبدأ التنافس في الانتخابات:

لقد أضاف المجلس القيمة الدستورية على مبدأ التنافس في الانتخابات في قراره رقم ٢٠١٣/١ ورقم
٢٠١٤/٧، معتبراً آياه «الأساس والقاعدة في الانظمة الديمقراطية».
«أن مبدأ المنافسة الديمقراطية يفرض فوز النائب بثقة الناخبين وأصواتهم لا بالاستناد
فقط الى مادة في القانون»^{٢١٣}.

المعيار الواحد في تقسيم الدوائر الانتخابية:

لقد أقرّ المجلس الدستوري في اجتهاده مبدأ وجوب اعتماد قانون الانتخاب معياراً واحداً في تقسيم
الدوائر الانتخابية يطبق في سائر المناطق اللبنانية على قدم المساواة عملاً بأحكام المادة ٢٤ من
الدستور.^{٢١٤}

الممارسة المحلية للديمقراطية:

«وبما ان قوام الديمقراطية يكون في مشاركة الشعب في سير الحياة العامة وفي ادارة
الشؤون العامة وايضاً في احترام الحقوق والحريات العامة وينسحب ذلك على المستوى
المحلي كما هو على المستوى الوطني.
وبما ان مبدأ الانتخاب هو التعبير الامثل عن الديمقراطية وبه تتحقق ممارسة الشعب
لسيادته من خلال ممثليه، باعتباره مصدر السلطات جميعاً، ومنه تستمد مؤسسات الدولة
شرعيتها الدستورية.

(٢١١) قرار رقم ٤ تاريخ ١٩٩٦/٨/٧ الذي قضى بإبطال بعض مواد القانون رقم ٩٦/٥٣٠ تاريخ ١١ تموز ١٩٩٦
والمعلق بتعديل أحكام قانون الانتخاب.

(٢١٢) قرار رقم ٤ تاريخ ١٩٩٦/٨/٧.

(٢١٣) قرار رقم ١ تاريخ ٢٠١٣/٥/١٣.

(٢١٤) قرار رقم ٤ تاريخ ١٩٩٦/٨/٧.

وبما ان الديمقراطية لا تأخذ فقط وجهاً سياسياً يقوم على مشاركة الشعب في الحكم عبر ممثليه وفي ادارة الشؤون الوطنية، ولكنها تأخذ أيضاً وجهاً ادارياً يقوم على مشاركة الجماعات المحلية في ادارة شؤونها الذاتية من خلال مجالس منتخبة تتولى هذه الشؤون. (...)

وبما أن حق الاقتراع، وبالتالي، حق المواطن في ان يكون ناخباً ومنتخباً، هو من الحقوق الدستورية، الذي يجسد المبدأ الديمقراطي الذي يرتكز عليه النظام الدستوري في لبنان، وله القيمة نفسها في حال ممارسته على مستوى الانتخابات النيابية او على المستوى الانتخابات المحلية.»^{٢١٥}

عدم رقي الفوز بالتركية الى مرتبة المبدأ ذي القيمة الدستورية:

«وبما أنّ مبدأ التنافس في الانتخابات هو الأساس والقاعدة في الانظمة الديمقراطية وهو مبدأ ذو قيمة دستورية،

وبما أنّ التركيبة هي الاستثناء، ولا نصّ عليها في الدستور، ولم يرفعها الاجتهاد الدستوري المقارن الى مرتبة المبدأ ذي القيمة الدستورية، ولا يرى المجلس الدستوري أنها ترقى الى هذه المرتبة،

وبما أنه لم يأت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي المواثيق الدولية أنّ التركيبة مبدأ من العمليات الانتخابية كما ورد في مراجعة الطعن،

وبما أنّ مبدأ المنافسة الديمقراطية يفرض فوز النائب بثقة الناخبين وأصواتهم لا بالاستناد فقط الى مادة في القانون، (...)»^{٢١٦}

(٢١٥) قرار رقم ١ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٧، الذي قضى بابطال القانون المتعلق بتمديد ولاية المجالس البلدية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية، وأيضاً: القرار رقم ٢ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٧، الذي قضى بابطال القانون المتعلق بتمديد ولاية المخاتير والمجالس الاختيارية.

(٢١٦) قرار رقم ١ تاريخ ١٣/٥/٢٠١٣

المراجع

- Dominique Rousseau, Droit du contentieux constitutionnel, L.G.D.J., 10^{ème} édition, 2013.
- Jean-Pierre Camby, Le conseil constitutionnel, juge électoral, Dalloz, 6^{ème} édition, 2013.
- Pascal Jan, Le procès constitutionnel, L.G.D.J., 2^{ème} édition, 2010.
- Laurent Touvet et Y.M. Doublet, Droit des élections, Economica, 2007.
- CEDROMA, Le Conseil constitutionnel libanais, gardien, régulateur, protecteur, (actes du colloque de Beyrouth du 17 mai 2002), Bruylant, Bruxelles, 2003.
- Pierre Avril et Jean Gicquel, Le conseil constitutionnel, Montchrestien, 6^{ème} édition, 2011.
- Richard Ghevontian, « La notion de sincérité du scrutin», in Cahiers du Conseil constitutionnel no 13 (dossier la sincérité du scrutin), Janvier 2003.
- Christine Maugué et Jacques-Henri Stahl, La question prioritaire de constitutionnalité, Dalloz, 2^{ème} édition, 2013.
- Antoine Hokayem, La genèse de la constitution libanaise de 1926, Les éditions universitaires du Liban, 1996.

- المجلس الدستوري، الكتاب السنوي ٢٠١٠-٢٠٠٩

- المجلس الدستوري، الكتاب السنوي ٢٠١١

- المجلس الدستوري، الكتاب السنوي ٢٠١٢

- المجلس الدستوري، الكتاب السنوي ٢٠١٣

- صادر في المجلس الدستوري، ١٩٩٣-٢٠٠١، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٢.

- خليل الهندي وانطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ١٩٩٨.

- قبلان عبد المنعم قبلان، المؤسسات الدستورية في لبنان، بين النص والممارسة في ضوء اتفاقية الطائف، المنشورات الحقوقية صادر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤.

- عادل بطرس، المجلس الدستوري والطعون النيابية (١٩٩٦-١٩٩٧)، منشورات الحلبي القانونية، ١٩٩٨.

- القانون الدستوري، عمر حوري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠١١.

- عصام اسماعيل، حول تعطيل المجلس الدستوري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

للاطلاع على كامل القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري، يراجع:

- المجلس الدستوري، مجموعة قرارات المجلس الدستوري اللبناني، ١٩٩٤ - ٢٠١٤

- الموقع الالكتروني للمجلس: www.cc.gov.lb

الفهرس

٣	المقدمة
٥	القسم الاول : المجلس الدستوري من خلال اطاره القانوني
٧	أولا - إنشاء المجلس الدستوري اللبناني
٩	ثانيا - أعضاء المجلس الدستوري
٩	(١) تعيين أعضاء المجلس الدستوري
٩	أ) اختيار الأعضاء
٩	ب) شروط العضوية
١٠	ج) شروط الترشيح
١٠	د) آلية التعيين
١١	(٢) رئيس المجلس الدستوري ونائبه
١١	(٣) مكتب المجلس
١١	(٤) الهيئة العامة
١٢	(٥) في الاستقلالية والحصانة
١٣	(٦) ولاية أعضاء المجلس الدستوري
١٣	أ) مدة ولاية أعضاء المجلس الدستوري
١٤	ب) عدم جواز اقالة أعضاء المجلس الدستوري او تجديد ولايتهم
١٥	ثالثا - إلزامية قرارات المجلس الدستوري
١٥	(١) القرارات النهائية
١٦	(٢) القرارات المؤقتة: قرارات وقف التنفيذ
١٧	رابعا - الرقابة على دستورية القوانين
١٩	(١) أصحاب الحق بالمراجعة
٢٠	(٢) آلية الطعن
٢٠	(٣) مفعول المراجعة
٢١	(٤) نطاق ومدى المراجعة
٢٢	خامسا - البت في الطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية
٢٢	(١) النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية
٢٢	أ) الأصول المتبعة في الطعن في صحة الانتخابات الرئاسية

٢٤	(ب) المسائل المثارة في هذا النطاق
٢٤	(٢) النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية
٢٥	(أ) الشروط الشكلية لقبول الطعن
٢٥	- توجيه الطعن الى رئاسة المجلس الدستوري
٢٦	- حق المرشح الخاسر في تقديم الطعن
٢٧	- تقديم الطعن بصحة نيابة المرشح المعلن فوزه في الدائرة الانتخابية نفسها
٢٨	- المهلة المحددة قانونا للتقدم بالطعن
٢٩	- توقيع الاستدعاء من الطاعن أو وكيله
٣٠	- إرفاق الطعن بالوثائق والمستندات التي تؤيد صحته
٣١	- ذكر اسم النائب المطعون في صحة إنتخابه في الاستدعاء
٣١	(ب) الإجراءات المتبعة من قبل المجلس الدستوري لدى ورود الطعن
٣٥	سادسا - جدول الاصول والاجراءات المتعلقة بالنزاعات والطعون امام المجلس الدستوري اللبناني

٣٧	القسم الثاني : المجلس الدستوري من خلال اجتهاده
٣٩	تمهيد
٤١	أولا - تحديد طبيعة المجلس الدستوري الخاصة ودوره المميز
٤١	(١) تحديد طبيعة المجلس الدستوري الخاصة
٤٣	(٢) تحديد دور المجلس الدستوري المميز
٤٩	ثانيا - تكريس الطابع الخاص للمراجعة الدستورية
٤٩	(١) خصوصية المراجعة الدستورية النابعة عن الغاية الآلية اليها
٥١	(٢) خصوصية الاصول الاجرائية المتبعة لدى المجلس الدستوري
٥٣	ثالثا - النهج السائد في الاجتهاد الدستوري
٥٣	(١) النهج الارشادي والتنظيمي
٥٦	(٢) النهج الواقعي والعملي
٥٨	رابعا - المبادئ الاساسية والمعايير العامة المعتمدة في الطعون النيابية
٥٨	(١) تحديد أطر اختصاص المجلس الدستوري

- ٥٩ أ) الاختصاص للنظر في صحة الانتخاب وصدقته
- ٦١ ب) الاختصاص للنظر في اهلية المرشح للنيابة
- ٦٢ ج) مبدأ ثنائية المراجعة: حصر النزاع بين المرشح الطاعن والنائب
المطعون في نيابته وعدم النظر في صحة العملية الانتخابية برمّتها
- ٦٣ د) عدم النظر في النزاعات المتعلقة بالانتخابات النيابية إذا لم تقترن
بطلب يرمي الى الطعن في صحة انتخاب نائب
- ٦٣ هـ) مبدأ عدم اختصاص المجلس الدستوري للنظر في الاعمال التمهيدية
للانتخابات
- ٦٦ و) عدم الاختصاص للنظر في دستورية القانون الانتخابي في معرض
البت في صحة انتخاب
- ٦٧ ٢) المبادئ والمعايير المعتمدة لقبول الطعن
- ٦٧ أ) الدفع الشكلي: القواعد الشكلية للطلب والمستندات التي ترافقه
- ٦٧ - في عدم توجيه الطعن لقرار إعلان النتائج الصادر عن وزارة الداخلية وبالتالي
عدم ضرورة ابرازه
- ٦٨ - في قبول طلب الطعن المقدم الى المجلس وليس الى رئيسه
- ٦٨ - في شروط قبول الوكالة المرفقة باستدعاء المراجعة
- ٦٩ - امكانية ضم مراجعتي طعن للتلازم
- ٦٩ - عدم ضرورة ارفاق التصريح بالترشح باستدعاء الطعن
- ٦٩ - التشدد في شروط التنازل عن حق الطعن
- ٧٠ ب) الدفع بعدم القبول
- ٧٠ i. صفة واهلية الطاعن
- ٧٠ - عدم ضرورة توفر صفة الخاسر الاول عند الطاعن
- ٧٠ - فقدان الاهلية للترشيح لدى المرشح الخاسر لا يفقده الصفة والمصلحة للطعن
- ٧١ - عدم فقدان الصفة والمصلحة للطعن من جراء استرداد التأمين
- ٧١ ii. صفة واهلية المطعون في صحة نيابته
- ٧١ - في قبول الطعن في صحة نيابة نائبين
- ٧٢ - عدم قبول الطعن بوجه المطلوب ادخاله الخاسر
- ٧٢ iii. عدم قبول طلب التنحي أو الرد لدى المجلس الدستوري
- ٧٢ ج) في المهل الإجرائية
- ٧٢ - تطبيق القانون العام في احتساب المهل وفي الدفع بعدم القبول
- ٧٤ - في شروط وتاريخ بدء سريان مهلة الطعن

- ٧٤ - عدم قبول السبب الجديد بعد انقضاء مهلة الطعن الا اذا تعلق بالانتظام العام
- ٧٥ - عدم جواز التدخل او طلب الادخال بعد انصرام المهلة
- ٧٥ (٣) المبادئ والمعايير المتعلقة بالاثبات واجراءات التحقيق
- ٧٦ أ) وجوب الاثبات او اقتران الطعن بالبينة او بدء البينة
- ٧٧ ب) عدم الاخذ بالعموميات وبالاقوال غير المتصفة بالدقة او المكتنفة بالغموض والابهام وعدم الاعتداد بأقوال الصحف
- ٧٨ ج) أهمية اتخاذ اجراءات قانونية مسبقة ازاء المخالفات في اضعاء الجدية والدقة على الطعن
- ٧٩ د) مبدأ المسؤولية الشخصية للمرشح المطعون بنيابته والصلة السببية المباشرة
- ٨١ هـ) وجوب تقديم الاثبات على ان للمخالفة تأثير على نتيجة الانتخاب
- ٨١ و) الارتباط الوثيق بين فارق الاصوات ومدى توسع المجلس في ممارسته لسلطة التحقيق
- ٨٣ ز) قيمة البيان الحسابي المقدم لهيئة الاشراف على العملية الانتخابية
- ٨٤ ح) ترجيح محاضر الاقلام على محاضر لجان القيد
- ٨٤ (٤) النتائج المترتبة على القرار الصادر عن المجلس
- ٨٥ أ) الصلاحية في اعلان ابطال الانتخاب مع اعادة اجرائه
- ٨٦ ب) القرار بالابطال مع تصحيح نتائج الانتخاب واعلان فوز المرشح الخاسر
- ٨٦ ج) رد مراجعة الطعن مع تصحيح النتائج
- ٨٨ د) القضاء بأكثر من المطلوب وخارج اطار النزاع الانتخابي Ultra petita
- ٨٩ (٥) المبادئ والمعايير الموضوعية المعتمدة في الاجتهاد الانتخابي
- ٨٩ أ) المبادئ والمعايير الموضوعية العامة المعتمدة في النزاعات الانتخابية
- ٩٠ - مبدأ الفارق الكبير في الاصوات وعدم التأثير الحاسم على النتائج
- ٩٢ - الشروط الواجب توفرها في المخالفات كي يعتد بها عند وجود فارق كبير في الاصوات
- ٩٤ - تساوي المرشحين في المخالفات المؤدي الى توازي الضرر
- ٩٤ ب) اجتهاد المجلس في مسائل انتخابية معينة
- ٩٥ - المقاربة الفاترة للمجلس حيال شراء الاصوات
- ٩٦ - الموقف من تجاوز سقف الانفاق الانتخابي
- ٩٨ - مقاربة المجلس الدستوري للرشوة
- ٩٩ - موقف المجلس الدستوري من المخالفات المرتكبة من وسائل الاعلام والتجاوزات في السياق الاعلامي والاعلاني

- ١٠٠ - نقل القيود والتأثير على نتيجة الانتخاب
- ١٠١ - علامة التعريف (او العلامة الفارقة)
- ١٠٢ - تحديد نطاق مهام اختصاص لجنة القيد العليا
- ١٠٢ - مبدأ توزيع المقاعد النيابية على أساس طائفي
- ١٠٢ - التصويت عبر المعزل
- ١٠٣ - الجهة الصالحة لتقديم الموظف استقالته واختصاص كل من سلطة التعيين وسلطة الوصاية
- ١٠٤ - عدم اعتبار التأخير في اعلان النتائج أمراً غير عادياً
- ١٠٥ **خامساً - المبادئ والمعايير العامة المعتمدة في الطعن في دستورية القوانين**
- ١٠٥ (١) رسم اطار اختصاص المجلس في ما يتعلق بالرقابة على دستورية القوانين
- ١٠٦ أ) صلاحية المجلس الشاملة لرقابة القانون المطعون فيه
- ١٠٦ ب) مبدأ «الكتلة الدستورية» (Le bloc de constitutionnalité)
- ١٠٧ ج) الاختصاص للنظر في أصول التشريع المنصوص عليها في الدستور
- ١٠٨ د) التحفظات التفسيرية (Réserves d'interprétation)
- ١٠٨ هـ) تقدير الظروف الاستثنائية والمصلحة العليا وخضوعهما لرقابة المجلس الدستوري
- ١١٠ و) عدم النظر في ملاءمة التشريع
- ١١١ (٢) **المبادئ والمعايير الموضوعية**
- ١١١ أ) تحديد علاقة المؤسسات الدستورية في ما بينها
- ١١١ - مبدأ الفصل بين السلطات العامة
- ١١٢ - تحديد مفهومي التوازن والتعاون بين السلطات
- ١١٣ - مبدأ الاختصاص المحجوز وتحديد المواضيع المحفوظة للقانون
- ١١٤ - مبدأ الاختصاص الشامل لمجلس النواب
- ١١٤ - عدم جواز تدخل النواب في اعمال السلطة التنفيذية
- ١١٥ - عدم جواز تقييد سلطة مجلس الوزراء في مواضع أساسية تدخل ضمن نطاق اختصاصه
- ١١٥ - مبدأ استقلالية القضاء
- ١١٥ ب) تكريس الحريات العامة والحقوق الاساسية ذات القيمة الدستورية
- ١١٦ - مبدأ عدم الانتقاص من الحريات العامة والحقوق الاساسية
- ١١٦ - حماية الحياة الخاصة للإنسان

- ١١٦ - حق مراجعة القضاء وحق الدفاع
- ١١٨ - حق الملكية الفردية والعامية
- ١١٨ - الحقوق ذي القيمة التوجيهية: الحق في العمل والحق في انتقاء العمل والحق في السكن
- ١١٩ - أساس مبدأ المساواة أمام القانون والتعيين في الوظيفة العامة
- ١٢٠ - العدالة الاجتماعية والمفاهيم التطبيقية لها
- ١٢١ - مبدأ استمرارية المرفق العام
- ١٢١ - عدم اضعاف الصفة الدستورية او القيمة الدستورية على مبدأ استقرار التشريع، وتعريف كل من مفهومي الأمان التشريعي والثقة المشروعة
- ١٢٣ (ج) تكريس مبادئ وقواعد دستورية أخرى
- ١٢٣ - عدم اعتبار اقتراح تعديل القانون بمثابة اقتراح قانون او مشروع قانون
- ١٢٣ - تحديد الاحكام الانتقالية وعدم جواز الأخذ بحالة مؤقتة واستثنائية كقاعدة عامة
- ١٢٤ - تعريف مفهومي اصدار القانون ونشره والتميز بينهما
- ١٢٥ - اللجنة ذات الصلة القضائية
- ١٢٦ - طبيعة المرافق الاقتصادية والمرافق ذات الطبيعة الاستثمارية
- ١٢٦ - جواز تحويل مشروع عام الى مشروع خاص بالخصخصة

١٣١

المراجع

نوافذ الكتاب

- ١٨ نافذة رقم ١ :
ما هي النصوص التي لها قوة القانون؟
- ٢٨ نافذة رقم ٢ :
هل يتمتع النائب الفائز بحصانة توجب أخذ الإذن قبل الطعن بصحة انتخابه أمام المجلس الدستوري؟
وماذا عن الفائزين الذين يتمتعون بحصانة ما كالمحامين؟
- ٢٩ نافذة رقم ٣ :
ما هو الأثر القانوني الذي يترتب على اللوائح التي تقدم بعد المراجعة والتي تتضمن أسباباً جديدة فهل تقبل شكلاً؟
- ٣٤ نافذة رقم ٤ :
كيف يجتمع المجلس الدستوري للبت بالطعون الانتخابية؟
- ٦٠ نافذة رقم ٥ :
- ما هو مفهوم صدقية الانتخاب؟
- الحد من تطبيق مبدأ الصدقية
- الاتجاه الحديث الى التشدد لدى محكمة التمييز الفرنسية
- ١٢٧ نافذة رقم ٦ :
المبادئ الانتخابية العامة المكرسة في اجتهاد المجلس الدستوري:
- مبدأ دورية الانتخابات والظروف الاستثنائية
- مبدأ المساواة بين المرشحين ومساواة المواطنين أمام القانون
- حق الترشيح هو حق مدني ودستوري
- مبدأ التنافس في الانتخابات
- المعيار الواحد في تقسيم الدوائر الانتخابية
- الممارسة المحلية للديمقراطية
- عدم رقي الفوز بالتزكية الى مرتبة المبدأ ذي القيمة الدستورية

